



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (1500) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

الضدع الغربية تسلق على نار هادئة!

يعيش المعسكر الغربي بأسره، وعلى رأسه واشنطن والمركز الصهيوني العالمي، ومنذ عدة سنوات، حالة يصح فيها التوصيف القائل: إنه كالضدع التي تسلق بالتدريج مسترخية على نار هادئة... وحتى أنها الآن، وقد أدركت أنها تسلق، ليست بقادرة على القفز من القدر «بكسر القاف وفتحها».

صحيح أن السمة الأساسية لأعمال واشنطن في شتى نقاط الصراع حول العالم، هي الحرب الهجينة، وهي العمل على إحداث فوضى هجينة شاملة، تنهار مع تعمقها صفوف خصومها وأعدائها من الداخل. وصحيح أيضاً أن هذا النهج هو خيارها الوحيد في الحفاظ على هيمنتها في ظل الاستحالة العملية للدخول في حروب مباشرة مع أي من القوتين الأساسيتين اللتين تزعزان موقعها العالمي: روسيا والصين.

ولكن الصحيح أيضاً، هو أن الطرف المقابل، يخوض مع الولايات المتحدة حرب استنزاف شاملة غير متناظرة، «حرب مواقع»، إذا استخدمنا تعبير غرامشي؛ حرباً يتم كسبها بالنقاط، وليس بالضربات القاضية. وهذه الحرب لم تبدأ في أوكرانيا أو في فلسطين، بل قبل ذلك بعقدين تقريباً، على الجبهات الاقتصادية والمالية والسياسية والتقنية والعسكرية والثقافية، وبكلمة واحدة:

على الجبهات كلها.

الضدع يتم سلقها، لأن التاريخ يُعلمنا أن قوى الشعوب والقوى المقاومة والقوى الصاعدة، دائماً ما كانت طاقة احتمالها أكبر بما لا يقاس من طاقة احتمال قوى الاستعمار، والتي بمجرد أن يتحول «مشروعها الاستعماري» من مصدر نهب وأرباح إلى عبء ومصدر للخسائر، فإنها سرعان ما تتخلى عنه... مشكلة المركز الإمبريالي العالمي، أنه تحول بشكل كامل إلى مشروع استعماري، وانقطعت صلته الفعلية بعملية الإنتاج منذ عقود، ما يعني أن خسارة المشروع الاستعماري باتت مساوية إلى حد بعيد للانهايار الشامل، الداخلي بالدرجة الأولى، ابتداءً من انهيار مستويات المعيشة المستندة إلى معدلات النهب الفلكي.

فهم الصراع الجاري ضمن هذا المنطق، بما في ذلك في منطقتنا، يسمح باستيعاب أفضل للاستراتيجيات التي تستخدمها قوى المقاومة حول العالم، وللطريقة «الهادئة» والمتدرجة التي تعمل بها، بما في ذلك طريقة تعامل المقاومة اللبنانية مع الاعتداءات الصهيونية المتكررة، والتي يمكن فهمها ضمن الإحداثيات التالية: أولاً؛ حجم التصعيد الذي يمارسه الكيان ضد لبنان ومقاومته، إنما يؤكد على أهمية ومحورية هذه الجبهة كجبهة إسناد أساسية لغزة وللضفة وللمقاومة الفلسطينية، وفي الوقت نفسه كجبهة استنزاف «وسلق» مستمرة للعدو.

ثانياً؛ كل دارس لتاريخ حركات التحرر يعلم يقيناً بأن طاقة الشعوب المستعمرة على الاحتمال أضعاف مضاعفة عما هي عليه لدى قوى الاستعمار، وخاصة في حالة الاستعمار الاستيطاني حيث تكون طاقة الاحتمال هي الأكثر هشاشة.

ثالثاً؛ يبين هذا التصعيد أيضاً وصول الكيان إلى طريق مسدود في فلسطين، سواء في غزة أو في الضفة، وعجزه عن تحقيق أي هدف من الأهداف الأساسية التي وضعها أمامه، ما يدفعه لمحاولة توسيع رقعة الحرب، التي هي الأخرى محاولة بائسة يجري إغلاق السبل إليها في وجهه.

يسمح فهم الصراع ضمن هذا المنطق العام، بتحديد عقلية الهزيمة التي تروجها، إما قوى الأعداء بشكل مباشر، أو قوى مهزومة فكرياً بين صفوفنا، أو القوى والأشخاص المحكومين بحقدٍ أعمى وبضيق أفقٍ استثنائي.

هذا كله، لا يعني بحال من الأحوال أن النتائج محسومة بشكل مسبق؛ بل يعني بالضبط أن احتمالات الانتصار أعلى بكثير من احتمالات الهزيمة، وبأن النصر يتطلب إعداد عدته على المستويات كلها، بما في ذلك عبر نزع فتائل الفوضى الهجينة الشاملة في منطقتنا، وفي بلدنا...

في بلدنا، المطلوب استعادة الدور الوظيفي لسورية ضمن المعركة بأسرع وقت، وهذا ممكن عبر استعادة وحدتها ووحدتها شعبها، عبر الطريق الذي لا طريق غيره: الحل السياسي الشامل على أساس القرار 2254، وبالتعاون مع أستانا والصين ودول عربية أساسية، وبالضد من رغبة الأمريكان ودون اشتراكهم...

التأثير المدمر للسياسات الاقتصادية: تدهور قوة العمل السورية نموذجاً

[12]

شؤون عربية ودولية



«طوفان الأقصى» خلق واقعاً
جديداً لن يغيره «البيجر»

17

شؤون محلية



معالجة فائض إنتاج موسم
الحمضيات

08

ملف «سورية 2024»



مرة أخرى حول «تصفية القضية
الفلسطينية»!

05

شؤون عمالية



الانتخابات النقابية
والمهمة الملحة

02

الانتخابات النقابية والمهمة الملحة



أزمات كثيرة وظروف سيئة مرت بها جميع فئات المجتمع، وخاصة الطبقة العاملة في سورية خلال سنوات الأزمة، فمن جهة تحمل الجميع نتائج الحلول العسكرية لذلك الشق من الأزمة الذي كان يمكن تجنبه بحلول سياسية بين السوريين، بدلاً من القتل والتهدية والنزوح وتدمير منازلهم التي احتاجوا سنين طويلة من التعب والجهد لبنائها، وهجرة البقية منهم خارج الوطن، تاركةً بسبب الحرب والهروب من الموت، وتاركةً بسبب الفقر وتدني مستوى الأجور والرواتب وللبحث عن مستقبل أفضل. ومن جهة أخرى السياسات الحكومية التي عملت على استنزاف جيوب الفقراء لمصلحة طبقة أثرياء الحرب والتجار.

الأزمة عام 2011، والتي قد تؤدي اليوم إلى انفجار من نوع آخر قد يستحيل معه إنقاذ البلاد والعباد.

النقابات باب لتجميع قوى المجتمع

وبسبب ذلك يلقي على عاتق الاتحاد العام لنقابات العمال، ومختلف النقابات المهنية التي تشهد جميعها تقريباً انتخابات في هذه الفترة، مهمة تجميع قواها وطاقتها والتعاون مع الأحزاب والقوى الوطنية للدفع نحو الحل السياسي والتغيير الجذري والشامل على أساس تطبيق القرار 2254، الذي أصبح ضرورة ومهمة ملحة لإنقاذ الوطن وأبنائه، وذلك من خلال حشد الطاقات والدفاع عن مصالح أعضائها وفتح مواجهة مع قوى الفساد على جميع الجبهات. خاصة وأن النقابات موجودة في أغلب قطاعات جهاز الدولة، وتعد نقابات العمال خط الدفاع الأساسي ضد السياسات الليبرالية الحكومية، وخط المواجهة الأول في الحفاظ على مؤسسات القطاع العام ومصانعه ومنشأته، فهي تمثل شريحة عريضة وكبيرة في المجتمع. وعلى سبيل المثال لا الحصر، هناك نقابة المحامين التي تحتك مباشرة مع المواطنين من جهة ومع مؤسسة القضاء ووزارة العدل من جهة أخرى، وهي خط دفاع حقوقي ورئيسي في تأمين قضاء عادل ومستقل وتطبيق مبدأ فصل السلطات.

على تطبيق الدستور الجديد في محاولة يائسة إلى إعادة عقارب الساعة إلى ما قبل عام 2011، وضمان إعادة المارد إلى داخل القمقم، وسحق أي مطالبة شعبية بالتغيير، وهو ما أدى عملياً إلى زيادة في أزمات الوطن وإدخاله في مرحلة الانهيار والسقوط الحر وعلى جميع المستويات.

الفساد بات يهدد وجود الوطن

إن السياسات الحكومية، خاصة الاقتصادية، تعمّدت إفقار جميع فئات المجتمع وتدمير مؤسساته ومصانع القطاع العام تحت بند الخصخصة وإعادة الهيكلة، وأدخلت جميع المرافق الحكومية غرفة الإنعاش، حتى الخدمية منها مثل التعليم والصحة والكهرباء، وكانت السبب الرئيسي، إذا لم يكن الوحيد، في فقدان القطاع العام للعمال نتيجة الأجور الضعيفة. وجرى كل ذلك تنفيذاً حريفاً لتعليمات صندوق النقد الدولي، التي ترافقت مع فرض مزيد من السيطرة على مختلف المؤسسات الشعبية، خاصة النقابات المهنية منها والعمالية، خوفاً من تحول الغضب والاحتقان الشعبي الناتج عن سياسة الإفقار المتعمد إلى عامل احتجاج قد يهدد مصالح قوى الفساد وسيطرتها على جهاز الدولة، التي تسيرها لمصلحتها الطبقيّة والضيقة وتأميناً لمصالح الغرب في تدمير سورية من الداخل عبر هذه القوى، والإبقاء عليها ضمن دائرة الاستنزاف والتقسيم، لذلك ما زالت قوى الفساد مصرّة على السير بالسياسات نفسها التي أدت إلى انفجار

وفي إطار السياسات الحكومية تم تخفيض أجور الطبقة العاملة ونهب حصتهم من الدخل الوطني، ناهيك عن التعدي على حقوقهم القانونية المشروعة التي اكتسبوها خلال عقود طويلة من النضال منذ أيام مقاومة المستعمر الفرنسي وحتى تاريخه.

تأمين البيئة التشريعية لقوى الفساد

لقد جرى تعطيل تطبيق الدستور السوري الصادر عام 2012 والذي أقر للطبقة العاملة بعض الحقوق الأساسية، مثل حق الإضراب وتطبيق حد أدنى لمستوى الرواتب والأجور يضمن تأمين متطلبات المعيشة وحماية قوة العمل وضمان استقلالية النقابات والمنظمات الشعبية. وقد كانت مكتسبات دستورية تم التوصل إليها بمساعدة القوى الوطنية التي شاركت في إعداد الدستور، ولكن على أرض الواقع كانت لقوى الفساد اليد الطولى في تعطيل تطبيق الدستور وتجميد المواد التي تنصف الطبقة العاملة، حيث أصرت تلك القوى، بحجة الأزمة والمؤامرة الكونية وبالاستفادة من قوة العطالة التي نتجت عن اتباع الحلول الأمنية والعسكرية وتعطيل التوجه نحو الحلول السياسية، على السير على نهج الدستور السابق، خاصة المادة الثامنة القديمة التي أعلن عن وفاتها ولكن لم تدفن بعد، والتي ما تزال تنفخ الحكومة فيها الروح من خلال الإصرار على تطبيقها والالتفاف

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الانتخابات النقابية بين الماضي والحاضر لا تغيير يذكر

وفقاً لقرار المكتب التنفيذي تمّ تحديد موعد الانتخابات النقابية للدورة الثامنة والعشرين بداية الشهر العاشر من هذا العام، وتمت الموافقة على إجراء الانتخابات من قبل المجلس العام الذي عقد جلساته الأسبوع الفائت.

يسبق إجراء الانتخابات في المعامل والمنشآت المختلفة إعادة ترتيب جداول المهن، حيث يجري دمج بعض المهن التي تكون متقاربة في موصافاتها المهنية والإنتاجية، ولكن ما جرى من عمليات الدمج هذه المرة مختلف لبعض الصناعات التي ليست لها علاقة ببعضها بعضاً، ولكن المبرر لهذه العملية كما قيل هو تغيير أوضاع المعامل والنقص الكبير في اليد العاملة وغيرها من المبررات.

سير الإجراءات الانتخابية لما قبل بدء الانتخابات تمّ وفقاً لما هو متوقع؛ أي لم تتغير لا في شكلها ولا في مضمونها من حيث القوائم المغلقة والأسماء المتبناة للجان والمكاتب النقابية، وهذا يعني استمرار العمل النقابي على الطريقة نفسها السائدة منذ عشرات السنين، والتي من المفترض أن تتغير بالاستفادة من التجربة السابقة ونتائجها التي انعكست على الفاعلية في الدفاع عن حقوق العمال، وبالمقدمة منها الدفاع عن الأجور، التي هي معضلة المعضلات التي تجعل طريقة حلها لمصلحة تحسين الوضع المعيشي للعمال هو المقياس، أو ورقة عباد الشمس التي ستكشف مدى صحة العملية الانتخابية برمتها، وهل ستفرز نقابيين يكون موقفهم هو الدفاع عن حق العمال بأجور عادلة تحفظ كرامتهم وتحقق العدالة المطلوبة؛ علماً أنها حصتهم الحقيقية مما ينتجون من ثروة ينهبها كبار الفاسدين والناهبين لهذه الثروة.

الانتخابات النقابية من المفترض ألا تكون حدثاً عابراً غيرها من الأحداث التي قد لا يكتث بها العمال، إنه على شكل إجراء الانتخابات ومضمونها سيتكرر شكل الصراع مع رأس المال الناهب للثروة، خاصة وأن قوى رأس المال منظمة ومحمية بالتشريعات التي تمكنها من عملية الاستيلاء على الثروة التي ينتجها العمال وكل العاملين بأجر، بينما واقع الطبقة العاملة يشير إلى ضعف تنظيمهم وضعف وحدتهم، وهذه نقاط ضعف حقيقية تمنع الطبقة العاملة من الضغط على قوى رأس المال ومن يتحالف معها في جهاز الدولة، لانتزاع حقوقها والدفاع عن مطالبها. والطرف القادر على تأمين درجة من التنظيم والوحدة في صفوف الطبقة العاملة هم طليعتها، وعليهم أن يكونوا منضويين في الحركة النقابية، ويجب امتلاك برنامج واضح وصريح في حقوق العمال الاقتصادية، وفي حقوقهم بالتعبير عن مواقفهم بالأشكال والطرق التي أقرتها الاتفاقيات الدولية والعربية، وكذلك أقرها الدستور في بعض مواد، وعدم حرمان الطبقة العاملة من إمكانية هذا الفعل المشروع بالدفاع عن حقوقها ومطالبها.

إن العمال بمن تبقى منهم في معاملهم سيعبرون عن عدم رضاهم عن واقعهم بأشكال مختلفة، ومنها عدم رضاهم عن الشكل القائم الذي تمارس فيه الانتخابات الجارية، والذي يجرّمهم حقهم في انتخاب من يمثلهم بدلاً من أن يفرض عليهم من لا علاقة له بمصالحهم وحقوقهم.

الإجازات وصحة العمال

الإجازة ليست مئة أو مكافأة يقدمها أرباب العمل للعمال، بل هي ضرورة وحق يجب أن يحصل عليها العامل، ضمنها التشريعات الدولية والوطنية. وبحسب الكثير من الأعمال البحثية في نطاقات متعددة الإجازة ليست مجرد فرصة للاستمتاع فحسب، بل لها تأثير على إنتاجية العامل وقدرته على الاستمرار في أداء عمله.

تؤكد الدراسات والأبحاث المختلفة المتعلقة بالعمل والعمال أن فترة الإجازة تؤثر إيجابياً على الصحة العامة للعامل، الجسدية والنفسية بما فيها المهنية، فقد توصلت إحدى الدراسات التي أجريت استناداً إلى عينة لأكثر من 3000 عامل وعاملة تراوحت أعمارهم بين 45-52 عاماً، إلى أن مقابل كل عشرة أيام إجازة مدفوعة الأجر انخفض اكتئاب العمال في المتوسط بنسبة 29%.

وكانت النتائج الأبرز على النساء الحاضنات، فقد وصلت نسب انخفاض الاكتئاب لدى هؤلاء النساء إلى 38% لكل 10 أيام إضافية لإجازات الأمومة مدفوعة الأجر. كما بيّنت دراسة أخرى، أجريت على عينة أخرى ضمت عدداً من المدراء رجالاً ونساءً، أن إجازة واحدة متوسطة المدة وبعيدة عن أجواء العمل، مفيدة لصحة العامل الجسدية، وتحسين الأداء الذهني في العمل وأن لها تأثيرات كبيرة وإيجابية وفورية للتغلب على الشعور بالإجهاد، والتوتر، والشعور بالتعافي، وتحقيق السلامة النفسية، وهذه التأثيرات الإيجابية يمكن أن تستمر لمدة 45 يوماً بعد الإجازة. وقد أجازت قوانين العمل النافذة في البلاد للعاملين إجازة مدفوعة الأجر بحدّها الأعلى 30 يوماً وأدناها 14 يوماً، مرتبطة بمسنوات خدمة العامل سواء في القطاع الخاص أو قطاع الدولة. ومنح المرأة العاملة إجازة أمومة مدفوعة الأجر بين 75 يوماً و120 يوماً كحد أعلى على الشكل التالي: 120 يوماً عن



كما أفادت إحدى الدراسات التي اعتمدت على آراء أكثر من 1100 طبيب أن انخفاض أيام الإجازة يؤدي إلى ارتفاع معدلات الإرهاق وانخفاض الرضا في نفوس العاملين تجاه مكان عملهم، وأن الحصول على إجازات هو أمر بالغ الأهمية، لأنه يعيد شحن طاقة العامل ليصبح أكثر إنتاجية عند عودته إلى العمل، مع التأكيد على ضرورة الانفصال عن العمل كلياً أثناء الإجازة. لذا لا بد من تشجيع العاملين على أخذ إجازات تمكّنهم من الانفصال عن عالم العمل والاسترخاء، حيث إن فوائد الإجازات تتضاءل حينما يبقى تفكير العامل مشغولاً بمكان العمل.

ضمن التصنيف الدولي للأمراض (ICD-11) بوصفه «ظاهرة متعلقة بالعمل». وأوضحت منظمة الصحة العالمية أن الإجهاد هو متلازمة ناتجة عن ضغوطات مزمّنة أثناء العمل، وربطت منظمة الصحة العالمية الإجهاد «فقدان الأعصاب» بثلاثة أمور: 1- الشعور بفقدان الطاقة والإرهاق الشديد. 2- تشتت الذهن والتفكير بعيداً عن العمل. 3- شعور العامل بالسلبية أو السخرية تجاه مكان عمله، وإضافة إلى التقليل من كفاءته المهنية، وأن الإجازات تؤدي أيضاً دوراً رئيسياً في منع وقوع العامل فريسة للإرهاق أو فقدان الأعصاب في مكان العمل.

من مخاطر حوادث العمل وخاصة في المهن الشاقة. ولاحظت دراسة نرويجية أجريت على أكثر من 2700 شخص أن فترات الإجازة الأقصر ارتبطت سلبياً بـ «مؤشر كتلة الجسم» للعامل «الوزن بالكيلوغرام مقسوماً على الطول بالمتر المربع. ويتم استخدام هذه القيمة على نطاق واسع لمعرفة فيما إذا كان الشخص يتمتع بوزن صحي بالنسبة لطوله». وارتبطت الإجازات الأقصر أيضاً بمستويات أعلى من استهلاك المنبهات مثل الشاي والقهوة وغيرها، وتدهور صحة العامل. ومن جهتها أدرجت منظمة الصحة العالمية (WHO) «الإجهاد وفقدان الأعصاب»

الولادة الأولى، و90 يوماً عن الولادة الثانية، و75 يوماً عن الولادة الثالثة فقط. هذا إضافة إلى العطل الرسمية والأعياد المقررة. أما في إسبانيا على سبيل المثال، فالحد الأدنى للإجازات مدفوعة الأجر هو 25 يوماً، بالإضافة إلى العطل الرسمية التي تصل إلى 14 يوماً.

وأفادت الدراسات أن الحصول على إجازات قصيرة خلال منتصف العمر يؤدي إلى تدهور الصحة العامة للعامل في سن الشيخوخة، والأسوأ من ذلك أنه قد ارتبطت فترات الإجازة السنوية الأقصر بمستويات أعلى للوفيات، كما أثبتت هذه الدراسات أن الإجازات المنتظمة يمكن أن تقلل

الطبقة العاملة



اليونان: عمال القطاع العام يعترضون الإضراب

أعلن الاتحاد العام للعمال اليونانيين ونقابة موظفي الحكومة، اعتزامهما القيام بإضراب عام في نوفمبر المقبل، رداً على التحديات الاقتصادية المستمرة، بحسب ما أوردته صحيفة «إيكاتيميريني» اليونانية، الخميس (19 أيلول الجاري). ويدرس الاتحاد العام للعمال اليونانيين القيام بإضراب لمدة 24 ساعة، لمواجهة قضايا مثل التضخم وأزمة الإسكان واتفاقيات العمل الجماعي التي يزعم أنها تشكل عبئاً على المواطنين. ومن المقرر أن يتم تحديد التاريخ المحدد للإضراب في جلسة عامة مقبلة لمجلس إدارة الاتحاد العام للعمال اليونانيين. وفي الوقت نفسه، قررت نقابة موظفي الحكومة، المضي قدماً في القيام بإضراب لمدة 24 ساعة، في 13 من تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، وانتقدت النقابة السياسات الاقتصادية للحكومة، وأتهمتها بالعمل على تفاقم حدة الفقر والمصاعب التي يواجهها



بوينغ الأمريكية ستحيل عشرات آلاف المضربين على البطالة الجزئية

أعلنت شركة بوينغ لصناعة الطائرات -التي يخوض 33 ألفاً من موظفيها في شمال غربي الولايات المتحدة إضراباً منذ 13 سبتمبر/أيلول- إحالتهم «في الأيام المقبلة» على البطالة الجزئية. وسيؤثر هذا الإجراء على عشرات الآلاف من الموظفين على الأراضي الأمريكية، بحسب الشركة. وأوضح رئيس الشركة كلي أورتيرغ أنه للحد من تأثير هذا القرار، سيحال الموظفون المعينون بالتناوب على البطالة الفنية لأسبوع كل 4 أسابيع. وتأتي هذه الخطوة بعدما أعلنت بوينغ -التي تواجه صعوبات وتشهد احتجاجات واسعة النطاق- الإثنين أنها تدرس تنفيذ إجراءات بطالة فنية في الأسابيع المقبلة. وقال أورتيرغ الأربعاء «من المهم أن نتخذ إجراءات صعبة للحفاظ على مالبتنا وضمان قدرة بوينغ على التعافي بنجاح». وأضاف أن إجراء البطالة الفنية الجزئية سيطال «عدداً كبيراً من المديرين والمسؤولين والموظفين في الولايات المتحدة».



بلجيكا: احتجاج عمالي على إغلاق مصنع سيارات كهربائية

تظاهر آلاف الأشخاص في بروكسل، الإثنين 16 أيلول الجاري، لدعم العاملين في مصنع أودي المههد بالإغلاق في بلجيكا ومطالبة الاتحاد الأوروبي بالاستثمار في القطاع الصناعي. وقد يفلق مصنع أودي في بروكسل أبوابه عام 2025، وهو الذي يوظف نحو 3 آلاف شخص لتصنيع طراز فخم لسيارة كهربائية. وتراجعت مبيعات سيارة الدفع الرباعي هذه «e-tron Q8» وأشارت الإدارة إلى «تكاليف الإنتاج المرتفعة» في العاصمة البلجيكية. وصباح الإثنين سعت نظاهرة تضم آلاف العمال - 5500 عامل بحسب الشرطة و«أكثر من 10 آلاف» بحسب المنظمين - إلى لفت انتباه قادة الاتحاد الأوروبي للحاجة إلى استثمارات ضخمة «لحماية الوظائف الصناعية». وصرح تيري بودسون رئيس الاتحاد العام للعمل في بلجيكا «اشتراكي» لفرانس برس: «ما يجري في أوروبا مخالف لما ينبغي القيام به. نتحدث عن التقشف عندما نحتاج حقاً إلى استثمار المليارات في الصناعة».



كوريا الجنوبية: إضراب عمال سامسونغ في الهند

شهد سهم شركة سامسونغ إلكترونيكس، العملاق الكوري الجنوبي بصناعة الإلكترونيات، تراجعاً في التعاملات في أعقاب استمرار إضراب عمال أحد مصانع الشركة في جنوب الهند. حيث بدأ المئات من عمال المصنع إضراباً عن العمل «ما بعد الأسبوع الأول من أيلول الجاري»، مطالبين إدارة الشركة بالاعتراف باتحادهم العمالي، وزيادة الأجور، وتقليل ساعات العمل. وفشلت الجهود المبذولة من قبل ممثلي اتحاد العمال وإدارة سامسونغ، بالإضافة إلى مسؤولي وزارة العمل، في التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المطالب. واستطاع الإضراب إحداث اضطراب كبير في سير العمل داخل المصنع وتخفيض الإنتاج كوسيلة لضغط لنيل حقوقهم، كما تمكنوا من الضغط على سهم شركة سامسونغ لينخفض بنسبة 2,87% بنهاية جلسة التداول، ويغلق عند 64400 وون كوري جنوبي «ما يعادل 48,47 دولاراً أمريكياً».

عمال القطاع الخاص دون مظلة نقابية



تكونت النقابات العمالية بارادة العمال وخاصة طلائعها الواعين لأهمية وضرة المنظمات النقابية في الدفاع عن حقوق ومصالح العمال.

■ محرر الشؤون العمالية

جاء ذلك نتيجة نضالات وتضحيات عديدة وكبيرة قدمتها الطبقة العاملة من أجل تكوين نقاباتها الحرة من أجل الدفاع عن حقوق ومصالح العمال المختلفة التي يسلبها أرباب العمل، وتحسين شروط وظروف العمل، وهي ليست حزباً سياسياً بصرف النظر إن كان بعض أعضائها ينتمون إلى أحزاب سياسية، فهي لجميع العمال بكل انتماءاتهم، وهي بطبيعة الحال ليس من أهدافها الوصول إلى السلطة.

والعمال يجب أن يختاروا ممثلهم بكل حرية، ومن ذلك تأتي أهمية استقلاليته عن أجهزة الدولة والأحزاب، وهذا يساهم في تقوية النقابة في التفاوض نيابة عنهم والدفاع عنهم أيضاً، ومن واجب الدولة أن تؤمن لها الحماية الدستورية والقانونية المعبر عنها بالتشريعات الوطنية والدولية.

تشكو الحركة النقابية اليوم من ضعف عدد المنتسبين إليها من عمال القطاع الخاص، رغم أن تعداد العمال في هذا القطاع يقارب ثلاثة أمثال عمال قطاع الدولة أو أكثر، كان هذا سابقاً قبل الأزمة، والآن هم متقاربون في العدد نتيجة الهجرة وإغلاقات المعامل وضعف الأجور وغيرها من الأسباب التي قلصت عدد العمال في القطاع العام والخاص إلى النصف.

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا هذه الشريحة الكبيرة من الطبقة العاملة بعيدة عن الحركة النقابية؟ وذلك بالرغم من التوصيات الكثيرة والدعوات المتعددة من قبل قيادة اتحاد العمال بضرورة العمل على جذب وتنسيب عمال القطاع الخاص ووضعهم تحت مظلة النقابية. ولكن تلك الخطوات لم تفلح في تحقيق ما أرادت النقابات إلا في الحدود الضيقة التي لم

تغير من الواقع شيئاً.

هل المشكلة في الطرق والأساليب التي تتبعها النقابات لتجذب هؤلاء العمال للانضمام في الحركة النقابية؟ هذه الحركة التي من المفترض أن تكون صوتهم العالي من أجل حقوقهم، أم أن القضية في موقع آخر بحيث أعاقت عملية التنسيب المستهدفة؟

ومن المعروف أيضاً أن عمال الدولة لا ينتسبون إلى النقابات طواعية، بل بحكم العرف، فعند دخول العامل إلى أي موقع إنتاجي لدى الدولة يعتبر منتسباً للنقابة، وهو قد لا يعرف عن النقابة حتى بعض الخدمات التي تقدمها صناديق المساعدة الاجتماعية، مثل أية جمعية خيرية تقدم بعض المساعدات، وساهم هذا في طبيعة الحال في تهميش دور العمال وأضعف العلاقة بين العامل ونقابته، وانعكس بدوره على مجمل العمل النقابي، وخاصة في القطاع الخاص.

أما قانون التنظيم النقابي الذي ينظم عمل النقابات وما هو الدور المناط بها، فهو بعيد عنها وبقي دون تغيير أو تطوير منذ وضعه في نهاية الستينيات، وما زال إلى الآن يحمل في طياته الشعارات «الاشتراكية» التي كانت سائدة، بالرغم من تبني اقتصاد السوق الذي من المفترض أن يعدل قانون التنظيم النقابي وفق المتغير في الاقتصاد والذي من المفترض أن تتغير معه مهمات النقابات ودورها.

عدم التغيير والتعديل على قانون التنظيم النقابي يعود إلى احتواء أجهزة الدولة لهذه النقابات، وتحديد أطر عملها، بما فيها هيكلتها التنظيمية، بحيث تكون جزءاً من جهاز الدولة، وتعتبر عن مصالحها في إطار الطبقة العاملة عبر خطوط مرسومة لا يمكن أن تتجاوزها، وهذا نراه من شكل

ومضمون مطالبها لحقوق العمال، وخاصة حقها بأجور مناسبة تلبي احتياجاتها المعيشية.

السؤال الكبير اليوم، وقد أنهت الحركة النقابية دورتها السابعة والعشرين لتبدأ دورة نقابية جديدة في ظل ظروف وواقع جديد من حياة البلاد السياسية والاقتصادية: كيف تعيد الحركة النقابية ثقة العمال بنقاباتهم وكيف تضع القطر على السكة الصحيحة، وخاصة عمال القطاع الخاص إن تمكنت من ذلك وفقاً لوضعها الحالي؟

إن الإجابة عن هذا السؤال لا تتم من خلال الخطابات أو المنكرات والكتب، بل من خلال ما تقوم به النقابات من مواقف عملية تثبت فيها أنها المدافع الحقيقي عن حقوق العمال في القطاع الخاص، والتي في مقدمتها الأجور، وذلك من خلال المفاوضات الجماعية، وتحصيل أفضل الأجور التي لا يقل حددها الأدنى عن متوسط الحياة المعيشية، وضمان الزيادات الدورية... إلخ، وذلك باستخدام أدواتها النضالية الحقيقية والفعالة. وأن

يشعر العامل بأن النقابة هي المدافع الحقيقي عنه أمام صاحب العمل، وأنها تمثله تمثيلاً حقيقياً. فمثل النقابة بالنسبة للعامل كمثل الشخص الموثوق به يلجأ إليه العمال عندما تتصرف الإدارة بشكل غير لائق معهم، وتعمل على احترامهم وصون كرامتهم في مكان العمل، وكذلك تعمل على حماية صحة وسلامة العمال من الأخطار والأمراض وإصابات العمل، من خلال الضغط المستمر من أجل تحسين وتطوير قواعد الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية.

النقابات العمالية هي شبكة مترابطة ومتضامنة عبر كل البلاد من خلال الاتحاد العام لنقابات العمال، ويمكنها استخدام ترابطها هذا عبر تضامن كل العمال من أجل أي حق من حقوقهم، وحل أية مشكلة من مشاكل العمال الكبرى باستخدام أدواتها النضالية الفعالة، والتي منها الإضراب. هكذا تتم إعادة الثقة إلى عمال القطاع الخاص واحتضانهم وحمايتهم، وتبني مطالبهم المشروعة والأى يكون الانحياز إلا لمصلحة حقوق العمال.



لنقابات العمالية هي شبكة مترابطة ومتضامنة عبر كل البلاد من خلال الاتحاد العام لنقابات العمال ويمكنها استخدام ترابطها هذا عبر تضامن كل حق من حقوقهم

مرة أخرى حول «تصفية القضية الفلسطينية»!



تصّر بعض القوى والشخصيات السياسية في عالمنا العربي، وفي سورية ضمناً، على تكرار استخدام الفكرة التالية: «العدوان الأمريكي- الصهيوني، يستهدف تصفية القضية الفلسطينية». لا نناقش هنا أقوال وأفكار الشخصيات والقوى المنبثقة باتجاه التطبيع، أو تلك التي أعماها الحقد حد الشماتة بدمها والتهيل لأعدائها؛ فهؤلاء - على كل حال - قد خرجوا من مسرح التاريخ «إن كانوا قد دخلوه أصلاً»، واكتفوا بالهوامش وب«العروضات الإلكترونية»...

■ مهند دليقان

ببعض، بين معسكر ينبطح عند أقدام الأمريكي، ومعسكر مضاد وضع فيه الإيراني، قد فشل فشلاً كاملاً؛ ابتداءً من التسوية السعودية الإيرانية، ووصولاً إلى جملة التسويات بين تركيا ودول عربية، ناهيك عن انضمام عدد مهم من دول المنطقة المؤثرة إلى بريكس، وتعمق علاقاتها- على كل الصعد- مع كل من الصين وروسيا على حساب علاقاتها مع الأمريكي.

على المستوى الإقليمي أيضاً، فإن القدرات التي باتت تملكها قوى المقاومة في مجمل منطقتنا، لا يمكن مقارنتها بأي مرحلة تاريخية سابقة، خاصة، وأن القتال يأخذ شكلاً الأكثر استنزافاً للعدو: القتال غير المتناظر، الذي كان وما يزال الوصفة الأساسية الناجحة لقوى التحرر الوطني، من الجزائر إلى فيتنام وأنغولا وكينيا وناميبيا وجنوب أفريقيا وغيرها.

على المستوى المحلي الفلسطيني، ورغم حجم التضحيات الهائل، إلا أن امتداد المعركة الزماني والجغرافي، هو الأوسع عبر تاريخ القضية، وهو الأكثر استنزافاً؛ فكيانات الاستيطان تاريخياً، لا يمكنها أن تتحمل هذا النوع من الحروب طويلاً، خاصة، وأن الأساسات الثلاثة التي تقوم عليها فكرة الاستيطان، هي: الأمن والرخاء والتفوق المطلق عبر حروب فتاكة سريعة، كذلك كان الأمر مع المستوطنين في الجزائر، وفي جنوب أفريقيا، وحين تم تقويض هذه الأسس، انهارت منظومة الاستيطان، ومعها منظومة الاستعمار. على المستوى المحلي أيضاً، ومن وجهة النظر الصهيونية، فإن حجم التناقضات التي باتت تضرب الكيان من الداخل، هو حجم غير مسبوق عبر التاريخ، «انظر: الكيان الصهيوني... عشرة محاور لأزمة شاملة واحدة» - مركز دراسات قاسيون».

قبل هذا، وبعده، وبالتوازي معه، فإن التراجع الأمريكي على المستوى العالمي، ما يزال الخيط الناظم للأحداث العالمية المختلفة، بما فيها

من مناقشهم، هم أولئك الذين يقفون حقاً وصدقاً في صف القضية الفلسطينية وفي صف مصالح شعوبهم، ومع ذلك يكررون الفكرة المشار إليها آنفاً.

وقبل أي مضي في مناقشة صحة هذه الفكرة من عدمها، لا بد من الانتباه إلى ما يترتب عليها؛ فحين نقتنع بأن القضية الفلسطينية مهددة بالتصفية، فإن سقف الأهداف التي نضعها لأنفسنا هو منع تصفيتها، أي المحافظة عليها على حالها «ربما قبل 7 أكتوبر»، وهذا يعني أيضاً أننا نحكم أنفسنا ضمن وضع الدفاع... والحق أن الركون إلى حالة الدفاع حين يتطلب الأمر الهجوم، هو حكم مسبق على الذات بالهزيمة... أكثر من ذلك، وربما أهم من ذلك، هو أن فهم أهداف العدو بشكل خاطئ، وبالتالي فهم خطته بشكل خاطئ، هو أيضاً حكم مسبق على الذات بالهزيمة. وما نعتقد أنه هو أن تصوير هدف الأمريكي والصهيوني بأنه «تصفية القضية الفلسطينية»، هو تضليل «غير مقصود في معظم الأحيان» عن حقيقة الأهداف الموضوعية أمريكياً وصهيونياً.

هل تصفية القضية أمر ممكن؟

موازن القوى الفعلية، على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، تقول بشكل قاطع إن تصفية القضية الفلسطينية وهم ما بعده وهم؛ وإذا كانت الفترة التي سارت فيها اتفاقات أبراهام ومعها «الناتو العربي» و«صفقة القرن»، قد أورثت كثيرين هذا الوهم، فإن حقائق التاريخ حتى أثناء تلك الصفقات، كانت واضحة بينة لا تغيب عن عين القارئ الموضوعي، وباتت أكثر وضوحاً خلال السنوات الثلاث الماضية، وبعد 7 أكتوبر، أوضح وأوضح؛ فالعمل الأمريكي الصهيوني في منطقتنا على قسم دول المنطقة وضربها بعضها

أحداث منطقتنا، والأحداث المرتبطة بالقضية الفلسطينية؛ فإذا كان صعود هذا الكيان مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بالهيمنة الغربية، وبشكل امتداداً لها، فإن منطق الأمور يقول: إن تراجع تلك الهيمنة من شأنه أن يضع نقطة النهاية لهذا الكيان...

بكلام آخر، فإن من تتهدده «التصفية» ضمن الأفق التاريخي المنظور، هو الكيان الصهيوني، وليس القضية الفلسطينية. ما ينتظر القضية الفلسطينية هو حلها حلاً عادلاً، يبدأ بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

ما يثير الحيرة حقاً، هو المفارقة الفارقة في أن أولئك أنفسهم الذين يؤمنون بأن القضية الفلسطينية مهددة بالتصفية، يرفقون هذا الطرح بالشعار الأثير والمحق في أن معاً «من المي للمي»!!

ما الهدف الحقيقي إذن؟

كنا قد أشرنا إلى أن الاستكانة إلى القول بأن الهدف هو تصفية القضية الفلسطينية، من شأنه أن يضل عن الأهداف الحقيقية، فما هي تلك الأهداف؟

ما نراه هو أن واشنطن ومعها الصهيونية العالمية كأحد مراكز التأثير الأساسية ضمن المنظومة الغربية «تحدث هنا عما هو أكبر من «إسرائيل» بكثير»، تسعيان إلى الحفاظ على الهيمنة العالمية الغربية، وهيمنة الدولار تحديداً، ضمن ظروف تراجع موضوعي متسارع... فمركز ثقل عمليات الإنتاج قد انتقل منذ زمن خارج المنظومة الغربية، وبقيت لديها خيوط التحكم المالي، التي تشظت من خلالها عمل الآخرين، دولاً ومؤسسات وأفراداً ضمن دول الأطراف «بما في ذلك الصين وروسيا»، عبر منظومة التبادل اللامتكافئ.

ودول الأطراف هذه راكمت من القوة عسكرياً واقتصادياً وتكنولوجياً، ما يسمح لها بكسر

المنظومة المالية الدولية تدريجياً، ومعها الهيمنة الغربية بأسرها. الطريقة الوحيدة بيد الأمريكان لمنع ذلك، ليست الحرب المباشرة بطبيعة الحال، ولكن جملة حروب هجينة تستنزف الخصوم وصولاً إلى إخضاعهم.

منطقتنا، منطقة «الشرق الأوسط»، هي ساحة أساسية لهذه الحروب، لهذه «الفوضى الهجينة الشاملة»، والنار المشتعلة في فلسطين ضمن هذا التصور، هدفها الأساس: هو رفع درجة حرارة المنطقة بأسرها، وصولاً إلى تفجيرها من الداخل، وخاصة دولها الأكثر وزناً بالمعنى الجغرافي السكاني والاقتصادي، وضمناً مصر والسعودية وتركيا، وهي الدول التي بدأت «بدرجات وسرعات متفاوتة»، في شق عصا الطاعة للأمريكي.

ضمن هذا الفهم، تصبح المهمة المترتبة على القوى الوطنية واليسارية في منطقتنا، ليس فقط دعم قوى المقاومة، على الأقل سياسياً وإعلامياً، بل وأيضاً الانتباه إلى تفويت مخططات التفجير الداخلي في بلدان المنطقة، عبر نزع فتائل التفجير، ومعالجة المشكلات الكبرى المنتصبة أمامها... في الحالة السورية مثلاً؛ إن الذهاب فوراً نحو حل سياسي شامل على أساس القرار 2254 يعيد توحيد البلاد، ويخرج القوات الأجنبية منها، وبدء عملية تغيير سياسي لمصلحة السوريين، هو إسهام أساسي ونوعي في المعركة الجارية... لطالما كانت البنية الفوقية السائدة متأخرة عن الواقع الموضوعي وتطوراتها، وهذا نراه في استمرار بعض القوى، العيش في عقليّة الهزيمة منذ انهيار الاتحاد السوفييتي وحتى الآن، وهي القوى نفسها التي عاشت عقليّة الانتصار في زمن الهزيمة والتراجع، أي خلال العقود الثلاثة التي سبقت انهيار الاتحاد السوفييتي.

خالفاً لذلك، فإنه من المفترض بالقوى الثورية، أن يكون وعيها سابقاً للواقع الموضوعي الذي تعيشه، وعلى الأقل أن يكون منسجماً معه...

يديعوت أحرنوت: التضخم على وشك الخروج عن نطاق السيطرة...

نشرت يديعوت أحرنوت العبرية يوم 15 أيلول الجاري مقالاً يحذر من الأعباء الاقتصادية والمالية المترتبة على استمرار الحرب، وخاصة فيما يتعلق بالارتفاع المطرد لأرقام التضخم. فيما يلي ترجمة المقال:

ترجمة قاسيون

إن ارتفاع مؤشرات الأسعار خلال الأشهر القليلة الماضية لم يكن بسبب تلاعب التجار أو المستوردين عديمي الضمير. إنه نتيجة لحرب باهظة الثمن، تمويلها الحكومة من خلال عجز الموازنة، وهذه طريقة ستؤدي قريباً إلى زيادات حادة في الأسعار في الأسواق.

إليكم الجملة الأساسية في إعلان المكتب المركزي للإحصاء عن مؤشر أسعار المستهلك في آب 2024، بلغة المعمل «للفترة ما بين أيار 2024 وأب 2024، بلغ المعدل السنوي لارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك 4.6%» وبمعنى أقل إحصائياً، فإن التضخم في بلادنا يتسارع نحو مؤشر سنوي يبلغ 5% - بينما في معظم دول العالم يتسارع في الاتجاه المعاكس، أي نحو الأسفل.

يمكنك تصفح الأقسام المختلفة للمؤشر والعثور على السبب وراء الارتفاع الأخير في الأسعار، وخاصة الرحلات إلى الخارج والطماطم. ولكن ما هو القاسم المشترك بين قلة الرحلات الجوية ونقص الطماطم؟ كلاهما سببه الحرب. إن ارتفاع مؤشرات الأسعار خلال الأشهر القليلة الماضية، لم يكن بسبب تلاعب التجار أو المستوردين عديمي الضمير. فهو نتيجة للحرب. وهي حرب مكلفة تمويلها الحكومة من خلال العجز في الموازنة. هذه طريقة قد تؤدي بسرعة إلى زيادات حادة في الأسعار في الأسواق.

لو كانت حرب «السيوف الحديدية» تقودها حكومة تتمتع بتدريب عام، وليس الحكومة الحالية التي يعتقد معظم المواطنين أنها فاشلة أمنياً وسياسياً واقتصادياً، لوقفت في وجه المواطنين بشجاعة، وقالت لهم حقيقة بديهية: لكي ندفع تكاليف القتال، ما لا يقل عن 130 مليار شيكل، علينا أن نصل إلى عمق جيوبكم. ومن واجبنا كحكومة مسؤولة أن نأخذ عشرات مليارات الشواكل من الاستهلاك الخاص، ونحولها إلى الاستهلاك الدفاعي، وذلك بشكل رئيسي من خلال رفع معدلات الضرائب المختلفة. خفض القوة الشرائية لنا جميعاً وزيادة القوة الشرائية للنظام الأمني.

لكن عندما تكون هناك حكومة في القدس تخشى إغضاب الجمهور بشكل عام والنواة الصلبة من ناخبها بشكل خاص، فإنها تهرب من إدارة

اقتصاد الحرب. هروب ظاهري يعكس عبء الحرب في الزيادات غير الطبيعية في الأسعار، التي تتعارض مع الاتجاه العالمي. هذه أيضاً ضرائب، وهي رجعية جداً ومضرة بشكل خاص لمتلقي الدخل الثابت بالشيكال: الموظفون والمتقاعدون وأصحاب المعاشات التقاعدية وغيرهم.

ماذا بعد نشر قرار «بنك إسرائيل» يوم 28 آب بعدم رفع سعر الفائدة، كتبت في «يديعوت أحرنوت»: «سعر فائدة بنك إسرائيل» 4.5%

منخفض للغاية، العجز في موازنة الحكومة وفي واقع الحرب المستمرة، فإن احتلال مساحات واسعة والعزلة الدولية المتزايدة بصب الزيت على نيران التضخم، ولهذا السبب من العار أن اللجنة النقدية في بنك «إسرائيل» لم ترفع سعر الفائدة هذا الأسبوع على حد سواء، هذا الإجراء للحد من الاستهلاك ورسالة تحذير للحكومة. الآن، في مواجهة التوقعات المحتملة بأن نختم عام 2024 بتضخم يتراوح بين 4.5% و5%، فمن المحتمل أن ينظروا أيضاً في الاجتماع القادم للجنة النقدية في إمكانية رفع سعر الفائدة. حتى لو لم ترتفع أسعار الفائدة في النهاية، فمن المؤكد أنها لن تنخفض قريباً كما هو متوقع في الولايات المتحدة. وسوف يضطر حاملو الديون، والسحب على المكشوف «تجاوز الحد الائتماني»، والرهن العقاري، والمشتريات بالتقسيط إلى الاستمرار في شد أحزمتهم... لا حروب فاخرة في الاقتصاد.

مخفض للغاية، العجز في موازنة الحكومة وفي واقع الحرب المستمرة، فإن احتلال مساحات واسعة والعزلة الدولية المتزايدة بصب الزيت على نيران التضخم، ولهذا السبب من العار أن اللجنة النقدية في بنك «إسرائيل» لم ترفع سعر الفائدة هذا الأسبوع على حد سواء، هذا الإجراء للحد من الاستهلاك ورسالة تحذير للحكومة. الآن، في مواجهة التوقعات المحتملة بأن نختم عام 2024 بتضخم يتراوح بين 4.5% و5%، فمن المحتمل أن ينظروا أيضاً في الاجتماع القادم للجنة النقدية في إمكانية رفع سعر الفائدة. حتى لو لم ترتفع أسعار الفائدة في النهاية، فمن المؤكد أنها لن تنخفض قريباً كما هو متوقع في الولايات المتحدة. وسوف يضطر حاملو الديون، والسحب على المكشوف «تجاوز الحد الائتماني»، والرهن العقاري، والمشتريات بالتقسيط إلى الاستمرار في شد أحزمتهم... لا حروب فاخرة في الاقتصاد.

ماذا بعد البيجر؟



في ذلك في الخارج، ناهيك عن خطر حرب واسعة يمكن أن تندلع فيها.

لمحاولة تنفيذ هجمات ناجحة ضد «إسرائيل» و «الإسرائيليين»، بما

الله والمحور، ومن المتوقع أن تزيد من دوافع جميع مكونات المحور

استخدم حزب الله بالفعل فلسطينياً تم تجنيده في لبنان للانضمام إلى صفوف المنظمة، وتدريبه على يد أفراد وتسلل إلى «إسرائيل» بغرض تنفيذ هجوم جماعي باستخدام «كالمجور» - ألغام الرش الاتجاهية المصممة لإنشاء وابل من الشظايا بزوايا محددة، أحضره معه من لبنان. وذلك في الهجوم الذي تم تنفيذه في 13 مارس/آذار 2023 في «مجيبدو» - مستوطنة تقع في مرج ابن عامر شمال فلسطين المحتلة، حيث بدلاً من إصابة حافلة مدنية كانت تستخدم كهدف، أصيب مواطن «إسرائيلي» كان يقود سيارته في المنطقة المجاورة وقت التفجير. وتم تجنب كارثة جماعية.

إن العملية التي قامت بها «إسرائيل» في لبنان من خلال تفجير أجهزة الاستدعاء/النداء «البيجر» هي نقطة تصعيد أخرى في الحملة العسكرية بين «إسرائيل» وحزب

نشر معهد دراسات الأمن القومي «الإسرائيلي» يوم 18 أيلول، مقالاً للكاتب يورام شفاينتز حول تقديرات مسؤولين «إسرائيليين» لنوايا حزب الله بعد تفجيرات أجهزة الاستدعاء «البيجر»، فيما يلي ترجمة المقال:

ترجمة قاسيون

في خضم فوضى العمل الدرامي المتمثل في تفجير أجهزة النداء/الاستدعاء «البيجر» في عموم لبنان، كشف عن تفاصيل إبطال جهاز كالمجور في أيلول/سبتمبر الماضي في حديقة عامة في قلب تل أبيب، والذي كان بقصد إلحاق الأذى برئيس الأركان ووزير الدفاع السابق موشيه يعلون.

والخلايا الفرق التي شاركت في هذا الحادث مكونة من فلسطينيين أرسلهم حزب الله لتنفيذ مهمتهم فيه نيابة عنه. وكما تذكر، فقد

من «سورنة» النصر إلى «أكرنتها»!



تحدثت تقارير إعلامية متعددة خلال الأسبوع الماضي عن خبرين يتعلقان بتعاون استخباري وعسكري بين جبهة النصر والقوات الأوكرانية؛ مضمون الخبر الأول: هو اتفاق بين الطرفين على إرسال الأوكران طائرات مسيرة للنصرة، مقابل إرسال هذه الأخيرة لمقاتلين إلى جبهات القتال في أوكرانيا، وخاصة من أولئك القادمين أصلاً من الفضاء السوفييتي السابق «وهؤلاء يملكون ثلاث ميزات نوعية مقارنة بمرتزقة آخرين يجري استجلابهم من بقاع شتى للقتال إلى جانب الأوكران؛ خبرة قتالية طويلة، استعداد إيديولوجي للقتال ضد الروس، ومعرفة جيدة أو ممتازة باللغة الروسية، والتي من شأنها مساعدتهم على التفاهم بسرعة والآنصهار ضمن الوحدات الأوكرانية المقاتلة، التي تعرف جميعها اللغة الروسية جيداً».

مع انسحاب القوات التركية، ولذا فإن تقوية النصر بكل شكل ممكن هذه الأيام، هي أداة أساسية في تعقيد الوصول إلى هذه التسوية، التي من شأنها إضعاف الوزن الأمريكي الإجمالي في سورية.

خامساً: ليس من الصعب أيضاً، فهم حجم النقص والحاجة لدى القوات الأوكرانية على المستوى البشري ضمناً، وخاصة بعد مغامرة كورسك التي أحرقت حتى الآن ما يصل إلى 15 ألف مقاتل أوكراني، هم بقسم أساسي منهم من قوات النخبة.

بالمحصلة، فإن «وحدة الساحات» باتت الشعار السائد ليس فقط على ضفة من يقاوم الأمريكان والصهاينة، بل وعلى ضفة الأمريكان والصهاينة أنفسهم، في مشهد يشابه الحرب الأهلية الإسبانية عام 1936، ولكن على نطاق أكثر اتساعاً، وفي عدد أكبر من النقاط حول العالم...

ورفع صفة الإرهاب عنها، لتلعب الدور المطلوب منه أمريكياً، وخاصة في العمل ضد أستانا، ومنع تطبيق الاتفاقات التي تصوغها. الانخراط المباشر الذي نراه الآن في التعاون بين النصر والأوكران، وبرعاية أمريكية في أغلب الظن، ينسف ضمناً، كل محاولات «سورنة النصر»، وينسف حتى موضوع النصر كـ «إرهاب محلي»، معيداً إياها إلى حقيقتها، كإرهاب ذي منشأ دولي وأهداف دولية... وبالنتيجة، فهو يعيد وضع مهمة تصفيتها على الطاولة، وبشكل ملح أمام ثلاثي أستانا.

رابعاً: ليس من الصعب فهم هذا النمط من التحركات في الإطار السوري؛ فالموضوع الأكثر إلحاحاً على الطاولة منذ أشهر، إن لم نقل منذ سنتين، هو موضوع التسوية السورية التركية بوصفها جزءاً من سلة الحل الشامل المتمثل بتطبيق القرار 2254 بالتوازي

متعددة تتعلق بكل من سورية وأوكرانيا و«الإرهاب العالمي» على حد سواء...

بين هذه الدلالات ما يلي:

أولاً: يقدم هذا «التعاون» دليلاً مادياً ملموساً على المفهوم الحقيقي للإرهاب، بوصفه أداة أساسية بيد رأس المال المالي الإجمالي العالمي، وذلك في افتراق عن محاولات الغرب المتواصلة في تحويل الإرهاب كمفهوم إلى أمر مرتبط عضوياً بالتطرف الإسلامي؛ فما نراه في هذا التعاون هو الاندماج والتعاون بين نمطين أيديولوجيين، يبدوان متعارضين كل التعارض «في مثال أزوف على ضفة، وداعش والنصرة على ضفة مقابلة»... والحقيقة أن الرداء الأيديولوجي لكل منهما، ليس أكثر من مظهر خارجي يجري استخدامه وتبديله وتطويره وفقاً لمتطلبات المهمات المطروحة في نقاط الصراع المختلفة حول العالم.

ثانياً: نقطة الوصل الأساسية بين أشكال الإرهاب المختلفة، بمختلف مظهراته وأيديولوجياته ورموزه، سواء كانت تترافاً إسلامياً أو مسيحياً أو يهودياً أو نازياً جديداً، هي الولايات المتحدة الأمريكية، التي و«بالمصادفة البحتة»، تتفق كل أشكال الإرهاب في العمل الميداني ضد أعداء وخصوم واشنطن، وتنتأ بنفسها عن أي عمل ضد المصالح الأمريكية أو الصهيونية.

ثالثاً: في إطار أكثر محلية، يمكن أن نسترجع العمل الأمريكي خلال أكثر من 5 سنوات متواصلة على «سورنة النصر»، بمعنى محاولات تحويلها إلى طرف سياسي سوري،

عماد طحان

الخبر الثاني: تحدث عن وصول 250 خبيراً أوكرانياً في تشغيل وصناعة الطائرات المسيرة «الدرونات»، إلى إدلب، وتوزعهم على مجموعة من الورش في مدينة إدلب وضواحيها، لتدريب عناصر النصر على تصنيع واستخدام تلك الطائرات، وذلك مقابل إرسال النصر لمقاتلين من صفوفها إلى أوكرانيا.

ولعل بين الأمور اللافتة في هذه المسألة، هو أنه وقبل التقارير الروسية والتعليقات الرسمية الروسية حول الموضوع، كانت قد ظهرت عدة تقارير تركية حوله، وأن التصريحات الروسية الرسمية استندت - إلى حد بعيد - إلى تلك التقارير، إضافة إلى معلومات استخباراتية روسية وتركية.

إذا عدنا بالذاكرة قليلاً إلى أواخر عام 2022 وبدايات 2023، يمكننا أن نعثر على تقارير متعددة أثبتت انخراط عناصر من داعش في القتال إلى جانب الأوكران، بما في ذلك صور وفيديوهات متعددة أظهرتهم بشكل واضح، بشعاراتهم ورموزهم، جنباً إلى جانب مع المقاتلين الأوكران، وخاصة ضمن مجموعات أزوف النازية المتطرفة.

ما يعني أن هذا النوع من «التعاون» بين إرهابيين «عالميين» عابرين للقارات، ليس بالأمر الجديد، وليس بالأمر المستغرب... ومع ذلك، فإن حدوته الآن بهذا الشكل، وبين النصر والجيش الأوكراني، يحمل دلالات

«وحدة الساحات»

باتت الشعار السائد ليس فقط على ضفة من يقاوم الأمريكان والصهاينة بل وعلى ضفة الأمريكان والصهاينة انفسهم في مشهد يشابه الحرب الأهلية الإسبانية عام 1936



معالجة فائض إنتاج موسم الحمضيات بتقليص



يعاني محصول الحمضيات، كغيره من المحاصيل ذات الطابع الاستراتيجي، في ظل النهج الاقتصادي الذي تدار فيه البلاد عموماً، وقطاع الزراعة خصوصاً، من جملة من المعوقات والعراقيل التي سنؤدي - في حال استمرارها - إلى القضاء على هذا المحصول بشكل نهائي، علماً أن زراعة الحمضيات تشكل المصدر الوحيد للدخل لآلاف من المواطنين، وخاصة في مناطق الساحل السوري!

■ معيت بدر

ألف طن، وهو رقم جيد بالنسبة للإنتاج المحلي وقدرة الأصناف على المنافسة!

كما بين وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أنه تم تسويق 5 آلاف طن داخلياً و1000 طن خارجياً لعدد من الدول العربية من خلال السورية للتجارة في الموسم الماضي وذلك عبر صالاتها للتسويق الداخلي وشاحاتها خارجياً. وبين المدير العام لمؤسسة السورية للتجارة أن المؤسسة تخطط لتسويق 20 ألف طن للتسويق الداخلي والخارجي في هذا الموسم!

وأشار وزير الصناعة إلى أنه قد تم عقد اجتماع مع الصناعيين للوقوف على جهوزية منشاتهم لاستقبال موسم الحمضيات ومعرفة احتياجاتها، مبيناً أنها تخطط لاسترجار 20 ألف طن في هذا الموسم!

بداية لا بد من الإشارة إلى أن حديث الوزير فيه الكثير من الوضوح حول اعتبار المحصول استراتيجياً على مستوى المنطقة الساحلية فقط، وليس على مستوى الدولة، وبأن تقديرات الإنتاج فيها تراجع كبير بالمقارنة مع السنوات السابقة!

والأرقام المذكورة أعلاه تعني بأحسن الأحوال أن الإجراءات الرسمية للموسم الحالي ستساهم في تسويق 140 ألف طن من إجمالي الإنتاج، عبر قنوات التصدير والتصنيع ومساهمة السورية للتجارة، فيما سيبقى بحدود 550 ألف طن، ستكون حصة الاستهلاك المحلي منها بحدود 400 ألف طن، لتبقى معاناة المزارعين مستمرة مع فائض إنتاج لا يقل عن 150 ألف طن!

ولا ندري بعد هذه الأرقام، التي تمثل التسهيلات والدعم، أين هي الاستفادة من كامل المحصول؟! **مسلسل تراجع الإنتاج بحسب البيانات الرسمية!**

نوضح من خلال الجدول الآتي بيانات الإنتاج لمختلف أصناف الحمضيات «الكمية المنتجة - إجمالي المساحة المزروعة - إجمالي عدد الأشجار المثمرة» من واقع البيانات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء ضمن عينة من السنوات السابقة:

العام	إجمالي إنتاج الحمضيات (ألف طن)	المساحة المزروعة (ألف هكتار)	عدد الأشجار المثمرة («ألف شجرة»)
2000	800,1	27,4	8,129
2005	797,7	28,3	9,488
2010	1071,3	39,6	11,651
2015	1289,8	43,8	13,780
2020	833,7	43,25	13,796
2022	552,4	42,65	13,591

انحدرت الكمية المنتجة من الحمضيات خلال عام 2022 بشكل غير مسبق لتتخف عن عام 2015 بما يقارب 57,2% وانخفضت عن العام 2000 بما لا يقل عن 31%!

يتضح من الجدول أعلاه أن الكمية المنتجة من الحمضيات خلال عام 2022 انحدرت بشكل غير مسبق لتتخف عن عام 2015 بما يقارب 57,2% وانخفضت عن العام 2000 بما لا يقل عن 31%!

أما المفارقة من واقع البيانات أعلاه فهي أن زيادة عدد الأشجار وزيادة المساحة المزروعة تؤدي إلى تناقص في كميات الإنتاج! حيث ازدادت المساحة المزروعة بين عامي 2000 و2022 بما يقارب 55,6% وتضاعف عدد الأشجار المثمرة بين العامين نفسيهما بنسبة 67,1%!

فهل البيانات وهمية وتقديرية وبعيدة عن الواقع؟ أم إن الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية لهذا المحصول تعاني من خلل كبير، بالشكل الذي جعل من معدل إنتاجية الشجرة المثمرة ينخفض من 98,43 كغ للشجرة إلى 40,65 كغ، ومعدل إنتاجية الهكتار من 29,2 طن إلى 12,95 طن؟! لن ننفي الاحتمال الأول، لكن ليس مع نسبة خطأ كبيرة وفاقة تتجاوز 50% كما هو مبين أعلاه!

ليبقى الترحيح للاحتمال الثاني الذي يشير إلى دور السياسات والآليات الرسمية المتبعة مع المحصول، وتحديداً سياسات تخفيض الدعم الممنوح سيراً نحو إنهائه عموماً، وعن القطاع الزراعي خصوصاً، وما نتج عنها من ارتفاع أسعار حوامل الطاقة، وعدم القدرة على توفير الكميات اللازمة للأسمدة والمبيدات الحشرية، وغيرها من مستلزمات الإنتاج!

متوسط استهلاك الفرد في سورية أقل من المتوسط العالمي بنسبة 75%! وفقاً لبعض المصادر، الرسمية وغير الرسمية، فإن حجم الاستهلاك المحلي في سورية من الحمضيات يبلغ 350 - 450 ألف طن تقريباً، ما يعني أن وسطي استهلاك الفرد من الحمضيات يقدر بـ 20 - 25 كغ سنوياً، في حين أن وسطي استهلاك الفرد عالمياً يتراوح بين 80 - 100 كغ، بما في ذلك الدول الأوروبية التي لا تنتج هذا المحصول!

والمفارقة أنه على الرغم من أن الحمضيات محصول محلي بإنتاجية كبيرة وعالية كما هو مبين في الأرقام أعلاه، إلا أن معدلات الاستهلاك المحلي منه دون عتبة الإشباع الفردي، ومع ذلك هناك فائض إنتاج سنوي ضخم ومزمن يكبد الفلاحين خسارات كبيرة!

أمثلة عن دول بإنتاج كبير ولا تعاني من مشكلة الفائض!

تعتبر البرازيل المنتج الأول عالمياً للبرتقال، فقد بلغ إنتاجها وفقاً لبيانات وزارة الزراعة الأمريكية من البرتقال ضمن موسم 2023-2024 ما لا يقل عن 16,5 مليون طن، منها 4,5 ملايين طن للاستهلاك المحلي الطازج بنسبة 27,2% من الإنتاج، و12 مليون طن لتصنيعها على شكل عصائر بنسبة 72,7% من الإنتاج، وبلغ إنتاجها من عصير البرتقال 1,1 مليون طن، منها للاستهلاك المحلي 75 ألف طن، وتم تصدير 961 ألف طن، بعائدات تصديرية من عصير البرتقال فقط 2,5 مليار دولار للموسم نفسه! تحتل جنوب إفريقيا المركز الثامن عالمياً بإنتاج البرتقال، وبلغ إنتاجها في موسم 2023-2024 وفقاً لبيانات وزارة الزراعة الأمريكية ما يقارب 1,62 مليون طن، صدرت منها ما لا يقل عن 84,5% أي 1,37 مليون طن تقريباً، وبلغت إيرادات جنوب إفريقيا من تصدير البرتقال ما يقارب 807 مليون دولار في موسم 2022-2023!

مصر تعتبر مثلاً إضافياً على حسن إدارة هذا المحصول الاستراتيجي، حيث بلغت كمية إنتاجها ضمن موسم 2023-2024 وفقاً لبيانات وزارة الزراعة الأمريكية حوالي 3,7 مليون طن، منها 1,4 مليون طن للاستهلاك الطازج محلياً، و300 ألف طن استهلك في عمليات تصنيع العصائر، وتم تصدير مليوني طن، وقد بلغت قيمة صادرات مصر ضمن العام 2022 من البرتقال الطازج أو المجفف ما لا يقل عن 758 مليون دولار تقريباً، أي إن استهلاكها المحلي بشقيه الطازج والصناعي يشكل 45,9% من إجمالي الإنتاج، والكمية المصدرة تبلغ ما يقارب 54,1% من إجمالي الإنتاج تقريباً!

كم الإنتاج تبعاً مع عدم ممانعة إنهاء!



مسؤوليته الحكومات المتعاقبة، ولكم أن تحسبوا كم الخسارات التي تكبدها الاقتصاد الوطني جراء اللامبالاة بإنشاء معمل عصائر، وعدم التشجيع على الاستفادة من فائض الإنتاج بالصناعات العديدة الأخرى أعلاه، علماً أن المحصول تصديري، وصناعاته تصديرية أيضاً!

أما الأدهى من كل ذلك فهو سد نقص حاجة الاستهلاك من بعض أصناف الحمضيات، وخاصة الليمون الحامض، من خلال عمليات الاستيراد والتهرب وذلك في بعض الفترات! ومع الاستمرار بنهج التخفيض القسري للمحصول من خلال الآليات والسياسات المتبعة رسمياً، بالإضافة إلى التشجيع على البدائل، فإنه من غير المستبعد أن يتم اللجوء إلى استيراد الحمضيات خلال السنوات القادمة، ولعل هذا هو المطلوب تماماً بما يحقق مصالح كبار حيتان الاستيراد والنهب والفساد في البلاد، وبالضد من مصلحة المزارع والمستهلك والاقتصاد الوطني!

نسبة العصير في مختلف الأنواع المزروعة في الساحل السوري تتراوح بين 36,13 - 43,58% وهي لا تختلف كثيراً عن المعدل العالمي الذي تتراوح نسبته بين 40 - 50%، ما يعني أن البرتقال الذي يتم إنتاجه محلياً يصلح للعصير، وبالتالي فإن مشروع معمل العصائر يحقق الجدوى الاقتصادية منه بحال صدقت النوايا لوضعه بالتنفيذ على عكس ما صرح به الوزير، وعلى عكس التوجهات الرسمية التي أهملت هذا المشروع الحيوي طيلة العقود الماضية وحتى تاريخه!

علماً أن الحمضيات تدخل كمادة أولية في الكثير من الصناعات، اعتباراً من الصناعات الغذائية «عصائر- مرببات- نكهات ومستخلصات»، مروراً بالصناعات الطبية «أدوية- فيتامينات- مكملات غذائية- مستحضرات تجميل» وليس انتهاء بالصناعات الكيماوية «منظفات- مطهرات- زيوت عطرية»، بالإضافة إلى الصناعات الزراعية «اعلاف- أسمدة عضوية»! والحديث عن تفويت المنفعة بهذا الصدد تتحمل

الفائضة، إضافة إلى تراجع القدرة الشرائية لعموم السوريين وبالتالي انخفاض معدلات استهلاكهم من الفواكه عموماً بما في ذلك الحمضيات، ما أدى إلى تفاقم المشاكل التسويقية وتعميقها، الأمر الذي دفع المزارعين في بعض المواسم إلى التخلي عن محاصيلهم وعدم جنبها وتكبد خسائر فادحة، وصولاً إلى قطع الأشجار واستبدالها بزراعات أخرى!

ويمكن توضيح هذه المشكلة من خلال الجدول الآتي الذي نبين فيه حجم فائض الإنتاج، بعد التصدير والاستهلاك المحلي:

فماذا عن سورية، التي تحتل المرتبة الثالثة عربياً والسادسة عشرة عالمياً، في معالجة فائض الإنتاج؟!

حل مشكلة الفائض على طريقة الحكومات السورية!

أهم المشاكل المزمنة التي تواجه المزارعين فيما يخص موسم الحمضيات هي المشاكل التسويقية، وخاصة الإنتاج الفائض عن حاجات الاستهلاك المحلي بكمياته الكبيرة، في ظل غياب السياسات والاستراتيجيات التسويقية والتصديرية التي تتناسب مع هذه الكميات

العام	كمية الإنتاج «الف طن»	كمية الصادرات «الف طن»	متوسط الاستهلاك المحلي «الف طن»	كمية الفائض «الف طن»
2015	1289,8	89,5	450	754,5
2020	833,7	150,2	450	233,3
2022	552,4	91,6	450	10,8

نسبة العصير في مختلف الأنواع المزروعة في الساحل السوري تتراوح بين 36,13 - 43,58% وهي لا تختلف كثيراً عن المعدل العالمي الذي تتراوح نسبته بين 40 - 50%!

الإصرار الرسمي على تفويت المنفعة!

امتد الحديث عن أهمية إنشاء معمل عصائر خلال العقود الماضية لمعالجة مشكلة فائض الإنتاج، وصولاً إلى وضع حجر الأساس لمعمل العصائر في اللاذقية منذ عام 2015، وإلى اليوم لم ير النور بعد، وفي تصريح لوزير الصناعة بعد ست سنوات من وضع حجر الأساس أنه لا جدوى من إقامة معمل العصائر لأن البرتقال الذي تنتجه البلاد غير مخصص للعصير، وإنما هي حمضيات مائدة!

بالمقابل هناك الكثير من الدراسات والأبحاث التي تقول عكس ذلك، بما في ذلك دراسات الجدوى الاقتصادية لمعمل العصائر! فقد أوضحت دراسة محلية مقدمة كرسالة ماجستير في جامعة تشرين في اللاذقية أن

الجدول أعلاه يبين أن الكمية الفائضة المقدرة بعد الاستهلاك والتصدير ضمن عام 2015 754,5 ألف طن تقريباً، وانخفضت ضمن عام 2020 إلى 233,3 ألف طن، لتتخفف أيضاً ضمن عام 2022 إلى 10,8 ألف طن، ما يعني أن طريقة الحل المعتمدة رسمياً، لم تكن السعي إلى تصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية، وليس البحث عن الفرص التسويقية التي تحمل القيمة المضافة باستثمار الفائض عبر تصنيعه على شكل عصائر أو أي شكل تصنيعي آخر، وإنما بشكل معاكس عبر تخفيض الإنتاج تبعاً، وصولاً إلى مستويات لا يشكل فيها الفائض عبئاً من خلال تدمير الإنتاج وإنهائه لكي يتناسب مع الاحتياج المحلي «المنخفض أساساً»، والإمكانات التصديرية والتصنيعية المتواضعة!



الصحة النفسية.. ضرورة فرضتها



زوجته والمرأة على زوجها وأطفالها والشباب على ذويهم، وبالتالي تصبح النزاعات سيدة الموقف، وهذا له دور كبير في تفكك الأسرة والانفصالات! بالإضافة إلى ضغوط العمل، إذ باتت معظمنا مجبراً على اللحاق بعمليتين أو ثلاثة على حساب راحته ورفاهيته وأسرته!

● ماهي الاستراتيجيات التي تخفف من حدة هذه الضغوط الاضطرابات؟

الدور الأساسي للدولة والمؤسسات التي تحمل على عاتقها رعاية المجتمع، ثم يأتي دور الأسرة فهي الداعم الأساسي لأفرادها. أما إذا كان الوالدان منمهمكين بعمليتين أو ثلاثة لسد رمق الأسرة وتلبية احتياجاتها، والدولة مغيبة لا تقوم بدورها الداعم، فلن تنتهي مشاكل المجتمع!

واقع القطاع المحزن والمهم!

كانت الصحة النفسية قبل الأزمة من المجالات الجديدة التي لم يفسح المجال أمام المجتمع لاستيعاب مفاهيمها وضرورتها، فكثيراً ما كانت الاضطرابات النفسية التي يعاني منها أحدهم تتعرض للوصم بالعار، وذلك لكونها مهمة إلى حد كبير من الجهات المعنية رسمياً مقارنةً مع الدول الأخرى، بما في ذلك دول الجوار!

ففي عام 2010 كان عدد الأطباء النفسيين المسجلين فقط 89 طبيباً بالنسبة لعدد السكان 21,8 مليون نسمة، أي بنسبة 25 مرة أقل من النسبة المرغوبة التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، والتي تحدد طبيباً نفسياً واحداً لكل 10,000 نسمة، كذلك ليس هناك ممرض نفسي، بل ممرض عام مع بعض الخبرة النفسية، أي إن هذا المجال لم يول الاهتمام الرسمي اللازم!

فعلى الرغم من أن الحكومة وفرت ثلاث مستشفيات تقدم خدمات مختلفة في مجال الطب النفسي فقط على مستوى مساحة البلاد الكبيرة، وهي مستشفى ابن سينا في ريف دمشق، ومستشفى ابن رشد في دمشق، ومستشفى ابن خلدون في حلب، إلا أن هذا القطاع عانى خلال سنوات الأزمة من النزف الشديد، حاله حال جميع القطاعات الطبية في ظل سياسات التطفيش الممنهجة، بل ربما أشد، ومن الأمثلة التي تؤكد ذلك هو

10% قلق اجتماعي، 10% هلع. أما حسب ملاحظتنا ومشاهدتنا فإن أكثر الحالات التي تراجع العيادة بشكل كبير هي حالات اضطراب الهلع، الاكتئاب، واضطراب «ثنائي القطب»، إضافة إلى الوسواس القهري، وكذلك سوء استخدام المواد «الإدمان».

طبعاً ازدادت النسب كثيراً في الأزمة، أما عن العلاج فمن الممكن أن يكون دوائياً أو نفسياً، حسب الحالة ونوع الاضطراب.

وجزء من فشل العلاج هو عدم الالتزام بالدواء والتعليمات، فهناك العديد من المراجعين يعتذرون عن استكمال علاجهم، أو يقومون بتأجيل مواعيد جلساتهم نتيجة الوضع الاقتصادي والمعاشي السيئ، والذي أثر سلباً على حال العديد من المراجعين!

● إلى أي مدى يؤثر المرض، أو الاضطراب النفسي كما تفضل تسميته كاختصاصي، على الحياة؟

يؤثر كثيراً وقد يعطل الحياة أحياناً أو ينهيبها، فعلى سبيل المثال المصاب باضطراب وسواس قهري أو الاكتئاب، وحتى القلق الاجتماعي، من الممكن أن تقل إنتاجيته سواء على صعيد العمل أو التحصيل العلمي، ومن الممكن أن ينسحب من الحياة الاجتماعية ويتوقف عن أداء أي دور من أدواره في المجتمع!

● ما مدى تأثير الصحة النفسية على الأطفال ونموهم؟

هناك حالات من اضطراب التحدي «(ODD)»، في حال لم تعالج عند الطفل تكبر وتتفاقم لتصبح اضطرابات سلوك، فمن الممكن أن نرى شاباً يضرب قطة أو يحرق أو يقوم بالتكسير... أي إن الاضطراب يتطور ليصبح اضطراباً بالشخصية «اضطراب الشخصية الحدية» أو «الشخصية المعادية للمجتمع»!

● كيف يؤثر الوضع المعاشي الحالي على صحة المواطن النفسية؟

الاكتئاب هو ما يحدث الآن، خاصة عندما يجد الشخص نفسه عاجزاً غير قادر على الإنفاق أو العمل... عندها يصبح شخصاً انفعالياً وسريع الاستثارة وغاضباً، فنرى على سبيل المثال الرجل يفرغ غضبه على

التوتر والضيقة والخوف - اليأس والغضب والعصبية - الإجهاد وفقدان السيطرة والعجز والقلق، كذلك الحزن والإحباط والميولات السوداوية، كل هذه المشاعر السلبية باتت المسيطر الأكبر على المواطن السوري الذي اعترته الهوموم والمخاوف بشأن أسرته ومستقبله، كذلك الشعور بعدم الأمان وعدم الاستقرار، والإهمال الذاتي، إضافة إلى مشاعر العجز والضعف بأثارها النفسية الكارثية على جميع فئات المجتمع، وخاصة الشباب في ظل انعدام الأمل وانسداد الأفق!

سارة حبيب

● هل يختلف التأثير حسب الجنس والفئة العمرية؟

طبعاً يختلف، على سبيل المثال: الاضطرابات التي يتعرض لها الأطفال والمراهقون في ظل الأحداث شكلت لهم اضطرابات نفسية نطلق على معظمها اسم «اضطرابات القلق»، و«اضطراب القلق المعمم» Generalized Anxiety Disorder.

أما البالغون فقد عانوا بمعظمهم من «اضطرابات الهلع»، بالإضافة إلى ما يسمى «اضطراب شدة ما بعد الصدمة» الخاصة بالمواطنين في الأماكن الساخنة، أو أولئك الذين فقدوا أحد أقاربهم أو أحبائهم «خطف- نزوح- بتر...».

● ماذا بالنسبة للزلازل؟

شكلت كارثة الزلازل مخاوف كثيرة، وشكلت رعباً شديداً نتيجة أي حركة، وهذا مانسميه «Spacific fobia» «الرهابات المحددة» ضمن اضطرابات القلق.

● ماهي أكثر أنواع الاضطرابات التي تصادفك كاختصاصي، سواء في العيادة أو من خلال مشاهداتك اليومية؟

الاضطرابات النفسية كثيرة تزيد عن 11 اضطراباً، من بينها القلق المعمم - Generalized Anxiety Disorder أو القلق الاجتماعي - Agoraphobia أو رهاب الخلاء - Panic disorder أو اضطراب الهلع - Separation Anxiety Disorder أو قلق الانفصال - Adjustment disorder أو اضطرابات التأقلم.

● ماهي نسبة الاضطرابات النفسية بالمجتمع السوري حالياً؟

لا توجد إحصائيات في سورية ولكن حسب ال DSM 5 «الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات العقلية» نلاحظ نسب انتشاره

كل هذه الأزمات العاطفية والنفسية والاجتماعية، جنباً إلى جنب مع الظروف المعيشية والاقتصادية الصعبة وضغوطاتها المتزايدة، أورت المزيد من المشاكل، سواء على صعيد الأسرة أو المجتمع، وباتت سلوكيات الانسحاب واللامبالاة أو العدوانية والنزاعات هي الأكثر شيوعاً، أما المصيبة الحقيقية فتكمن بالمسبب الرئيسي المغيب خلف كل ذلك، ألا وهي السياسات الرسمية بكل موبقاتها ونتائجها الكارثية!

حوار مع مختص علاج نفسي!

التقت قاسيون مع أخصائي علاج نفسي، فضل عدم ذكر اسمه، وقد تجاوب مشكوراً بالإجابة عن التساؤلات المطروحة، وكان الحوار الآتي:

● ما تأثير البيئة الاجتماعية والسياسية على الصحة النفسية؟

بداية الصحة النفسية متأثرة كثيراً بالبيئة المحلية، فالأزمة خلفت متغيرات كثيرة من الناحية الثقافية والتعليمية، على سبيل المثال تسرب العديد من الطلاب وترك مدارسهم، سواء نتيجة التهجير القسري أو للبحث عن فرص عمل وإعالة الأسرة، وهذا مما لا شك فيه حمل الكثير من التأثيرات على الجانب النفسي، حيث ظهرت اضطرابات نفسية شديدة وأثرت على جميع فئات المجتمع، وزادت الاضطرابات وازداد معها عدد المراجعين!

من جانب آخر انخفضت النظرة الدونية، أو ما يسمى وصمة العار التي كانت تلاحق المراجع.

بالتأكيد أثرت الأزمة على الإنسان وعلى صحته النفسية.

صعوبات الواقع وقطاع مهمك رسمياً!



- الاجتماعي.
- اضطراب التحدي المعارض.
- اضطراب القلق المعمم.
- اضطرابات التكيف.
- الاضطراب ثنائي القطب.
- الاكتئاب.

ولكل من هذه الاضطرابات تعريفها وتشخيصها ونتائجها ومآلاتها، بانعكاساتها السلبية على المستوى الفردي والمجتمعي! وسنقف عند الاكتئاب باعتباره من أكثر الاضطرابات شيوعاً وانتشاراً! فالإكتئاب هو اضطراب مزاجي يسبب شعوراً دائماً بالحزن وفقدان الاهتمام، وهو يؤثر على شعور الشخص وتفكيره وسلوكه، ويمكن أن يؤدي إلى مجموعة متنوعة من المشاكل العاطفية والجسدية، مما يخلق صعوبات جمّة في القيام بالأنشطة اليومية العادية والعمل.

تتشابه علامات الاكتئاب وأعراضه الشائعة مع وجود بعض الاختلافات، فعند الأطفال الأصغر سناً، يمكن أن تتضمن أعراض الاكتئاب الحزن، أو التهيج، أو التعلق العاطفي المفرط، أو القلق، أو الأوجاع والآلام، أو رفض الذهاب إلى المدرسة، أو النحافة.

أما لدى المراهقين، يمكن أن تتضمن الأعراض الحزن، والتهيج، والشعور بالسلبية وانعدام القيمة، والغضب، وضعف الأداء المدرسي أو قلة الحضور الدراسي، والشعور بإساءة الفهم والحساسيات المفرطة، وتعاطي المخدرات الترويحية أو الكحول، والإفراط في الأكل والنوم، وإيذاء الذات، وفقدان الاهتمام بالأنشطة الطبيعية، وتجنب التفاعل الاجتماعي.

أما لدى كبار السن فإن الاكتئاب ليس جزءاً طبيعياً يحدث مع تقدم العمر، ويجب ألا يؤخذ مطلقاً باستخفاف. تتمحور أعراضه حول مشكلات في الذاكرة أو تغيرات الشخصية، الألم أو الوجد البدني، التعب أو فقدان الشهية أو مشكلات في النوم، الرغبة في البقاء في المنزل بدلاً من الخروج للانتماء الجماعي! يُعد الاكتئاب اضطراباً خطيراً يمكن أن يكون وخيم الأثر على الشخص وعائلته، وينعكس على المجتمع ككل!

فهل يحق للمواطن بعد كل ما سبق أن يتساءل عن دور الدولة المغيب، وعن نتائج السياسات الرسمية بانعكاساتها الكارثية تجاهه وتجاه المجتمع؟!

ولا بعدم وجود ممرض نفسي مختص، ولا بنقص عدد الأطباء وتطفيشهم وحسب، بل أيضاً بنقص عدد المعالجين النفسيين وبانعدام حقوقهم!

فبحسب أحدث الإحصائيات هناك ما يعادل 25 معالجا نفسياً فقط في جميع المحافظات! وحتى الآن يقوم الأطباء النفسيون والمعالجون بتوفير خدمات الطب النفسي، وإصدار التراخيص من الأطباء النفسيين مدى الحياة. على الرغم من وجود مبادرة لمراجعة سنوية للتراخيص من أجل ضمان أعلى معايير تقديم الخدمة، حيث صدر قرار إنشاء مجلس دعم نفسي في عام 2012 كهيئة تحكم مع جميع أصحاب المصلحة، ولكن لم تفلح بعد! وهنا نعيد التأكيد على أن المسؤولية بكل ذلك تقع على عاتق الحكومة ووزارة الصحة!

قصور قانوني!

نتيجة الإهمال الرسمي لا يزال المجال القانوني بعيداً كل البعد عن التفاصيل العلمية المعاصرة للصحة النفسية، فحتى يومنا هذا لا يوجد قانون حديث وشامل ينظم الصحة النفسية، على الرغم من المحاولات العديدة على مدى السنوات لسن مثل هذا القانون، فهناك تشريعات للصحة النفسية تعود إلى عام 1953، وعلى هذا النحو فهي قديمة جداً، بل وحتى الآن هناك مصطلحات من قبيل «مجنون، أحمق، وغبي» في القوانين لوصف الأشخاص المصابين باضطرابات نفسية! ومن الجدير بالذكر أنه في عام 2010 كان هناك مشروع تشريع جديد يتعلق بالصحة العقلية وضعته وزارة الصحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ولكنه ما زال مشروعاً مغيباً حتى تاريخه!

الاضطرابات النفسية الأكثر شيوعاً في المجتمع السوري اليوم!

بالعودة إلى حوارنا مع المعالج والإحصائي النفسي، استطعنا إيجاز أكثر الاضطرابات النفسية انتشاراً اليوم، والتي كان للضرورة والوضع الاقتصادي والمعاشي الدور الأكبر في انتشارها وتعميقها، حتى غدونا مجتمعاً مكتوباً على الأضدة كافة!

- رهاب الميادين.
- اضطراب الهلع.
- اضطراب القلق الاجتماعي- الرهاب

وهذا يعني أن المرضى يتعين عليهم تحمل التكلفة الإجمالية للعلاج، حتى إذا كان لديهم تأمين صحي!

حتى في الوقت الحالي، ورغم زيادة الإقبال على العيادات النفسية وتفهم المجتمع لضرورة معالجة بعض الاضطرابات، إلا أننا لا نستطيع القول بأن حال قطاع العلاج النفسي جيد، بل على العكس تماماً، وذلك نتيجة استمرار الإهمال الرسمي المتعمد وتغافل الجهات المعنية عن مسؤولياتها تجاه أفراد المجتمع، إضافة إلى استمرار سياسات التطفيش، فالיום وبناءً على حديث الإحصائيين فهناك 50 طبيباً نفسياً في دمشق، وما يعادل 25 طبيباً موزعين على باقي المحافظات!

تحديات العلم والمعرفة وسوء الإدارة الرسمية!

من أهم التحديات التي تواجه هذا القطاع، بالإضافة إلى الملاحظات على الأساليب المعرفية ونقص الوسائل وانعدام ورشات العمل والتدريب العملي، هو غياب المسمى الوظيفي!

ففي وزارة الصحة هناك مسمى معالج نطق ومعالج فيزيائي، لكن لا يوجد مسمى للمعالج النفسي، ولا يوجد توصيف مهني واضح لهذه المهمة والمسؤولية العلمية الطبية، ولا معايير للتدريب، أو ما يعرف بالساعات تحت الإشراف!

فمثلاً في الدول المجاورة يشترط إتمام 800 ساعة تحت الإشراف ليستحق الخريج مرتبة معالج، أما في سورية فنجد الخريجين وقد أتموا تعليمهم الأكاديمي وتدريبوا وبدأوا بفتح عياداتهم الخاصة دون وجود ترخيص، أو ما يعرف بورقة مزاولة المهنة، وهذا دون أدنى شك ظلم كبير وتقاعس واضح من الجهات المختصة، فبعد 2000 و3000 و8000 ساعة معالجة لا يوجد شيء يحمي المعالج أو يضمن له حقوقه من الممارسات السلبية ضده!

وتجدر الإشارة إلى أن كلية التربية كانت هي الرائدة منذ ما يقارب 50 عاماً بتدريس وتأهيل مرشدين نفسيين، ثم تم إحداث كلية العلوم الصحية التي تكفلت افتراضاً بتخريج وتدريب معالجين نفسيين، وستضمن لهم حقوقهم، نأمل ذلك! فالجوة ليست فقط بانعدام المسمى الوظيفي،

وجود طبيب مقيم واحد في مشفى تخصصي وكبير كمشفى ابن رشد في ريف دمشق لفترة طويلة «طبيب واحد مجبر على العمل ثلاث عشرة ساعة يومياً لعدم وجود بديل»! فبحسب مقال نشر في المجلة الدولية للصليب الأحمر للدكتور مازن حيدر، استشاري الطب النفسي بمنظمة الصحة العالمية، ورئيس الرابطة العربية السورية للأطباء النفسيين، بلغ عدد الأطباء النفسيين 84 طبيباً فقط نحو 70% منهم في مدينة دمشق، وأربعة في حلب، وستة في حمص، وخمسة في اللاذقية، وثلاثة في طرطوس، واثنان في حماة، واثنان في الحسكة، وواحد في درعا، وواحد في الرقة، أما محافظات إدلب والسويداء ودير الزور فلم يكن فيها أي طبيب نفسي أو أخصائي نفسي!

الأرقام الصادمة!

وفق دراسة نشرها الموقع الإلكتروني لمنظمة الصليب الأحمر الدولية للدكتور مازن حيدر أيضاً، أوضح أن الرابطة السورية للأطباء النفسيين تضم 80 طبيباً، وعلى فرض أنهم يعملون 5 أيام أسبوعياً على مدى 52 أسبوعاً في السنة، وأن كل واحد منهم يمكنه متابعة 15 حالة يومياً، وأنهم لا يتابعون حالة كل مريض أكثر من 3 مرات سنوياً، فإن مجموع عدد الحالات التي يمكن لهم متابعتها سنوياً يكون 104 آلاف حالة فقط، أي 10% من الحالات الشديدة المنتشرة، ليبقى أكثر من 90% من الحالات الشديدة لا تخضع للمتابعة أو للعلاج! ولعله من الطبيعي بعد ذلك أن تتزايد حالات الاضطراب النفسي غير المعالجة، بما في ذلك زيادة بعض الظواهر الناجمة عنها كظاهرة الانتحار، فبحسب التصريحات الرسمية للهيئة العامة للطب الشرعي، بلغ عدد حالات الانتحار المسجلة في عام 2023، 146/ حالة انتحار!

مزيد من السوء!

على الرغم من هذه الفجوة الضخمة فلم تكن الاحتياجات الفعلية ظاهرة، بسبب الوصم والإنتكار وسوء الفهم، وكلها أمور مرتبطة بالمرض النفسي، إضافة إلى أن التأمين الصحي لا يغطي المرض النفسي أو الأدوية النفسية أو أي نوع آخر من العلاج النفسي،

التأثير المدمر للسياسات الاقتصادية:



شهدت سورية منذ ما قبل انفجار الأزمة في عام 2011 سلسلة من التدهورات الكارثية التي ضربت مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وكانت قوة العمل السورية إحدى أكبر الضحايا التي تلقت ضربات موجعة نتيجة تلك الأزمة المتفاقمة. حيث عانت البلاد من تراجع حاد في هذا القطاع بفعل تضافر عوامل الأزمة من جهة، والسياسات الاقتصادية التي استمرت في تقويض دور الدولة في تنظيم الاقتصاد وتقديم الرعاية الاجتماعية من جهة أخرى. وعلى هذه الأرضية، يغدو من الضروري الوقوف عند التحولات التي أصابت سوق العمل وتأثيراتها على شرائح المجتمع المختلفة.

■ احمد الرز

التراجع الذي شهدته قوة العمل في سورية على مدار سنوات الأزمة فحسب، بل يشكل مرآة لواقع اقتصادي يعاني أزمة بنيوية وغياباً لمحاولات الإصلاح.

تراجع عدد العاملين بـ 43,71% خلال 12 عاماً

شهدت سوق العمل السورية تغيرات جوهرية بين عامي 2010 و 2022. ويظهر التغير في توزيع العاملين فوق 15 عاماً بين القطاعات المختلفة بشكل واضح عند مقارنة الأرقام الرسمية المتاحة من عام 2010 مع بيانات عام 2022. ففي عام 2010، بلغ مجموع العاملين في سورية ممن تتجاوز أعمارهم 15 عاماً نحو 5,054,456 شخصاً. وفي ذلك الحين، كان من اللافت أن أكثر من 72,8% من هؤلاء هم من عمال القطاع الخاص «3,682,467 عاماً»، بينما لم تتجاوز نسبة عمال القطاع الحكومي عتبة 26,9% «1,360,021 عاماً»، في حين كان القطاع المشترك، الذي يجمع بين الاستثمارات الحكومية والخاصة، لا يستوعب أكثر من 11,968 عاملاً فقط.

لكن بعد أكثر من عقد على انفجار الأزمة،

شرحنا العديد من التقارير الاقتصادية كيف أن تدمير البنية التحتية وخسارة ملايين السوريين لوظائفهم شكّل عموداً أساسياً في انهيار قوة العمل. ومع استمرار تفاقم الأزمة، بات واضحاً أن السياسات الاقتصادية التي اتبعتها أصحاب القرار في البلاد، بدلاً من معالجة الجذور العميقة لهذه الأزمة، كانت تسهم في تفاقمها من خلال تفكيك نظام الرعاية الاجتماعية وتهميش دور الدولة الاقتصادي، ما زاد من حجم الفقر والتفاوت الطبقي ووضع قوة العمل السورية في موقف كارثي.

ومؤخراً، أصدر المكتب المركزي للإحصاء في سورية مجموعة من البيانات التي تغطي أوضاع سوق العمل حتى عام 2022. ورغم الانتقادات الكبيرة التي يمكن الحديث عنها حول دقة هذه البيانات وحداثتها، إلا أن هذه الأرقام تعكس بشكل أو بآخر جزءاً بسيطاً من الصورة القاتمة التي تعيشها سوق العمل السورية.

وتحليل هذه البيانات لا يكشف لنا عمق

شهدت هذه الأرقام تغيرات كبيرة في عام 2022. حيث انخفض مجموع العاملين بشكل ملحوظ ليصل إلى 2,845,242 شخصاً فقط، وهو ما يمثل تراجعاً كبيراً بنسبة 43,71% مقارنة بعام 2010.

وفي حين شهد عدد العاملين في القطاع الحكومي زيادة طفيفة في عام 2022، حيث بلغ عدد العاملين في هذا القطاع 1,447,895 شخصاً، أي بزيادة قدرها 6,46% عن عام 2010. تعرض القطاع الخاص لضربة قاسية، حيث انخفض عدد العاملين فيه بشكل حاد ليصل إلى 1,385,285 شخصاً في عام 2022، وهذا ما يمثل انخفاضاً بنسبة 62,38% مقارنة بعدد العاملين في عام 2010. في حين حافظ القطاع المشترك على استقرار نسبي في عدد العاملين فيه القليل أصلاً، حيث بلغ عددهم في عام 2022 حوالي 12,062 شخصاً، بزيادة طفيفة قدرها 0,79% مقارنة بعام 2010.

ومن حيث التوزيع الجنسي للعاملين في مختلف قطاعات الاقتصاد السورية، تظهر البيانات تحولات واضحة بين عامي 2010 و 2022. إذ شهدت تركيبة القوة العاملة تغيرات ملموسة على مستوى الجنس. فبينما كانت النسبة الأكبر من العاملين في مختلف القطاعات خلال عام 2010 تتألف من الذكور «87,1%»، حدثت تراجعاً كبيرة في عدد الذكور العاملين، في مقابل زيادة ملحوظة في عدد الإناث العاملات: في عام 2010، بلغ عدد الذكور العاملين 4,403,580 شخصاً، أما في عام 2022، فقد انخفض عددهم إلى 2,043,659 شخصاً، وهو ما يمثل تراجعاً حاداً تصل نسبته إلى 53,5% مقارنة بعام

2010.

على النقيض من ذلك، شهدت القوى العاملة النسائية نمواً ملحوظاً خلال الفترة ذاتها. ففي عام 2010، كان عدد الإناث العاملات في سورية يبلغ 650,876 امرأة، وكان وجودهن في سوق العمل محدوداً إلى حد كبير مقارنة بالذكور، لكن بحلول 2022، ارتفع عدد النساء العاملات إلى 801,583 امرأة، وهو ما يمثل زيادة واضحة بنسبة 23,1%. وخلافاً لكليشيهات الجمعيات غير الحكومية والشعارات الزائفة حول «تمكين المرأة»، فإن هذه الزيادة في عدد النساء العاملات ليست دليلاً على تحسن أوضاعهن الاقتصادية، فالعديدات منهن يواجهن ظروف عمل صعبة وغير مستقرة، مع تدنٍ واضح في الأجور وغياب الحماية الاجتماعية.

اعتماد على الخدمات وإهمال للإنتاج الحقيقي

تظهر البيانات الخاصة بالتوزيع القطاعي للعاملين في القطاع الحكومي في سورية بين عامي 2010 و 2022 تبايناً واضحاً بين القطاعات المختلفة، مما يكشف عن ميل كبير للاعتماد على قطاع الخدمات مقارنة بالقطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة. فعلى الرغم من الزيادة الطفيفة في عدد العاملين في القطاع الزراعي، إلا أن أعداد العاملين في هذا القطاع تبقى محدودة جداً. في عام 2010، كان عدد العاملين في القطاع الزراعي الحكومي 15,719 شخصاً فقط، وبحلول عام 2022 ارتفع إلى 19,588 شخصاً. ورغم ذلك، يظل هذا العدد ضئيلاً بالمقارنة مع

**انخفاض
مجموع
العاملين ليصل
إلى 2,845,242
شخصاً فقط
وهو ما يمثل
تراجعاً كبيراً
بنسبة 43,71%
مقارنة بعام
2010**

تدهور قوة العمل السورية نموذجاً



يساهم في زيادة الفقر وتفاقم سوء توزيع الثروة الوطنية. وكذلك، تعكس هذه الأرقام فقدان الأمل بين العديد من العمال في العثور على وظائف ملائمة تتناسب مع مؤهلاتهم، وهو ما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على المساعدات أو الهجرة للخارج.

وفي ظل هذه المؤشرات يصبح من الواضح أن سوق العمل السوري يواجه تحديات هائلة تحتاج إلى معالجة جذرية. لا يتعلق الأمر فقط بإيجاد فرص عمل جديدة، بل بتغيير جذري في البلاد بحيث تصبح قادرة على توفير وظائف حقيقية ومثمرة للعاملين، وتقليل الاعتماد على القطاعات غير الرسمية والوظائف المؤقتة التي لا توفر دخلاً كافياً أو استقراراً طويل الأمد.

أن نسبة البطالة المقنعة تجاوزت 85% في مختلف القطاعات. والبطالة المقنعة تعني وجود عدد كبير من العاملين الذين يشغلون وظائف غير منتجة أو وظائف لا تتطلب مؤهلاتهم، حيث يعمل هؤلاء في ظروف تتسم بانخفاض الأجور أو ساعات العمل المحدودة، وقد اضطر العديد من السوريين إلى قبول أي نوع من العمل متاح، حتى لو كان ذلك في ظروف غير مناسبة أو غير مثمرة.

وفي جميع دول العالم، تعد البطالة المقنعة مؤشراً خطيراً على تدهور سوق العمل، حيث يشير هذا الوضع إلى أن القطاعات الاقتصادية لم تعد قادرة على استيعاب العمال بشكل منتج. بل إن جزءاً كبيراً من العمال قد تحول إلى وظائف مؤقتة أو منخفضة القيمة المضافة، مما

ارتفع عدد المعطلين عن العمل بشكل حاد ليصل إلى 1,413,661 شخصاً في عام 2022. حيث يشير هذا الرقم الضخم إلى أزمة بطالة حادة، خصوصاً عندما نأخذ في الاعتبار أن عدد المعطلين عن العمل يمثل 23,7% من إجمالي قوة العمل البالغة 5,964,458 شخصاً وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء.

ومن حيث التوزيع الجنسي للمعطلين عن العمل في عام 2022، تشير البيانات إلى أن 661,246 من المعطلين هم من الذكور، في حين يبلغ عدد الإناث المعطلات عن العمل 752,415 امرأة. وتنعكس هذه الأرقام تغييراً في تركيبة المعطلين عن العمل، حيث يبدو أن الأزمة لم تميز بين الجنسين في التأثيرات السلبية، مع وجود ارتفاع ملحوظ في نسبة البطالة بين النساء.

لكن رغم ذلك، يجب التعامل مع هذه الأرقام بحذر، حيث تشكل العديد من المصادر في دقتها. فرغم أن البيانات الرسمية تشير إلى أن نسبة البطالة في سورية تبلغ نحو 23,7%، إلا أن العديد من التقديرات تشير إلى أن الوضع أكثر سوءاً. ووفقاً لهذه التقديرات، فإن نسبة البطالة الفعلية تتجاوز 37%، وهو ما يعكس انهياراً أكبر في سوق العمل نتيجة العوامل المعقدة التي صاحبت الأزمة، بما في ذلك تدمير البنية التحتية وتوقف العديد من القطاعات الاقتصادية عن العمل في ظل استمرار السياسات الاقتصادية التي تحد من التوظيف.

وإلى جانب البطالة الظاهرة، هناك مشكلة أخرى أكثر تعقيداً تتمثل في البطالة المقنعة. إذ تشير بعض التقديرات إلى

بقية القطاعات، مما يشير إلى تراجع الدور الذي يلعبه هذا القطاع في الإنتاج الحكومي، رغم أهميته الكبيرة للأمن الغذائي.

أما قطاع الصناعة، الذي يفترض أن يكون دعامة رئيسية للاقتصاد الحقيقي، فقد شهد تراجعاً ملحوظاً. في عام 2010، كان عدد العاملين في الصناعة 161,025 شخصاً، لكن هذا العدد انخفض بشكل كبير إلى 80,604 عامل في عام 2022، أي بانخفاض قدره 49,94%. ويعكس هذا التراجع الضخم الأزمة التي مرت بها الصناعة السورية، حيث تعرضت المنشآت الصناعية الحكومية للتصفية الفعلية.

على النقيض من ذلك، يظهر الاعتماد الكبير على قطاع الخدمات في التوظيف الحكومي. فقد شهد هذا القطاع زيادة ملحوظة في عدد العاملين، حيث ارتفع عددهم من 1,022,061 شخصاً في عام 2010 إلى 1,233,665 شخصاً في عام 2022، بزيادة نسبتها 20,7%. وهذا التركيز الكبير على قطاع الخدمات يعكس اتجاهاً نحو تعزيز الاعتماد على هذا القطاع وإهمال القطاعات الحقيقية كالزراعة والصناعة.

تفاقم البطالة السورية وأرقام مشكوك بصحتها

تكشف بيانات البطالة المعلنة في سورية تحولاً كبيراً في عدد المعطلين عن العمل بين عامي 2010 و2022. ففي عام 2010، بلغ عدد المعطلين عن العمل حوالي 476,346 شخصاً، لكن مع تفاقم الأزمة وتراجع الوضع الاقتصادي الاجتماعي،

التركيز الكبير على قطاع الخدمات يعكس اتجاهاً نحو الاعتماد على هذا القطاع وإهمال القطاعات الحقيقية كالزراعة والصناعة



لماذا خفض «الاحتياطي الفيدرالي» أسعار الفائدة؟



في 18 أيلول/سبتمبر 2024، بعد ثلاث سنوات من التضخم المرتفع والزيادات الكبيرة في أسعار الفائدة، بدأ مجلس الاحتياطي الفيدرالي أخيراً في خفض أسعار الفائدة، حيث خفضها بمقدار 50 نقطة أساس للمرة الأولى. بعد تحفيز الرأي العام في الأسابيع القليلة الماضية، لم يعد هذا في الواقع حدثاً غير متوقع. مع ذلك، لا تزال هناك بعض القضايا الرئيسية التي تستحق اهتمامنا عندما يقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض أسعار الفائدة في هذا الوقت.

■ بقلم: تشون تشونغ*
ترجمة: قاسيون

الفيدرالي سيواصل خفض أسعار الفائدة في الأشهر المقبلة.

السؤال الثاني هو مدى فعالية خفض أسعار الفائدة الأمريكية على الاقتصاد الحقيقي. أعتقد أنه قد لا يكون بالفعالية نفسها لتخفيضات أسعار الفائدة في الدورات الاقتصادية السابقة. أحد الأسباب المهمة هو أنه عندما قام بنك الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة في العامين الماضيين، كان تأثير رفع أسعار الفائدة يقتصر على نطاق محدود. لتأخذ على سبيل المثال قروض المنازل، حيث حصل عدد كبير من أصحاب المنازل في الولايات المتحدة على قروض سكنية منخفضة للغاية بفائدة ثابتة أثناء الوباء، ولن يكون لارتفاع أسعار الفائدة التي أقرها بنك الاحتياطي الفيدرالي أي تأثير سلبي على نفقات معظم أصحاب العقارات، ومن المؤكد أنه لن يكون له أي تأثير إيجابي. ولذلك، فإن الاستهلاك، الذي يمثل 70% من الاقتصاد الأمريكي، لن يتم تحفيزه بشكل كبير من خلال تخفيضات أسعار الفائدة.

سيستفيد قطاع الشركات بشكل أكثر وضوحاً من هذه الجولة من تخفيضات أسعار الفائدة، وقد نجا النظام المصرفي الذي عانى من خسائر تشغيل البنوك في وادي السيليكون بدعم من أموال الطوارئ التابعة للاحتياطي الفيدرالي في 2023، والان ستخف خسائر البنوك بعد تخفيض أسعار الفائدة. على العموم، لن تكون هذه التأثيرات واضحة، ووفقاً للتجربة بعد عام 2008، فإن التحفيز الذي سيقدمه للاقتصاد الحقيقي، وخاصة الصناعة التحويلية في الولايات المتحدة التي ظلت في انكماش مستمر، لن يكون كبيراً.

أما بالنسبة للإنفاق الحكومي، فإن تخفيضات أسعار الفائدة الرسمية ستؤدي بالتأكيد إلى خفض نفقات الفائدة للحكومة الفيدرالية. مع

ذلك، فإن عجز الإنفاق الزائد للحكومة الأمريكية مدعوم في الأصل بهيمنة الدولار. إن الإنفاق الحكومي، الذي يمثل حصة متزايدة باستمرار من الاقتصاد الأمريكي، سوف يتأثر في نهاية المطاف بنتيجة الانتخابات الرئاسية في نوفمبر/تشرين الثاني.

الربع السياسي للتخفيض

إذاً، تقترب الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وقد بدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة قبل أقل من شهرين من التصويت في أوائل نوفمبر/تشرين الثاني. فهل سيكون لذلك أي تأثير على الانتخابات الرئاسية؟ هذا السؤال أكثر أهمية من تأثير خفض سعر الفائدة نفسه على الاقتصاد.

إن تأثير تخفيضات أسعار الفائدة على الاقتصاد الكلي سوف يتأخر، فعادةً ما يستغرق الأمر عدة أشهر حتى يكون له تأثير على الاقتصاد الحقيقي. مع ذلك، فإن خفض سعر الفائدة له تأثير فوري على السوق المالية وثقة الناس العاديين، ولهذا السبب يرحب الحزب الديمقراطي عموماً بخفض سعر الفائدة في هذا الوقت ويعتقد أنه دعائية إيجابية للسياسة الاقتصادية للحزب الديمقراطي. ويعارض الجمهوريون خفض أسعار الفائدة في هذا الوقت لأن قرار خفض أسعار الفائدة سيضعف فعالية دعائية الحزب الجمهوري بشأن التضخم.

سيكون لنتائج هذه الانتخابات الرئاسية تأثير كبير على السياسة الاقتصادية الأمريكية في السنوات الأربع المقبلة. لن يقتصر الأمر على إجراء المرشح الرئاسي لتغييرات كبيرة في السياسات المتعلقة بالتجارة والطاقة والتمويل والتكنولوجيا وما إلى ذلك، ولكن تكوين الكونغرس والسيطرة عليه سيؤثر على محتوى وكفاءة تنفيذ السياسات الأمريكية. بغض النظر عما إذا كان الحزب الديمقراطي أو الحزب الجمهوري، فما دام حزب واحد يسيطر على الرئيس وكلا مجلسي الكونغرس، فإن احتمالات نجاحه في إقرار سياسة واسعة النطاق للعجز المالي وزيادة الإنفاق الحكومي بشكل كبير سوف تكون مرتفعة. من ناحية أخرى، إذا سيطر الحزبان على الرئيس ومجلسي الكونغرس، فإن

الزيادة في الإنفاق الحكومي ستكون محدودة نسبياً.

السؤال الأكبر في هذه اللحظة هو ما إذا كانت سياسة التيسير التي ينتهجها بنك الاحتياطي الفيدرالي قبل التصويت قادرة على السماح للناخبين العاديين بالتغلب على الذكريات السلبية الناجمة عن ارتفاع التضخم في العامين الماضيين، وبالتالي التأثير على التصويت النهائي.

انطلاقاً من الاستقطاب الشديد الحالي في السياسة الأمريكية، فإن هذا الاحتمال لا يزال ضئيلاً نسبياً، ولكن بالنسبة للولايات المتأرجحة الحاسمة حيث الانتخابات مقاربة للغاية، ربما تمنح الأخبار الجيدة الحزب الديمقراطي ميزة إضافية.

ماذا يعني بالنسبة للصين؟

بالنسبة للصين، فإن الدروس المستفادة من تجارب الاقتصاد الكلي الأمريكية على مدى السنوات الثلاث أو الأربع الماضية تستحق تحليلنا الدقيق. لا تزال السياسة المالية هي أسلوب التدخل الاقتصادي الذي يحقق أسرع النتائج على المدى القصير، وخاصة أسلوب الإنفاق المالي الذي يقطع الروابط الوسيطة بين الحكومة والأفراد. مع ذلك، فإن التأثير الجانبي للتأثير السريع لسياسة التحفيز هو إمكانية التسبب في التضخم بسهولة، الأمر الذي سيؤثر بشكل خطير على الاستقرار الاجتماعي.

على الرغم من أن معدل ارتفاع الأسعار في الولايات المتحدة قد تباطأ اليوم، إلا أن مستوى الأسعار الفعلي لا يزال يرتفع ببطء بالنسبة للأشخاص العاديين ذوي الدخل المنخفض والمتوسط، فقد انخفضت مستويات المعيشة الفعلية كثيراً مقارنة بالعامين الماضيين.

في عملية رفع أسعار الفائدة، من سيتحمل التأثير السلبي لارتفاع تكاليف التمويل؟ على مدى السنوات الثلاث الماضية، تم نقل عبء التكلفة النهائية من الولايات المتحدة إلى بقية العالم، بشكل غير مباشر عبر هيمنة الدولار.

■ تشون تشونغ: دكتور في الاقتصاد ومستثمر صيني، كاتب في صحيفة «المراقب» الصينية.



عبر دولارها
المهمين
نقلت الولايات
المتحدة
أعباء رفع
أسعار الفائدة
إلى بقية
العالم ومع
ذلك انخفض
مستوى
المعيشة
لمواطنيها
العاديين

قضم متال لمهام سادكوب وخصخصة تتغلغل على حساب دور الدولة!



بعد كثرة الحديث الرسمي عن نقص التوريدات النفطية في جميع المحافظات، والذي تزامن مع تخفيض مخصصات وسائل النقل العامة والخاصة، وتراجع عدد الطلبات بنسب متفاوتة بين مختلف المحافظات، بدأت تظهر أحاديث رسمية مغايرة تتحدث عن انفراجات، سيتم على إثرها البدء بالتسجيل على مادة مازوت التدفئة.

الذي يتم الحديث عنه بأنه دون التكلفة هو سعر يتضمن هامش ربح مجز وكاف قبلت به الشركة الخاصة لتزيد من فرص تنافسيتها مع سادكوب حالياً!

إن فسخ المجال أمام القطاع الخاص لتأمين بعض الاحتياجات من المشتقات النفطية ليس جديداً، فقد سبق أن فسخ المجال أمامه لتأمين هذه الاحتياجات لبعض القطاعات والفعاليات الاقتصادية خلال السنين الماضية، وهو ما يعتبر تخلياً عن جزء من مهام وواجبات الدولة، وقضم لمهام وواجبات شركة سادكوب كجهة رسمية تحتكر عمليات توريد وتسويق وبيع المشتقات النفطية افتراضاً، بالإضافة إلى القضم الذي فرض نفسه عبر شبكات السوق السوداء، لنصل الآن إلى حلقة جديدة من القضم تتمثل بتأمين المشتقات النفطية للمنتسبين للقطاعات من خلال الشركة الخاصة كما ورد أعلاه!

هذا القضم المتتالي لم يتم الاعتراف به على أنه خصخصة جزئية تمت شرعيتها رسمياً لقطاع المشتقات النفطية على مستوى التوريد والتسويق والبيع، ومع التوسع والانتشار، واستمرار ذرائع نقص التوريدات رسمياً، فإن الخصخصة الجزئية لن يطول عليها الوقت لتصبح كلية، على حساب دور وواجبات شركة سادكوب المفترضة، وعلى حساب المزيد من تراجع دور الدولة والتزاماتها تجاه المجتمع، أفراداً وفعاليات اقتصادية!

كل ما سبق يشير إلى أن الأزمات المستمرة وغير المنتهية على مستوى تأمين المشتقات النفطية كانت غايتها الوصول إلى هذا القضم المتتالي والخصخصة المتغلغلة تبعاً على هذا القطاع، وبغاية جني المرباح الكبيرة منه، سواء عبر شبكات السوق السوداء أو عبر الشركات الخاصة، والتبريرات والذرائع الرسمية دائماً حاضرة، مع الكثير من الإنكار للواقع والوقائع!

توسع وانتشار لتستطيع تنفيذ تعهداتها تجاه الشرائح الجديدة التي استقطبت طلباتها، وبحسب كمية الاحتياجات لكل منها، والأهم بغاية زيادة أرباحها من الإتجار بالمشتقات النفطية!

وللمفارقة يجدر التذكير بأن وزارة النفط والثروة المعدنية أحدثت بموجب المرسوم التشريعي 139 في عام 1966، أي قبل 58 عاماً، ويتبع لهذه الوزارة نحو 21 مؤسسة، منها ثلاث مصاف لتكرير النفط، إضافة إلى أن عدد محطات الوقود التابعة لها عبر شركة سادكوب تبلغ نحو 903 موزعة بمختلف المحافظات، ناهيك عن العلاقات الدولية مع الدول الأكثر إنتاجاً للنفط على مستوى العالم، ومع ذلك يتجدد سنوياً وشهرياً ويومياً الحديث عن أزمات نقص التوريدات النفطية، وسياسات تخفيض الدعم عن المشتقات النفطية لأنها لا تغطي أسعار التكلفة، وأن الدولة لم تعد قادرة في ظل الأزمة الراهنة والعقوبات الاقتصادية على تحمل أعباء تكاليف الدعم، وغيرها الكثير من المؤشرات التي تدل على أن الدولة غير قادرة على تأمين الاحتياجات اللازمة من المشتقات النفطية، سواء للمواطنين أو للفعاليات الاقتصادية!

على الجهة المقابلة فإن شركة البوابة الذهبية حديثة التأسيس تعلن أنها قادرة على تلبية احتياجات عملائها، بالكميات التي يختارونها ووفقاً للحدود التي أقرتها، والأغرب أنها بالأسعار ذاتها والتي تحددها وزارة النفط والثروة المعدنية، التي لطلما أعلنت الوزارة أنها أسعار أقل من التكلفة، ما يعني أن الشركة إما أنها تبيع مشتقاتها بخسارة، أو أنها قادرة على إدارة استثماراتها بكفاءة أعلى من كفاءة الدولة، وبالتالي قدرتها على عرض المشتقات النفطية بكم أقل من كلف الدولة وبيعها بالأسعار ذاتها، أو أن السعر الرسمي

السعر الرسمي الذي يتم الحديث عنه بأنه دون التكلفة هو سعر يتضمن هامش ربح مجز وكاف قبلت به الشركة الخاصة لتزيد من فرص تنافسيتها مع سادكوب حالياً

وطأتها! وكذلك اضطراب الفعاليات الاقتصادية للجوء إلى السوق السوداء لتأمين حاجتها من المشتقات النفطية، مع ما يعنيه ذلك من زيادة في تكاليفها التي تحملها على أسعار سلعتها وخدماتها، والتي تجبى من جيوب المواطنين بالنتيجة!

ولكن في عالم مواز نلاحظ مظاهر متناقضة على طول الخط مع ما ورد أعلاه، حيث وسعت شركة البوابة الذهبية «المختصة بالخدمات النفطية وتأمين المشتقات النفطية» شريحتها المستهدفة!

إضافة إلى تأمينها المشتقات النفطية لمجموع الفعاليات الاقتصادية «الصناعية، التجارية، السياحية، الحرفيين» أعلنت الشركة أنها ستشمل المنتسبين إلى مختلف النقابات «نقابة الأطباء، نقابة الصيادلة، نقابة المحامين، نقابة المعلمين، نقابة الصحفيين، والإخ» وبالتالي تأمين الاحتياجات من المشتقات النفطية لهذه الشرائح الجديدة بالكمية التي تتناسب مع دخولهم، حيث حددت الشركة 50 ليترًا من «مازوت- بنزين» شهرياً كحد أدنى، و500 ليتر «مازوت- بنزين» شهرياً كحد أقصى، وبأسعار وزارة النفط ذاتها، مضافاً إليها تكاليف النقل والشحن.

الأكثر من ذلك أن الشركة أعلنت، في ضوء مشاركتها بمعرض الصادرات الذي أقيم منذ أيام في معرض دمشق الدولي، أنها ستوسع مناطق انتشارها بشكل تدريجي لتنتشر محطاتها بمختلف المحافظات السورية، علماً أن مناطق وجودها الحالية متواضعة ومحدودة، في محافظة دمشق بجمع الماروتا سيتي، وفي محافظة حلب بمنطقة الشيخ نجار، وفي المنطقة الصناعية بحمص بمحافظة حمص. ولعله من الطبيعي أن تكون للشركة خطة

بالمقابل وفي غضون معمة أزمة المشتقات النفطية المزمنة والمعاناة معها، أعلنت شركة البوابة الذهبية الخاصة عن بدء استقبال طلبات التزود بالمشتقات النفطية لأصحاب الفعاليات الاقتصادية والمنتسبين إلى النقابات!

خلال السنوات الماضية، وحتى تاريخه، ومع كل تخفيض بالتوريدات والحصص والمخصصات التي تقوم شركة سادكوب العامة بتوزيعها، نتيجة لكل الأزمات التي ضربت هذا القطاع وفقاً للتصريحات الرسمية، والذرائع المُسوّقة عبر الجهات الرسمية، كانت السوق السوداء هي البديل في تأمين المحروقات، وبكميات غير محدودة، ولكن بأسعار تفوق الأسعار الرسمية بشكل كبير! فالأزمات المتكررة والمستمرة، بما فيها المفتعلة في الكثير من الأحيان، كانت بنتائجها تحقق مصالح قلة قليلة من كبار المستفيدين من عمل شبكات السوق السوداء، الذين يجنون أرباحاً طائلة واحتكارية من تجارة هذه المشتقات في السوق السوداء!

الترجمة الحسية والملموسة على أرض الواقع تتجلى في استمرار معاناة الناس والحروب الطاحنة التي يخضونها لمجرد الركوب بوسيلة من وسائل النقل، سواء تجمعات الناس من طلاب المدارس والعمال والموظفين، إضافة إلى المرضى وكبار السن، واضطراب الناس إلى المشي أو التعلق بالسيارات المارة، ناهيك عن طوابير السرافيس الممتدة إلى ما لا نهاية على محطات الوقود!

أضف إلى ذلك خوف الناس من عدم حصولهم على مخصصاتهم الكاملة من مازوت التدفئة لمواجهة فصل الشتاء، بالرغم من الإعلان عن بدء التسجيل على المادة، فالسوابق بهذا الموضوع مسجلة لديهم، وغيرها من المظاهر التي تدل على هول أزمة المحروقات «المفتعلة» التي يقع الناس وحدهم تحت

الحوسبة الكوانتية... بين التضخيم الدعائي والواقع العملي

منذ أكتوبر/تشرين الأول 2019، أعلنت غوغل أنها حققت «التفوق الكوانتي» باستخدام معالج Sycamore الحائوي على 53 كيوبت «بت كوانتي». وزعمت غوغل أن المعالج أتم مهمة معينة في 200 ثانية كانت سوف تستغرق 10,000 سنة باستخدام الحواسيب العملاقة التقليدية. لكن شركات أمريكية وصينية شككت على حد سواء في صحة هذه المزاعم.

■ بقلم: مؤسسة «مرصد العقل»
ترجمة وإعداد: قاسيون

قالت شركة IBM الأمريكية إنه باستخدام حاسوب تقليدي فائق الأداء يمكن إنجاز المهمة نفسها في 2,5 يوم فقط بدلاً من 10,000 سنة كما زعمت غوغل. وقد أصدرت شركة «علي بابا» الصينية كذلك بياناً ينفي تفوق غوغل الكوانتي المزعوم، مشيرة إلى أن الوقت المطلوب لإنجاز المهمة «بالمثال الذي استشهدت به غوغل» يمكن تخفيضه إلى أقل من 20 يوماً.

سببان لإثارة الشك

في وسائل الإعلام الصينية، سمع الجمهور الصيني أيضاً الكثير من الوعود الجميلة حول الحوسبة الكوانتية، ولكن معظمها كان مجرد وعود فارغة. إذا أمكن تطوير حاسوب كوانتي يمكنه تصحيح الأخطاء، فقد يكون له تأثير ثوري على مجموعة متنوعة من التطبيقات العلمية والصناعية - ولكن هذا الافتراض لم يثبت بعد لسببين مهمين على الأقل.

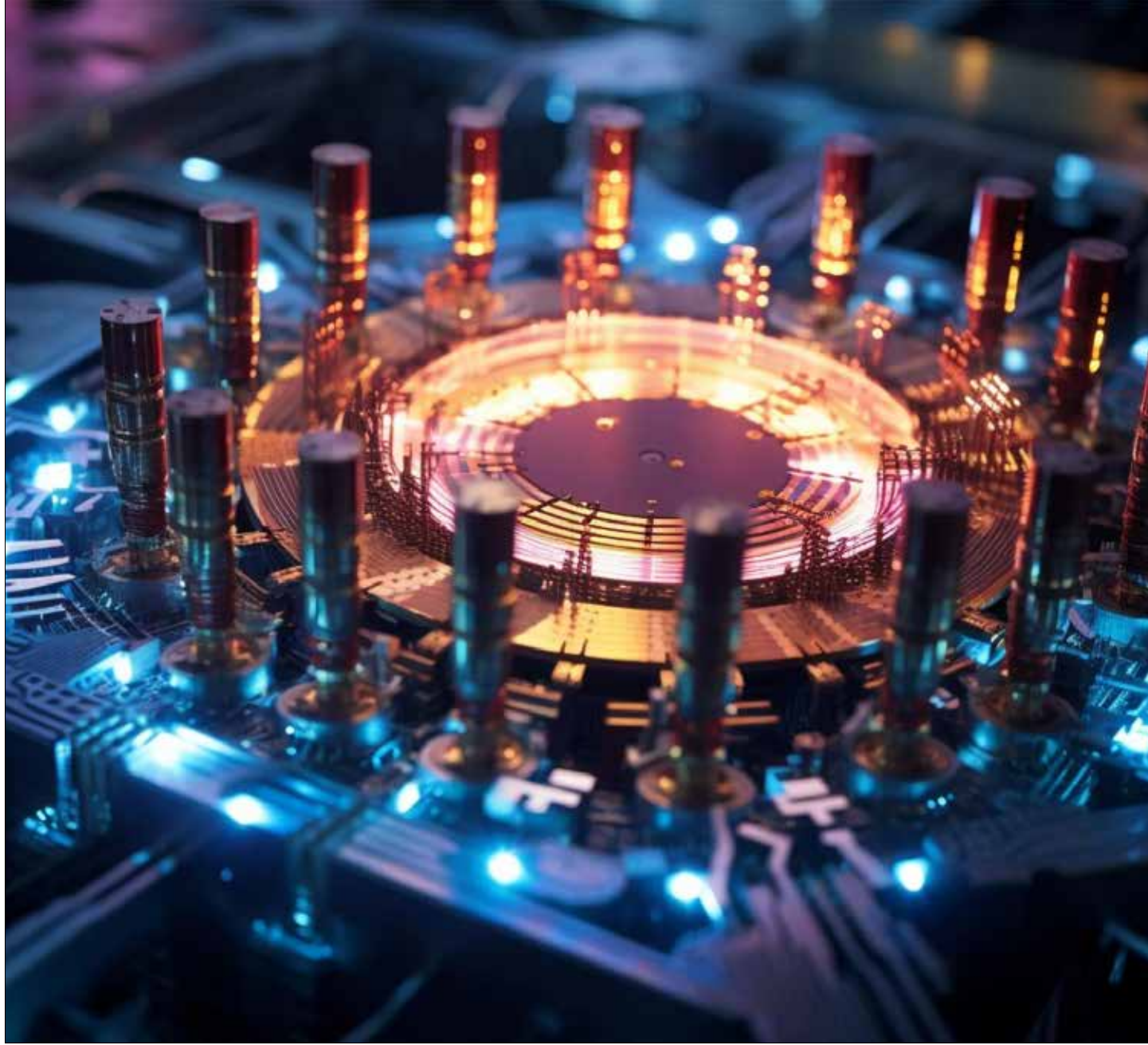
أول هذين السببين هو أنه على الرغم من أن بعض الخوارزميات والتطبيقات قد تم اقتراحها للحواسيب الكوانتية، إلا أنه لم يتم بعد إجراء مقارنات صارمة في معظم الحالات مع البدائل التقليدية المثلى المستخدمة في العالم الواقعي. والسبب الثاني هو أنه ليس من الواضح متى، أو إذا كان من الممكن، بناء حاسوب كوانتي تجاري، أي أن تكون قيمته الحاسوبية أكبر من تكلفته، خاصة بالنسبة للتطبيقات التي تتطلب تصحيح الأخطاء.

«داربا» تطالب بنتائج عملية

كانت وكالة مشاريع البحوث المتطورة الدفاعية الأمريكية «داربا» (DARPA) قد نشرت فيديو جاء فيه: عندما تفكر في عشرة من أذكى الفيزيائيين الذين نعرفهم، ستقول إن نصفهم على يقين بأن الحوسبة الكوانتية «الكمومية» ستكون أفضل اختراع منذ الخبز المقطع، ستكون تقنية القرن الحادي والعشرين. أما النصف الآخر فيعتقدون أنه حتى إذا تمكنت من بناء حاسوب كوانتي فلن يكون أكثر فائدة من الكمبيوتر المحمول الخاص بك.

وفي تموز 2024، أعلنت «داربا» عن مبادرة لاختبار ما يسمى المعايير الكوانتية (QBI)، التي تستهدف الشركات التي تعتقد أنها قادرة على تطوير حواسيب كوانتية تجارية بتصحيح الأخطاء. يهدف الاختبار الكوانتي إلى القياس الكمي للتقدم الأساسي في الحوسبة الكوانتية. غالباً ما تكون الوعود المتعلقة بمستقبل الحوسبة الكوانتية غير مؤكدة، مما يطرح سؤالاً حول ما هو المعيار الذي يمكن أن يتنبأ بما إذا كانت حواسيب الغد الكوانتية ستكون ثورية حقاً أم لا؟ أحد المؤشرات الرئيسية هو تقدير الموارد المادية اللازمة لتحقيق مستوى معين من الأداء المعياري.

في المبادرة الجديدة، فإن هذه المؤسسة البحثية العسكرية الأمريكية تزعم ظاهرياً أنها تسعى للتعاون مع شركات الحوسبة الكوانتية لتحديد الأساليب الأكثر احتمالاً للنجاح. لكن في الحقيقة، فإنها تهدف إلى إعادة تقييم المشروعات الكوانتية المتنوعة والتحقق من



التي ظهرت في الأخبار «Jiuzhang» و«Zuchongzhi» و«Benyuan Wukong» التي تمثل المسارات التكنولوجية للواء الكوانتي والتوصيل الفائق. إن التقدم العلمي في الصين في هذا المجال مشجع، لكن بعد التحليل الذي قدمناه، من السهل أن نفهم أن مقارنة الصين بكونها ثاني دولة في العالم أو الدولة التالية التي تحقق «التفوق الكوانتي» أو «التفوق الكوانتي المميز» هو في الحقيقة انزلاق نحو الدعاية التي أطلقتها غوغل.

إن الخطوة التي تقوم بها مؤسسة الأبحاث العسكرية الأمريكية DARPA يجب أن تجذب اهتمام الصينيين أيضاً، فبغض النظر عن كيفية تنفيذ DARPA لهذه المبادرة، يجب على الصين أن تستخدم طريقتها الخاصة لتبني «الشك الصحي» عند مراجعة مشاريعها العلمية، وليس فقط في مجال الحوسبة الكوانتية. هناك فجوة كبيرة بين تحقيق نتائج علمية أكاديمية من جهة وتطبيقات صناعية حقيقية من جهة أخرى، وقد تكون النماذج العلمية والصناعية مختلفة تماماً، وربما لا يمكن دائماً المضي في المسارين معاً. لهذا السبب من الضروري استخلاص القيمة الحقيقية من وسط الضجيج الدعائي.

يقول خبير في هذا المجال: «إذا كانت الحوسبة الكوانتية تناقش فقط في الأوساط الأكاديمية، وكان التمويل يوجه إلى الأبحاث، فإن ناتج يعد مقبولاً نسبياً لأن الموارد البشرية المطلوبة أقل ويمكن التحكم فيها. ولكن عندما يتعلق الأمر بالاستثمارات الموضوعية، يجب تقييم المشروع من عدة جوانب للتأكد من جدواه... يبدو أن صبر DARPA قد نفذ بشأن الاستثمارات المتزايدة في الحوسبة الكوانتية والترويج الذي يفتقر إلى معايير قياس. ولذلك، تدخلت DARPA وأخبرت الجميع بوضوح: لا تخبرني بما أنجزته. دعنا أولاً نضع نظام تقييم، ثم أخبرني إلى أي مدى تتوافق نتائجك مع هذا النظام.»

الخوارزميات الكوانتية، حيث التحدي ليس في إثبات أن الحاسوب الكوانتي يمكن أن ينجح شيئاً بسرعة، بل في تقديم حجة مقنعة بأن الحواسيب التقليدية لا تستطيع القيام بذلك بالكفاءة ذاتها. نشرت مجلة «الطبيعة» Nature في أيار 2023 مقالاً جاء فيه: «في الحقيقة، يمكن وصف جميع الحواسيب الكوانتية بأنها سيئة، إذ لم تؤد عقود من البحث إلى تطوير آلة قادرة على بدء ثورة الحوسبة الموعودة. حتى الآن، هناك أسباب قوية للشك في أفاق الحوسبة الكوانتية. لم يتمكن الخبراء الكوانتيون بعد من تحقيق أي شيء ذي فائدة حقيقية لا يمكن إنجازه باستخدام الحواسيب التقليدية.»

هناك مشكلة أخرى لم تتناولها وسائل الإعلام بالقدر الكافي وهي تخزين البيانات واسترجاعها، وهي عقبة كبرى تقف أمام تقدم الحوسبة الكوانتية، وتعد حاجزاً أساسياً يصعب تجاوزه حتى باستخدام التقنيات الهندسية. تعتمد قوة الحاسوب ليس فقط على أداء المعالج المركزي، ولكن أيضاً على حجم الذاكرة وسرعة الاتصال بين الذاكرة والمعالج. بالنسبة للعديد من المشكلات العملية، مثل الذكاء الاصطناعي، تعد سرعة عرض الذاكرة أكثر أهمية.

بسبب القيود الفيزيائية، من الصعب تحقيق ذاكرة كوانتية سريعة طويلة الأمد وذات سعة كبيرة. ولذلك، فإن الحواسيب الكوانتية لا تزال تعتمد على الذاكرة التقليدية الإلكترونية، وهو ما يضيف تعقيداً بسبب الحاجة إلى تحويل المعلومات الكوانتية إلى معلومات إلكترونية وبالعكس. يؤدي هذا إلى تراجع الفوائد الكوانتية بشكل كبير، وقد يصبح التحول برمته غير مجد.

دروس يجب تعلمها

حققت الصين أيضاً تقدماً ملحوظاً في مجال الحواسيب الكوانتية، ومن بين النماذج

نضجها التقني.

تحاول DARPA الإجابة على سؤالين أساسيين للغاية. السؤال الأول هو: «إذا كان لدي حاسوب كوانتي قوي حقاً، ماذا يمكنني أن أفعل به؟» والثاني هو: «هل هناك شركة تجارية أو مجموعة أكاديمية أو أي جهة أخرى قادرة فعلاً على بناء مثل هذه الآلة في المستقبل القريب؟»

وفقاً لـ DARPA، فإن المشاركين الذين يحصلون على تمويل QBI يجب أن يركزوا على تطوير ووصف الحواسيب الكوانتية ذات القيمة الحقيقية، أي أن تكون قيمتها الحاسوبية أكبر من تكلفتها، وأن يكون هناك مسار معقول لتحقيق ذلك في المستقبل القريب. بكلمات أخرى، فإن DARPA تطلب خطط بحث وتطوير سليمة، وتطبيقات وخوارزميات أثبتت فائدتها، والتحقق من أن المفهوم يمكن بناؤه ويعمل كما هو متوقع.

الجدل حول التفوق الكوانتي

من الطبيعي أن يتساءل المرء: «إلى أي حد سيكون الحاسوب الكوانتي أسرع من الحواسيب التقليدية اليوم؟» لا ينبغي أن نخجرف وراء مزاعم غوغل، بل علينا أن نفهم أولاً أن جميع الادعاءات المتعلقة بالتفوق الكوانتي أو التسريع الكوانتي تخص حالات اختبار محددة ومعقدة. لم تتمكن أجهزة الحوسبة الكوانتية بعد من التفوق على الحواسيب التقليدية في المهام اليومية أو في التطبيقات ذات الاستخدام العملي مثل كسر التشفير أو محاكاة المواد الكيميائية.

حتى في الاختبارات المصممة خصيصاً لهذه الأجهزة، يبقى من الصعب إثبات ما يسمى «التفوق الكوانتي» أو «التسريع الكوانتي». لكن كيف نعرف أن الحواسيب التقليدية لن تجد خوارزمية أفضل لتنافس الحوسبة الكوانتية؟ هذا هو السؤال الجوهر في أبحاث

ما زالت الحوسبة الكوانتية تعاني فجوة كبيرة بين نتائج الأبحاث الأكاديمية من جهة والتطبيق العملي الحقيقي من جهة أخرى

قضايا الشرق

كيف سيكون الرد؟

كيف سيكون الرد؟ هذا السؤال يبدو حاضراً بكثرة في أحاديث الناس وأذهانهم، وينتشر بالطبع كثيراً في وسائل الإعلام، ويحاول كل محل أن يقدم إجابته عن السؤال الكبير! ولهذا لا بد لنا أن نعرض وجهة نظر، ومساهمة في الإجابة!

ينبغي التمييز أولاً، بأن من يطرح هذا السؤال هما نوعان، الأول: يشغله الموضوع فعلاً ويشعر بثقل ما جرى ولهذا يأمل برد، ويحاول أن يرسم حدوده حسب ما يسمع ويرى من حوله.

الثاني: أصحابه أولئك الذين عملوا بشكل حثيث وطوال السنة الماضية على تشبيط الهمم، وتقزيم كل ما حققته المقاومة في فلسطين، وتقليل أهمية أعمال المقاومة اللبنانية في جبهة الشمال.

لكن ما يهمننا الآن، هو محاولة الإجابة عن السؤال، بغض النظر عن خلفية ودوافع من يطرحه، فحزب الله أعلن منذ إطلاق جبهة الإسناد: أن الهدف الأساس من نشاطه هو ببساطة منع العدو من تحقيق أهدافه، وفي حينها ركز الحديث على أهداف الكيان المعلنة المتمحورة حول إلحاق هزيمة بالمقاومة الفلسطينية، وربطت المقاومة في لبنان نشاطها بالحرب على القطاع، وصار الشرط الأساس لإيقاف التصعيد في الشمال هو ببساطة: وقف الحرب على غزة.

لكن، ولأن للولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني أهدافاً أخرى غير معلنة، فتعمل المقاومة بطبيعة الحال على منع تحقيق تلك الأهداف أيضاً، فإذا ما نظرنا إلى كمية الاستنزافات التي قام بها الكيان ضد حزب الله، وتحديداً في الأشهر القليلة الماضية، لأصبح واضحاً أن الهدف العميق هو محاولة جر الحزب لردود فعل، أي حرمان المقاومة في لبنان من أن تقرّر طبيعة وحجم خطواتها التالية، وتخسر قدرتها على المبادرة. كل ذلك من شأنه أن يخدم الهدف الأكبر والأهم في تفجير المنطقة، على أن يجري ذلك بدقة شديدة لتجنب الولايات المتحدة أن تقاوم فيها بشكل مباشر، وتفجير المنطقة يعني تعميق الانفجارات القائمة أصلاً وتوسيعها، مع تفجير بقاع ودول جديدة، وعلى هذا الأساس يكون الرد الضروري هو حرمان العدو من تحقيق أهدافه، وخصوصاً عندما تبدو هذه الأهداف مصيرية وغير قابلة للتأجيل.

فما المعنى من أن تقوم «إسرائيل» بجرانم شعناء يفصل بين الواحدة والأخرى يوم أو أكثر قليلاً، وما معنى أن تستهدف هذه العمليات المقاومة في لبنان، وأن تتحول «جبهة الشمال» إلى موضوع أساسي في صحافة العدو، وعلى لسان سياسيينه؟ الجواب على هذا كله يرتبط بأن الوقت ينفذ بسرعة، وبات من الضروري زيادة مستويات الضغط أكثر فأكثر، وفي كل الاتجاهات، وانطلاقاً من هذه الفكرة، تحاول المقاومة أن تتخذ رداً مدروساً كتوسيع دائرة الاستهداف في الشمال، وتكثيف الضربات، والبحث عن العمليات النوعية الممكنة كلها، ولكن مع الحفاظ على رباطة جأش، وقدره عالية على تحمل الضربات التي لن تتوقف قريباً.

«طوفان الأقصى» خلق واقعاً جديداً لن يغيره «البيجر»



كل البعد عن تقليد من شأن ما حدث، إلا أن الوقائع التالية كانت تهدف إلى تصوير «إسرائيل» أمام شعوب المنطقة بوصفها «صاحبة اليد الطولى» وبأنها لا تزال صاحبة المبادرة في كل ما يجري، والكيان هنا لم يسع لتحقيق رد الاعتبار لما لحق به بعد طوفان الأقصى عسكرياً، وإنما يستهدف بشكل أساسي وعي شعوب المنطقة، ويحاول تعزيز جملة من الصور النمطية كان الإعلام الغربي قد عمل لعقود على تغذيتها، وهذا ما يعيدنا أولاً لفهم أهمية ما جرى في 7 أكتوبر الماضي، فعملية حركة حماس، أثبتت بالدليل الملموس، أن قدرات المقاومة قادرة على إلحاق ضرر كبير بالكيان وإرباكه وتعميق أزمتته، ونظراً لأن الكيان كان دائماً ذراعاً متقدماً للولايات المتحدة، فإن هذه الأخيرة كانت متضرراً أساسياً من «طوفان الأقصى»، ولأن الكيان عجز عن تحقيق أي من أهدافه المعلنة، فكان لذلك مضطراً لإخراج كل ما في جعبته لتقديم نفسه كما لو أنه لا يزال من يرسم سياسة المنطقة، ويحدد شكلها، بعد أن أثبت الواقع أنه تحول من المهيمن إلى لاعب في مواجهة لاعبين آخرين، يملكون إمكانيات تسمح لهم بتغيير صورة ظلت ثابتة لعقود!

للكيان والولايات المتحدة أهداف لا يعلنونها!

لا مجال للإنكار أن الأهداف التي يعلنها المسؤولون الأمريكيون والصهاينة قد لا تعكس بالفعل ما يسعون له، لكن الضربة التي جرى توجيهها للمقاومة في لبنان لم يتبعها حتى اللحظة توسيع للعمليات في الشمال، ما يجعل الهدف الواضح مما جرى هو رفع درجة التوتر حتى أقصى حدود ممكنة، مع شن هجوم كبير عبر حرب إعلامية خطيرة، يبغي التصدي لها، وحرمان الكيان من تحقيق أهدافه من ورائها.

■ علاء ابوضراج

إن تفاصيل ما جرى يومي الثلاثاء والأربعاء 17 و18 أيلول الجاري، كانت موضوعاً أساسياً لمئات التقارير العربية الأجنبية، وعلى هذا الأساس لم يعد من الضروري سرد التفاصيل مرة جديدة، وخصوصاً أنه من غير الممكن حالياً معرفة القصة الكاملة وجوانبها الخفية.

تكييف ضروري

لا شك، أن عملية بهذا الحجم حُضرت جيداً، واستخدمت إمكانيات كبيرة لتنفيذها، ولا نتحدث اليوم عن الجانب التقني منها، بل أيضاً الجانب اللوجستي والاستخباراتي، فنحن نعرف أن شحنة تقدر بـ 5 ألاف جهاز «بيجر» جرى إما تعديلها أثناء عملية التصنيع، أو أثناء عملية توريدها المرتبط بسلسلة قد تكون أعقد مما يمكننا معرفته الآن، وفي اليوم التالي تعرضت أجهزة لاسلكي لهجوم آخر، ما تحول - مع اغتيال جديد لقادة في حزب الله - يوم الجمعة 20 أيلول إلى جملة من الخطوات التصعيدية غير المسبوقة، والتي شكّلت مجتمعة حالة من الارتباك في المنطقة، يبدو أن حزب الله كان الأقل تأثراً فيها.

لا شك، أن فكرة كهذه من شأنها أن تبدو مستهجنة لدى كثيرين، ولكنها تستند إلى جملة من المعطيات، فالضربة كانت موجعة للمقاومة في لبنان بكل تأكيد، لكن الشرائح التي يمكن أن تكون قد تضررت هي أوسع من صفوف المقاتلين، فهذه الأجهزة تستخدم على ما يبدو ضمن مؤسسات تابعة لحزب الله، تعمل بعيداً عن خطوط الاشتباك، والكثير من

اللحظات الأولى التي تلت العملية الإرهابية الصهيونية في لبنان، وما لحقها من أفعال عدوانية من الارتباك والصدمة في المنطقة، حيث وجدت نفسها مجدداً أمام محاولة استنزاف جديدة بمستوى نوعي لم تكن ضمن حسابات أغلبية القوى السياسية الأساسية، ولا شك أن الضخ الإعلامي الشديد المرافق كان مفصلاً مهماً في كل ما حصل، وركناً أساسياً في فهم أهداف من خلفه.

«كونفدرالية دول الساحل» ومعركة الدفاع عن الاستقلال



تدخل «كونفدرالية دول الساحل» مرحلة جديدة، فالإرهاب الذي كان جزءاً أساسياً من المشهد سابقاً، بات اليوم ينقل ثقله بشكل واضح إلى دول مالي وبوركينا فاسو والنيجر، وهو ما يظهر أن الوسائل التقليدية في احتواء ما يجري هناك غربياً لم تعد يعول عليها.

■ كنان دويصر

لضمان استمرار عمل قواتها في هذه البلاد، وقوبلت تلك المحاولات بالاصرار على خروج القوات الأمريكية، وتسليم القواعد العسكرية للسلطات المحلية، كذلك لم تؤد العقوبات والترهيب - الذي تم تبنيه من دول الإيكواس - بضغط من الدول الغربية - أيًا من غايتها، بل على نحو معاكس يتم بشكل متتال إعادة العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع عدد من دول الإيكواس كالسنغال وبينين، التي أعادت تصدير النفط النيجري من موانئها.

تعزيز الكونفدرالية

مؤخراً، يتم تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني بين دول الكونفدرالية «مالي-بوركينا فاسو-النيجر» على مستويات عدة. في هذا الإطار، أطلقت الدول الثلاث مبادرة لإصدار جوازات سفر بيومترية لتعزيز حرية الحركة لمواطنيها، بما يعكس استقلالها عن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كذلك عقد اجتماع مهم على مستوى وزراء الخارجية احتفالاً بالذكرى السنوية الأولى لتوقيع ميثاق ليبتاكو-غورما. هذا الميثاق يعكس التوجه المتزايد نحو تعزيز التعاون الشامل بين الدول الثلاث، في مجالات الأمن، والاقتصاد، والسياسة. هذا التعاون يعد خطوة كبيرة نحو تحقيق التكامل الإقليمي، خصوصاً في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة، مثل: الإرهاب والصراعات المسلحة في منطقة الساحل.

في النيجر، ترأس الجنرال تيشياني اجتماع مجلس الوزراء، والذي اتخذت فيه قرارات مهمة، بما في ذلك إنشاء شركتين حكوميتين لإدارة الموارد الطبيعية في النيجر: شركة مازوما الوطنية للذهب، وشركة تيمرسوا الوطنية لليورانيوم، وذلك بهدف ضمان سيادة كاملة على موارد الذهب واليورانيوم واستغلالها لصالح الشعب.

شهدت منطقة الساحل الأفريقي، وخصوصاً مالي وبوركينا فاسو، تصاعداً خطيراً في الهجمات الإرهابية في الأشهر الأخيرة، مما يعكس تعقيدات الوضع الأمني المتدهور. في مالي، في 17 سبتمبر 2024، تعرضت العاصمة باماكو لهجمات منسقة، استهدفت مطار موديبو كيتا الدولي، ومدرسة الدرك الوطني، مما أدى إلى تضرر طائرات رئاسية وعسكرية، بالإضافة إلى مقتل وإصابة عدد من العسكريين والمدنيين.

هذه الهجمات كانت غير مسبوقة في العاصمة المالية، وتم ربطها بتوترات أمنية وسياسية داخلية، خصوصاً مع قرب بدء محاكمة ضباط كبار متهمين بجرائم مالية في قضية تعود إلى 2014، تشمل شراء طائرة رئاسية ومعدات عسكرية، وكانوا محتجزين وفق تقارير متعددة في مدرسة الدرك الوطني.

في بوركينا فاسو، لم تكن الهجمات الإرهابية أقل خطورة، حيث شهدت البلاد تصاعداً في الهجمات التي استهدفت المدنيين، وذلك ضمن عمليات انتقامية من الجماعات الجهادية ضد المجتمعات التي رفضت الانضمام إلى صفوفها، أو تعاونت مع الحكومة. هذا التصعيد يعكس محاولة تلك الجماعات فرض سيطرتها على المناطق التي تعاني بالفقر والنزاع.

يأتي هذا التصعيد في وقت تسعى فيه دول مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر لتعزيز تعاونها على جميع الصعد. هذه الدول الثلاث التي تشكل «تحالف دول الساحل» تبنت مساراً جديداً بعيداً عن النفوذ الغربي، وحققت خطوات مهمة جداً في هذا المجال، وخاصة في طرد القوات الفرنسية والأمريكية من أراضيها، في الوقت الذي حاولت فيه الولايات المتحدة بشكل خاص، تعديل الاتفاقيات مع النيجر،

من الواضح، أن تصاعد الهجمات الإرهابية في هذه الدول ليس مجرد تصعيد للعنف، بل هو جزء من محاولات الضغط على الحكومات الانتقالية، التي اتخذت مساراً مستقلاً عن القوى الغربية، فالإرهاب المنتشر في منطقة الساحل هو بكل وضوح أداة أساسية في محاولة توجيه سلوك دول المنطقة، ويستهدف بشكل أساسي استقرارها ويحاول منع بناء أي مشروع وطني حقيقي في منطقة استراتيجية وغنية بالثروات، ولكن اللجوء إلى تصعيد الهجمات الإرهابية في هذه اللحظات بالذات، إنما يعكس أن الوسائل الأخرى في التأثير بسياسية دول الكونفدرالية الناشئة لا تعطي النتيجة المرجوة، ولذلك لا ترى الدول الغربية الآن سبباً آخر لضرب هذه النزعة الاستقلالية.

فرنسا... تعقيدات جديدة وفرز أعمق!



وتباينات بمستوى جذرية الأحزاب المنضوية ضمنها، فالجبهة الشعبية هي إطار عام، يمكن أن يكون العديد من أحزابها يميلون إلى الطرف الآخر، ويعيقون بالتالي خطوات ضرورية، لكن مسائل من هذا النمط ستكون كفيلاً بتسريع عملية الفرز داخل النخب السياسية من جهة، وتعيد صياغتها علاقتها مع المجتمع من جهة ثانية.

وحزب الخضر، وفي الوقت نفسه كان قد أشارا في وقت سابق إلى أن الحكومة الائتلافية التي يريدها ماكرون من الممكن النظر بها. إثر هذه الأحداث، شهد الشارع الفرنسي موجة من التظاهرات والاحتجاجات الواسعة ضد ماكرون وبارنييه، وتعكس المواقف السياسية المتباينة داخل الجبهة الشعبية الجديدة حالة عدم التجانس،

اللون» لاحتوائها عند مقاعد حكومية أكبر لصالح التجمع الوطني، بينما يتحدث ماكرون عن «حكومة ائتلافية متوازنة».

قدّمت الجبهة الشعبية الجديدة مشروع قرارها لعزل ماكرون في الجمعية الوطنية «البرلمان» وأعلن «مكتب الجمعية» موافقته على مناقشة القرار بنتيجة 12 صوتاً مقابل 10 رفضاً، إلا أن هذا الأمر يعد خطوة أولى من العديد غيرها، والأصعب هو إقراره من اللجنة التشريعية التي تحتوي 24 مقعداً ليسار من أصل 73، وثم تصويت ثلثي أعضاء الجمعية الوطنية خلال أسبوعين، فضلاً عن «مجلس الشيوخ» الذي لا يحتوي أغلبية ليسار كذلك.

في الجهة المقابلة، تطالب ماريان لوبيين اليمين المتطرف بإجراء انتخابات برلمانية جديدة في العام المقبل. ومن الجدير بالذكر، أن قيادات بعض الأحزاب المنضوية ضمن تحالف الجبهة الشعبية الجديدة أعربت عن موافقتها تماماً على قرار عزل ماكرون، كالحزب الاشتراكي

بخطوة متذكية - أفضت إلى محاولات عزله - أقدم ماكرون قبل شهرين على إجراء انتخابات برلمانية مبكرة، وكانت هذه أول خطوة باتجاه الأزمة السياسية. فاز بالانتخابات بالمركز الأول الجبهة الشعبية الجديدة، وثانياً مجموعة ماكرون، وثالثاً التجمع الوطني، دون أن تحقق الجبهة الشعبية الأغلبية البرلمانية المطلوبة لتشكيل الحكومة، لتتبع هذه النتيجة الأزمة الناشئة.

ثم حاول ماكرون أولاً إنكار نتائج الانتخابات لأسباب عدة دون أن يرفضها رسمياً، إلا أنه رفض لاحقاً مرشح الجبهة الشعبية لرئاسة الحكومة وتشكيلها، وقبل أسبوعين اعتمد على تحالف التجمع الوطني صاحب الأقلية البرلمانية، ومرشحه ميشيل بارنييه! مما تسبب برذ فعل سياسي كبير من الجبهة الشعبية الجديدة، وبدأ يدور الحديث عن مساع لعزل ماكرون استناداً للدستور. رغم ذلك، رفض ماكرون لاحقاً التشكيل الحكومية التي قدمها بارنييه على اعتبارها «أحادية

تعيش فرنسا واحدة من أسوأ فتراتها السياسية في الوقت الحالي، حيث تمر بأزمة سياسية وانتخابية وسط غياب ثقل واضح وحاسم في موازين القوى لأي من التحالفات الثلاث الحالية: الجبهة الشعبية الجديدة NFP والتجمع الوطني RN ومجموعة ماكرون، بينما يسير الرئيس الفرنسي بخطى وقرارات يائسة تحاول ضمان فرص أفضل له، ضارباً عرض الحائط بنتائج الانتخابات البرلمانية المبكرة التي دعا إليها هو نفسه، وبالنتيجة تبنت الجمعية الوطنية مشروع قرار يهدف لعزله.

■ ملاذ سعد

تمر فرنسا بأزمة اقتصادية وسياسية وأمنية متصاعدة، حالها كحال بقية جيرانها من الدول الأوروبية، وعليه يتصاعد الصراع السياسي بين مختلف التيارات والأحزاب داخل البلاد، وبالإمكان تسميتهم: يسار جذري كـ «فرنسا الأبية» بقيادة ميلانشون، ويسار كـ «الاشتراكي» الذي ينتمي له فرانسوا أولاند و«الشبيوعي»، ويمين وسط، كـ «النهضة» الذي يقوده ماكرون، ويمين متطرف كـ «الجبهة الوطنية» الذي تقوده ماريان لوبيين.

إلام يدعو التفكير بالضغط الغربي على تركيا؟!



تحت وطأة العقوبات الدولية والضغط الأمريكية، تجد تركيا نفسها في مفترق طرق حساس، ومع تصاعد التحذيرات والعقوبات التي تلاحق علاقاتها المالية مع روسيا، يتضح أن التحدي لا يقتصر على الاختيار بين الغرب والشرق، بل يتطلب ما هو أبعد من ذلك.

■ احمد علي

البحث عن بدائل

مع معطيات كهذه، تظهر الحاجة الملحة إلى أن تبدأ دول الشرق في البحث عن بدائل اقتصادية استراتيجية لتقليل اعتمادها على الأسواق الغربية، والالتفاف على العقوبات المفروضة على روسيا. وهذا تحول، ليس بسيطاً أو سريعاً، إذ يتطلب وقتاً طويلاً واستثمارات ضخمة لتطوير البنى التحتية، وبناء علاقات تجارية قوية بين دول الشرق، بحيث تتحول هذه الدول إلى مراكز إنتاج وتبادل للبضائع بشكل مستقل عن الغرب.

تحديات وعواقب

التحدي الرئيسي هنا، هو أن الدول التي تحاول الالتفاف على العقوبات المفروضة على روسيا قد تعرض نفسها لخطر قطع العلاقات مع الغرب، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى أزمات في تبادل البضائع، وفقدان الأسواق الغربية الكبيرة. بالإضافة إلى ذلك، تظل مسألة تطوير هذه البدائل التجارية معقدة، نظراً للتداخلات القائمة بين الأسواق العالمية والحاجة - التي قد تفرض نفسها مؤقتاً - للحفاظ على علاقات اقتصادية متوازنة مع كل من الغرب والشرق.

مع ذلك، يبقى الشرق مرشحاً قوياً للتحول إلى مركز إنتاج عالمي أساسي في المستقبل، بظل التحولات العالمية الجارية ومعطياتها الحالية. وهذا التحول سيمنح الدول الشرقية ميزة إضافية تتمثل في تعزيز نفوذها على الساحة الاقتصادية العالمية، ويقلل من اعتمادها على الأسواق الغربية. ولكن، لتحقيق هذا التحول، يجب على دول الشرق تبني استراتيجيات اقتصادية أكثر استقلالية، وأن تطور سلاسل توريد قوية تربط بينها، وهذا لا شك يتطلب تعاوناً إقليمياً طويل الأمد، واستثمارات كبيرة في البنية التحتية الصناعية.

الشرق كمركز إنتاج وتصرف عالمي

من المؤكد، أن تحول دول الشرق إلى مراكز إنتاج وتبادل ليس خياراً ممكن الحدوث بشكل

تعرضت البنوك التركية مؤخراً لضغوط متزايدة من الولايات المتحدة بسبب تعاملاتها مع روسيا، وبدأت هذه الضغوط بتهديدات بفرض عقوبات ثانوية على البنوك التي تواصل التعامل مع روسيا، ما دفع بعض البنوك التركية إلى اتخاذ خطوات احترازية، مثل: إغلاق حسابات الشركات الروسية، ووقف استخدام نظام الدفع الروسي «مير». وهذا النظام كان يُعتبر وسيلة رئيسية لروسيا للالتفاف على العقوبات الغربية المفروضة عليها بسبب الحرب في أوكرانيا.

تركيا ليست وحدها!

لم تكن تركيا وحدها هدفاً لهذه العقوبات؛ فقد وجهت الولايات المتحدة تهديدات مماثلة للبنوك الصينية التي تقوم بتسهيل الصفقات المالية مع روسيا، مما يبرز أن واشنطن تسعى إلى تقليص قدرة روسيا على الوصول إلى الأسواق العالمية عبر شركائها الاقتصاديين، وهو ما يُعتبر جزءاً من استراتيجية أمريكية أوسع، تهدف إلى كبح الدعم المالي والتجاري لموسكو. تأتي الضغوط الأمريكية في وقت تسعى فيه تركيا إلى الحفاظ على علاقاتها الاقتصادية الوثيقة مع موسكو. فمنذ بداية الحرب في أوكرانيا، شهدت التجارة بين البلدين ازدهاراً، خاصة في مجالات النفط والغاز. ومع ذلك، يجد البنك المركزي التركي نفسه في وضع صعب، إذ أن الامتثال لهذه التهديدات قد يحد من التدفقات المالية الروسية إلى تركيا، ما قد يؤثر سلباً على الاقتصاد التركي، الذي يعتمد بشكل كبير على العلاقات التجارية مع روسيا. لكن على الرغم من هذه التحديات، ترفض الحكومة التركية حتى الآن فرض عقوبات شاملة على روسيا، مشيرة إلى أهمية الحفاظ على توازن في علاقاتها مع كل من روسيا وأوكرانيا.

التي دامت لعقود طويلة، والتي كان فيها الشرق مجرد سوق مرتتهن للبضائع الغربية، ومقيد بقيودها المالية وغيرها، في صفحات الماضي، باتجاه فتح صفحة جديدة للمستقبل، عنوانها: أن الشرق بات مرشحاً للتحول إلى قوة إنتاج وتبادل عالمية مستقلة بشكل كامل عن الغرب.

فوري، بل يتطلب عملاً وتخطيطاً استراتيجياً، ولكن مع الاستمرار في الضغط الغربي، سيصبح هذا التحول ضرورة لا بد منها، لضمان استقرار اقتصادي طويل الأمد. ختاماً، وبعبارة بسيطة، فإن مجمل المعادلات الدولية الحالية والتطورات الراهنة، تضع العملية

الغرب وحده يلعب «الروليت الروسية» بسلاح أوكرانيا

بالحالات والظروف التي تسمح وتحدد وتشترط الرد النووي الروسي، فضلاً عن توزيعه وانتشاره واستخداماته وأهدافه، وهذه المناقشات تمثل هذا التوقيت وبكيفية عرضها إعلامياً تشير إلى تعديلات تردع الناتو واستفزازاته. ومن جهة أخرى، أعلن بوتين قبل أسبوع عن رفع تعداد الجيش الروسي سواء الموجودين في الخدمة مباشرة أو الاحتياط، وهي خطوة أولى واستباقية لاحتمالات مواجهة أوسع مقبلة. وترافق ذلك مع مناورات عسكرية بحرية روسية هي الأكبر والأضخم منذ 30 عاماً في المحيطين الهادئ والمتجمد الشمالي، وبحار الأبيض المتوسط والبلطيق وقزوين. كل ذلك دفع بالغربيين نحو «تأجيل»

الحديث عن السماح لأوكرانيا باستخدام الصواريخ بعيدة المدى، فرغم أن استدامة الصراع مع روسيا عبر أوكرانيا هو هدف أساسي للغرب، إلا أن دخول أي من أعضاء الناتو أو الولايات المتحدة بصراع مباشر مع موسكو ليس كذلك، ويحمل مخاطر تدركها الكثير من الدول وتحاول تجنبها.



روسية مباشرة مع حلف الناتو، وأي من أعضائه، واعتبر الكرملين صراحة على لسان المتحدث باسمه ديميتري بيسكوف، أن هذه التصريحات خطيرة! عملياً، تبرز جدية موسكو واستعداداتها على احتمالات صراع واسع مع الناتو والولايات المتحدة على مستويات عدة، فمن جهة تجري حالياً مناقشات تتعلق بتعديل العقيدة النووية الروسية، أي

وفحوى حديثه يعبر عن تحريض أعلى في هذه اللحظة التي يدور فيها الحديث عن السماح لكيف باستخدام صواريخ غربية بعيدة المدى، تضرب العمق الروسي، وتحذير بوتين بأن ذلك سيعني دخول الناتو والولايات المتحدة مباشرة في الحرب، ليكون ستولتنبيرغ يراهن على أن سماح الغربيين بذلك لن يؤدي إلى مواجهة

الصراع [...] لم يفعل شيئاً لأنه يدرك أن حلف شمال الأطلسي هو أقوى تحالف عسكري في العالم. كما يدرك أن الحروب بأسلحة نووية لن تسفر عن انتصار، ولا ينبغي خوضها. وقد أوضحنا ذلك مراراً».

وكأن السيد ستولتنبيرغ مستاء من عدم إشراك أعضاء حلف الناتو مباشرة بالصراع، أو أنه يراهن على ذلك،

في كل مرة يقدم فيها الغربيون، وتحديداً حلف الناتو والولايات المتحدة الأمريكية، على خطوة استفزازية وتصعيدية جديدة تجاه موسكو، يظهرون كمن يلعب «الروليت الروسية» بانتظار الخطوة التي ستسبب بصراع أوسع، وربما عالمي.

■ يزن بوظو

في خطابه الأخير - خطاب الوداع - تحدث الأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبيرغ بأبلغ طريقة تحريضية ممكنة على خطين، الأول: تكاتف الأعضاء في حلف الناتو، وعدم مضي أي منهم نحو الانعزال وحده. الثاني: التعبئة والتحريض ضد روسيا، وعدم اتخاذ تحذيرات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على محمل الجد.

حيث قال ستولتنبيرغ عن بوتين: «أعلن عن العديد من الخطوط الحمراء مسبقاً ولم يصعد الأمر، مما يعني أنه لم يشرك أعضاء حلف شمال الأطلسي بشكل مباشر في

بعد البيجر... لماذا لا يفجرون الآيفون؟!



«النقطة الأساسية في هذا الحادث ليست مسألة تقنية، لأنه ليس من الصعب تنفيذها من هذه الناحية... لكن ما هي الآثار والتحديات التي يطرحها هذا الهجوم؟ بات ضرورياً رفع معايير الأمان لسلسلة التوريد، وزيادة مستوى تدقيق السلامة للمكونات الإلكترونية والمنتجات الإلكترونية المصدرة إلى البلدان التي تقف في وجه هيمنة الولايات المتحدة والدول التابعة لها» - هذا ما يخلص إليه المقال الآتي للأستاذ شين يي، البروفسور في قسم السياسة الدولية بجامعة فودان.

■ بقلم: شين يي
ترجمة: قاسيون

إلى الصين وإلى البلدان الأخرى التي تقف في وجه هيمنة الولايات المتحدة والدول التابعة لها.

من المؤكد أن الكثير من الناس سيتبعون هذا الارتباط المنطقي، والذي يوصلنا إلى الهواتف المحمولة؟ خذ على سبيل المثال الآيفون الأمريكي الشهير، كيف أثق في أن الولايات المتحدة لن تعبت بالآيفون والمنتجات الكهربائية والمركبات الكهربائية المصدرة إلى الدول التي لا تقبل بهيمنتها؟

ماذا علينا أن نفعل حيال عدم الثقة هذا؟ هل نطلب من الحكومة الأمريكية فتح جميع المنتجات والمعدات التي توردها لتتأكد من عدم وجود أجهزة مراقبة وتنصت ومتفجرات داخلها؟ هذا ليس بالحل العملي، وليس فقط بالنسبة لشركة آبل، ولكن بالنسبة لجميع الشركات الأمريكية العاملة في مجال المنتجات الإلكترونية ومعلومات البيانات، علينا دون شك أن نرفع معايير الأمان. بعد انفجار حوالي 5 آلاف جهاز بيجر في لبنان، لا يمكننا الانتظار لانفجار 5 آلاف هاتف محمول في الصين والدول التي ترفض الهيمنة الأمريكية قبل أن نتخذ الإجراءات المناسبة، خاصة عندما نأخذ في الاعتبار أن الولايات المتحدة تمارس ضغطاً وعدوانية تجاه هذه الدول.

هذا سيقوِّظ أيضاً الناس الذين لم يكونوا يفهمون ماذا يعني أن تسعى للاستقلال كي لا تكون حياتك في أيدي الآخرين. أن تكون أمنين ومستقلين لا يعني التوجه نحو العزلة، بل على العكس من ذلك، من الجيد لنا أن «نخرج». سيدرك الجميع الآن أيضاً بأننا نضع معايير أعلى ليس لأنفسنا فقط، بل للجميع. يمكننا أن نقول الآن للجميع: أشياءنا آمنة، ولن تتفجر، وهذا يمكنني أن أضمنه لك.

يعاني القسم الأكبر من سكان العالم اليوم من مشاكل في الأمان والاستقرار والازدهار، ولهذا سيسعون للتعامل مع من يضع كأولوية له المعايير الأخلاقية الاجتماعية، ومبادئ الأعمال، والمعايير الأساسية للعلاقات الدولية.

العام بشأن هذه المسألة، ويمكن القول إن «الإسرائيليين» أذكيا وأغيباء بهذا الشأن: أذكيا لأنهم تمكنوا من التوصل إلى مثل هذه الفكرة الشيطانية المتمثلة في تحويل البيجر إلى قنبلة، وكان لديهم الوقاحة لتنفيذ ذلك. أما الغباء فهو تجاهلهم العواقب واعتقادهم أنهم في مأمن لأن الولايات المتحدة تحميهم.

أولاً وقبل كل شيء، هذه حالة كلاسيكية خطيرة جداً لأمن سلسلة التوريد. في الماضي، عندما تحدثنا عن أمن سلسلة التوريد، كان بإمكاننا التوصل إلى حالات نموذجية تنطوي على أضرار مادية. على سبيل المثال، استخدمت الولايات المتحدة فيروس «ستوكسنت» لمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية، واقتصر استهدافها على تخریب أجهزة الطرد المركزي الصناعية المستخدمة لتخصيب اليورانيوم في المفاعل الإيراني، طور الأمريكيون أنفسهم استراتيجية لمهاجمة شبكة الكهرباء، وعلى الرغم من أنه إذا لم يكن هناك مصدر طاقة احتياطي أثناء انقطاع التيار الكهربائي، فقد تتأثر بعض العمليات الجراحية وتهدد الحياة، لكنها لا تزال بالكاد ضمن قواعد اللعبة الحالية. بالنظر إلى ما تنتجه شركة Golden Apollo إضافة إلى البيجر نفهم الخطر أكثر: عندما نذهب إلى مطاعم الوجبات السريعة، يعطوننا جهازاً طناناً ليخبرنا بأن طلبنا صار جاهزاً. ماذا لو تم وضع بضع غرامات من المتفجرات العسكرية في هذه الأجهزة حيث يجتمع عدد كبير من الناس. هل يمكن اليوم أن يدعي أحد بأن هذا لن يحصل؟ إن تخطي هذا الحد يفتح العين عن الفظائع التي قد يرتكبها الأعداء والخصوم.

هل يمكن لخصوم الغرب الثقة بورداته اليهم؟

الآن، بغض النظر عن يمكن أن يتجاوز هذا الخط، فقد بات من الضروري رفع معايير الأمان لسلسلة التوريد، وبات من الضروري زيادة مستوى تدقيق السلامة للمكونات الإلكترونية والمنتجات الإلكترونية المصدرة

تعتمد المحصلة النهائية لحياتنا اليومية على مستوى أساسي معين من الثقة والأمان. عندما تدخل إلى السوبر ماركت وتشتري زجاجة ماء قبل فتحها وشربها، فإنك لا تفكر في اختبارها أولاً لمعرفة ما إذا كانت سامة. وإذا اشترت علامة تجارية معينة للهاتف المحمول، فلن تقوم باختبارها إن كانت مقاومة للانفجار! إن ذهبت إلى المتجر واشترت هاتفاً محمولاً قبل أن تقع حادثة ببيروت، وطلبت من البائع أن يضمن لك عدم وجود قنبلة داخله، سيعتقد أنك مجنون. الآن، لم يعد بإمكانه فعل ذلك.

ركّز الجميع انتباههم بعد الحادثة على «إسرائيل»... إن التزام «إسرائيل» الصمت بعد القيام بشيء ما يتماشى مع أسلوبها في فعل الأشياء. منذ تفجير فندق الملك داود وحتى يومنا هذا، كان ضمن هؤلاء من هو دائماً جاهزاً للتحرك وإنكار ما يفعلونه.

كما شاركت أيضاً شركة تدعى Golden Apollo في الولايات المتحدة وتايوان، لأنه تبين أن آلات البيجر من إنتاجها. نفت شركة Golden Apollo أنها أنتجت آلات البيجر هذه، ثم نقلت المسؤولية إلى شركة حقائب جلدية مسجلة في بودابست. لكن أين هي القدرة الإنتاجية لشركات الحقائب الجلدية؟ من المرجح أن هياكل هذه الآلات يتم وضعها دون تفكير، ولا يمكن وضعها إلا أثناء عملية الإنتاج الخاصة بالمصنّعين التايوانيين، ففي نهاية المطاف، إذا اعترض العملاء حركة المرور أثناء النقل وقاموا بوضع قنابل فيها، ستظل هناك حاجة إلى قطعيتين من المعدات.

الشياطين الأغبياء

من الواضح أن «إسرائيل» أثارت غضب الرأي

عندما أخبرني أحدهم عن انفجار أجهزة البيجر (أجهزة الاستدعاء اللاسلكي) الذي حدث في لبنان، لم أصدق ما سمعت. هل حقاً قامت «إسرائيل» بتحويل أجهزة الاتصالات اللاسلكية إلى فخاخ عسكرية فجرتها على نطاق واسع في أماكن غير محددة؟ بالنسبة للصينيين والكثير من الأماكن حول العالم، فإن أجهزة البيجر هي بالفعل مفهوم قديم للغاية... والتلاعب بهذه الأجهزة وشحن هجوم من خلالها هو أمر محرّم دولياً... ورغم أن عدد الوفيات المبلغ عنه أقل من عدد الأشخاص الذين تقتلهم «إسرائيل» بقنبلة واحدة، فإن مثل هذه الهجمات عشوائية ولا يمكن الدفاع عنها.

المسألة ليست الصعوبة التقنية؛ ضع بعض المتفجرات في جهاز البيجر بالقرب من البطارية، ثم قم بعمل تصميم معين بحيث يمكنك إرسال إشارة محددة، يستقبلها البيجر، فتحدث بعض التغييرات الداخلية، مما يتسبب في انفجار القنبلة. لكن ما هي الآثار والتحديات التي يطرحها هذا الهجوم؟

لا أعرف إذا كنتم قد شاهدتم أفلام «الرجل الوطواط»، ولكن الطريقة التي يثير بها «الجوكر» الذعر في المدينة هي تسميم أي مستحضرات يمكن شراؤها في السوبر ماركت بشكل عشوائي. في أيامنا هذه، فإن تحويل آلات البيجر المدنية إلى أفخاخ يتم التحكم فيها عن بعد، يعادل اختيار المشروبات بشكل عشوائي في سوبر ماركت في عاصمة دولة معينة وتسميمها.



يجب ان يوقظ
عدوان البيجر وعياً
أكبر بمعنى ان
تسعى للاستقلالك
كي لا تكون حياتك
في ايدي الأعداء

شركات التكنولوجيا الكبرى والاحتكار الرقمي



راسخة في الاقتصاد إلى الحد الذي جعلها تتحول إلى مرافق رقمية، وإن كانت مخصصة. كان اقتصاد القرن العشرين في حاجة إلى مرافق عامة مثل شبكة الكهرباء ومحطات المياه وشبكات الصرف الصحي والطرق السريعة وما إلى ذلك. كان الصراع قائماً، وما يزال، حول أن تكون هذه الحاجات الضرورية احتكارات خاصة أو أن تكون مملوكة للقطاع العام فتقدمها الدولة باعتبارها «سلباً عامة»، وذلك لمنع الشركات المالكة من البحث عن الربح.

إن اقتصاد القرن الحادي والعشرين يحتاج إلى كل هذه المرافق الأساسية بالإضافة إلى البنية الأساسية الرقمية الجديدة. ولكن البكم الأمر: كل البنية الأساسية الرقمية الضرورية التي تقوم عليها اقتصاداتنا أصبحت مخصصة!

الاحتكار السحابي، أرباح من الغيم

هناك أيضاً البنية التحتية السحابية التي تستخدمها التطبيقات ومواقع الويب، والتي يهيمن عليها عدد قليل من الشركات الأمريكية في الغالب. حيث استحوذت أمازون على 31% من حصة السوق السحابية العالمية اعتباراً من الربع الأول من عام 2024، تلتها مايكروسوفت بنسبة 25% وغوغل بنسبة 11%. تسيطر هذه الشركات الثلاث الأمريكية الكبرى على 67% من سوق الحوسبة السحابية في العالم. وهذا يشكل نوعاً من الاحتكار الخانق للإنترنت نفسه.

إذا كنت ترغب في إنشاء شركة صغيرة، فمن المؤكد أنك ستفلس بسرعة كبيرة إذا لم تستخدم أمازون لبيع منتجك، أو متجر تطبيقات آبل أو متجر غوغل بلاي لتوزيع تطبيقك، أو فيسبوك وإنستغرام ويوتيوب لتسويق سلعك أو خدمتك، أو واتساب للتواصل.

والآن بعد أن أصبحت احتكارات التكنولوجيا الكبرى في الولايات المتحدة راسخة في نسيج الاقتصاد العالمي، مع غياب أي منافسين تقريباً، فإنها تعمل على رفع ريعها. ويحدث هذا في كل مكان، باستثناء الصين، حيث كان قادة الحزب الشيوعي هناك حكماً بما يكفي لإدراك أن عليهم تطوير البنية التحتية الإلكترونية الخاصة بهم، لحماية سيادتهم الرقمية، حتى لا يصبحوا خاضعين تماماً للاحتكارات الأمريكية.

إن أمازون أقوى مما كان ليتصوره أي بارون في القرن التاسع عشر. إنها تفرض رسوماً باهظة على البائعين الذين يبيعون سلباً على منصتها، وهي سلع لم يكن لأمازون أي علاقة بصناعتها، كما يمكنها نسخ منتجاتها وإنتاج نسخها الخاصة إذا بدت مربحة.

إن المشكلة أعمق بكثير من أمازون. إذ تستخدم شركة آبل، أكبر شركة على وجه الأرض من حيث القيمة السوقية «بقيمة سوقية تبلغ 3,41 تريليونات دولار اعتباراً من الأول من أغسطس/آب 2024»، العديد من التكتيكات المشابهة.

في حين تستخلص أمازون أكثر من 50% من عائدات البائعين الذين يستخدمون منصتها، فإنها تستطيع على الأقل أن تحاول تبرير ذلك بالقول إن هذه الرسوم الباهظة تشمل تكاليف الإعلان و«التنفيذ» من تخزين ومعالجة وتسليم وما إلى ذلك. من ناحية أخرى، تفرض شركة Apple رسوماً مذهلة قدرها 30% على جميع المشتريات التي تتم في التطبيقات التي يتم تنزيلها من متجرها.

وبعبارة أخرى، إذا قام مستخدم آيفون أو آيباد أو ماك بتنزيل تطبيق تابع لجهة خارجية من خلال متجر التطبيقات، فإن آبل تطلب ريعاً بنسبة 30% مقابل العمل الذي تقوم به تلك الشركات الأخرى. وهذا على الرغم من حقيقة أن آبل لا علاقة لها بهذا العمل. فالشركات الأخرى تدبر التجارة وتحافظ على تطبيقاتها، وآبل ليست أكثر من «لورد جديد» يطالب ب«جزية».

لا تقدم شركة آبل أي خدمة مهمة، فهي ببساطة تسمح للناس بتنزيل تطبيق لا تدبره بنفسها. كل ما تفعله آبل هو استضافة التطبيق، لا أكثر. لكن لأنها تحتكر، يمكن لشركة آبل أن تأخذ 30% من العائدات التي يتلقاها المبدعون مقابل عملهم الشاق، ناهيك عن أن هؤلاء المبدعين يدفعون أحياناً لشركات احتضان أخرى هي التي تستخدم متاجر آبل.

كيف أصبحت هذه الاحتكارات قوية إلى هذه الدرجة؟

بدأ كل هذا بشركات التكنولوجيا الكبرى في الولايات المتحدة مثل غوغل وميتا التي تقدم خدمات «مجانية»، والتي يتم دفع ثمنها من خلال بيع معلومات المستخدمين. وسرعان ما أصبحت هذه المنصات «المجانية» احتكارات، وأصبحت

إن قدرة إيران على اكتساب قوة ردع كبيرة ضد الإمبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني، إلى الحد الذي جعلها تشعر بالارتياح وهي تنتظر أسابيع عديدة للرد على الاستفزازات الصهيونية في يوليو/تموز الماضي، يظهر الدور الذي قد تلعبه إيران في الحرب العالمية الثالثة حال اندلاعها. فإيران تشكل أحد الحواجز ضد الاعتداءات الإمبريالية، وهي واحدة من القوى التي تخشى القوى الإمبريالية المهيمنة مواجهتها، لأنها أثبتت قدرتها على التحدي الفعال لواشنطن والحق هزائم بمصالحها. هذه الحقيقة تكشف عن ضعف داخل الإمبرياليين، وهو ضعف يمكننا الاستفادة منه.

بقلم: بين نورثون ترجمة «بتصرف»: فاسيون

والعشرين تخطو خطوة أبعد من ذلك وتسيطر على كامل البنية الأساسية الرقمية اللازمة لشراء تلك «الثلاجات». من الإنترنت نفسه إلى البرامج، والاستضافة السحابية، والتطبيقات، وأنظمة الدفع، وحتى خدمة التوصيل.

إن هؤلاء اللوردات الجدد لا يسيطرون على سوق واحدة أو عدد قليل من الأسواق المرتبطة بها فحسب، بل إنهم يسيطرون على كامل السوق، وبوسعهم خلق وتدمير أسواق بأكملها. إن سيطرتهم الاحتكارية لا تقتصر على بلد واحد، بل تمتد إلى العالم أجمع تقريباً. لاحظ فاروقايس «اليساري اليوناني والوزير الأسبق» أن أمازون لا تهتم على السوق فحسب، بل إنها تخلق الطلب على منتجات لم يكن العملاء يعرفون حتى بوجودها، من خلال الألعاب بخوارزميتها. وبالتالي، يمكنها خلق وتدمير الأسواق.

إذا نجح أحد المنافسين في صنع منتج جديد، فإن احتكارات شركات التكنولوجيا الكبرى في الولايات المتحدة قد تجعله يختفي. تخيل أنك رجل أعمال: تقوم بتطوير منتج، وتصميم موقع ويب، وعرض بيعه عبر الإنترنت. لكن بعد ذلك تبحث عن المنتج الجيد على Google، ولا يظهر. بدلاً من ذلك، يوصي Google بمنتج آخر مشابه في نتائج البحث.

هذا ليس افتراضياً، هذا يحدث بالفعل. تفعل أمازون الشيء نفسه تماماً: فهي تروج لمنتجات «أمازون برايم»، وتهدد بإخراج البائع الأصلي من العمل. وكما ذكرت وكالة رويترز في عام 2021: «تكشف مجموعة من الوثائق الداخلية لشركة أمازون كيف أدار عملاق التجارة الإلكترونية حملة منهجية لإنشاء سلع مقلدة والتلاعب بنتائج البحث لتعزيز خطوط منتجاتها». ثبت حدوث هذا في الهند، لكن البائعين في دول أخرى اتهموا أمازون بالقيام بالشيء ذاته.

في كل بلد تقريباً على وجه الأرض، أصبحت البنية الأساسية الرقمية التي بُني عليها الاقتصاد الحديث مملوكة لقلّة قليلة من الشركات الرأسمالية الاحتكارية الكبرى، التي تتخذ من وادي السيليكون في الولايات المتحدة مقراً لها. وتعمل احتكارات التكنولوجيا الكبرى في القرن الحادي والعشرين على السيطرة على كل المساحات الرقمية التي يقوم عليها الاقتصاد الرقمي. في هذا المقال يتناول بين نورثون، المحرر الرئيس لموقع «تقرير الاقتصاد الجيوسياسي»، تفاصيل حول الموضوع.

يجب على كل شركة أخرى - ليس فقط الشركات الصغيرة، بل حتى الشركات الكبيرة نسبياً - أن تدفع جزءاً من إيراداتها كريع لهذه الشركات الرأسمالية الاحتكارية «الإمبريالية». بحسب دراسة أجرتها شركة التجارة الإلكترونية Marketplace Pulse، تستحوذ أمازون على أكثر من 50% من إيرادات البائعين على منصتها. ارتفعت حصة أمازون من إيرادات البائعين بشكل مطرد من نحو 35% في عام 2016 إلى ما يزيد قليلاً عن النصف اعتباراً من عام 2022.

في الواقع، تحدد أمازون الأسعار في الأسواق من خلال استخدام «مربع الشراء» سبب السعة. تزال المنصة زر البيع إذا باع المستخدم منتجاً بسعر أقل من الأسعار المعروضة على الصفحات المنافسة. تستخدم نسبة مذهلة تتراوح بين 82% و90% من المشتريات على أمازون مربع الشراء. فإذا لم تعتمد إحدى الشركات السعر الذي تريده أمازون، فلن تتلقى مربع الشراء، وستتخلف مبيعاتها.

كان المحنكر في القرن العشرين يسيطر على إمدادات بلد ما من الثلاجات على سبيل المثال. لكن شركات التكنولوجيا الكبرى في القرن الحادي

تفاؤل العقل والإرادة من أجل الانتصار



«عقلي متشائم، لكن إرادتي متفائلة. ولأنني لا أبنني أوهاماً أبداً، فإنني نادراً ما أشعر بخيبة الأمل. لقد كنت دائماً مسلحاً بالصبر غير المحدود - ليس من النوع السلبي الخامل، بل الصبر المصاحب للمثابرة». هذه العبارات الشهيرة كتبها غرامشي في رسالة منه كسجين سياسي ومناضل في معتقلات الفاشية إلى شقيقه كارلو في كانون الأول 1929. ولكن تعبير «تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة» على العموم ينسب خطأ إلى غرامشي نفسه.

■ ناجي النابلسي

لقد استعار غرامشي هذا التعبير من رومان رولان «في مقال في صحيفة لوردن نوفو أثناء الإضراب العام في تورينو في نيسان 0291» لوصف سمات «المفهوم الاشتراكي للعملية الثورية» على النقيض من أولئك الفوضويين «الأناركيين» الذين قدموا أنفسهم باعتبارهم «مستودع الحقيقة الثورية المكشوفة».

واستشهد غرامشي على وجه التحديد بشعار رولاند في سياق الرد على أحد الفوضويين الإيطاليين الذي زعم عن طريق تفسير خاطئ كلاسيكي للمناقشة بين كارل ماركس والقيادي الفوضوي ميخائيل باكونين حول الدولة في مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية بأن ماركس كان «متشائماً» حيث تحدث ذلك الفوضوي عن: «تشاؤم ماركس بشأن الفكر... بقدر ما تتطلب الثورة التي تحدث من خلال أقصى درجات البؤس أو القمع تأسيس دكتاتورية استبدادية» بحسب وصف الأناركي. أما دفاع غرامشي عن الحجة الماركسية فكان لمصلحة حزب ثوري يهدف إلى إنشاء دولة ثورية. حيث كتب غرامشي في خطاب إلى الفوضويين في صحيفة «النظام الجديدة» بتاريخ 03 نيسان 0291 ما يأتي:

«إن الطبقة البروليتارية مبعثرة الآن بشكل عشوائي في المدن والأرياف، حول الآلات، أو منكبّة على التربة الزراعية؛ إنها تعمل دون أن تعرف لماذا تعمل، وتضطر إلى العمل العبودي بسبب التهديد المستمر بالموت جوعاً وبرداً. إنها تتجمع معاً في النقابات والتعاونيات، ولكن من خلال ضرورة المقاومة الاقتصادية، وليس من خلال الاختيار التلقائي، وليس من خلال اتباع الدوافع التي تولد بحرية في روحها. إن جميع أفعال جماهير البروليتاريا

تتحرك بالضرورة في أشكال أنشأها نمط الإنتاج الرأسمالي، الذي أنشأته سلطة الدولة البرجوازية. إن توقع أن تقوم هذه الجماهير -التي تمّ تقليصها إلى مثل هذه الظروف الاستعبادية روحياً وجسدياً- بالتعبير عن تطور تاريخي مستقل، وتوقع أن تبدأ وتدعم بشكل عفوي خلق الثورة، هو وهم محض من جانب الإيديولوجيين».

من المستحيل حقاً قراءة دفاتر السجن لغرامشي دون تقدير مدى تجاوزه للثنائية بين تشاؤم الفكر وتفاؤل الإرادة. لقد فعل ذلك على وجه التحديد من خلال تطبيق ذكائه الإبداعي المذهل على ما قد يكون ضرورياً حقاً لإنشاء نوع جديد من الحزب السياسي، والذي أطلق عليه «الأمير الحديث» استعارةً من ميكافيلي.

الوعي الثوري ضد «الجبرية»

إن التقدم الاجتماعي، بجميع مندرجاته ومجالاته، من تحسين الظروف الاقتصادية الاجتماعية للشعوب، إلى تحقيق انتصارات على أعدائها الطبقيين وعلى مستعمراتها ومضطهديها، هو حركة لا تحدث بشكل عفوي أو تلقائي، كما أنها لا تحدث من جهة أخرى بمجرد التمثيلات.

إن التقدم يعتمد على النية والهدف الإنسانيين وعلى قبول المسؤولية عن إنتاجه، ومقولة المسؤولية هنا تحتل أهمية كبيرة. حيث تدفع الإنسانية المسؤولة، سواء كان المقصود فرداً أو تنظيمًا حزبياً أو مجتمعاً أو دولة أو تحالف قوى، إلى أن يصحبوا أكثر موضوعية في التقييم سواء لقواهم الذاتية أو للظروف الموضوعية المحيطة.

وفي التأمل في الحاجة إلى تصور التقدم باعتباره مسؤولية وليس «هبة»، ينبغي التشديد على التحديات الماثلة في أننا

كبشر مثقلون بطبيعتنا بالدوافع والعواطف والانفعالات، لدرجة أننا نميل دائماً إلى الاعتماد بشكل مفرط على فعالية هذه الأشياء... ولكن بما أن العامل المتغير، العامل الذي يمكن تغييره إلى ما لا نهاية، هو الظروف الاجتماعية التي تستدعي وتوجه الدوافع والعواطف، فإن الوسائل الإيجابية للتقدم تكمن في تطبيق الوعي والتفكير العلمي على بناء الأجهزة الاجتماعية المناسبة.

ولا يتضمن تفاؤل العقل تبني أي تفكير «جبري» تجاه سير التاريخ، بمعنى المذهب الذي يعول بشكل مطلق على العوامل الموضوعية لوحدها دون تأمين شروط التغيير الذاتية. بل إن تفاؤل العقل يتضمن، من بين أمور أخرى، في واقع الأمر الحساسية للطوارئ في التاريخ البشري، والتقدير الصحيح لمدى عظم الأحداث المفصلية عندما تكون كذلك بالفعل، أو مدى تفاهة أحداث أخرى من حيث تأثيرها في سير التاريخ من جهة أخرى عندما تكون كذلك بالفعل أيضاً. إن التساؤل بحد ذاته عن متى يكون هذا أو ذاك من الأحداث عظيماً أو تافهاً بهذا المعنى هو بحد ذاته سؤال معرفي على درجة عالية من الخطورة في النظرية والممارسة الثورية. فعليه يتوقّف نجاح أو إخفاق المناضلين في إنجاز المهمات الكبرى.

تفاؤل العقل والإرادة معاً

على هذا الأساس يمكن تعريف العقل الثوري بأنه متفائل بالمعنى العام والاستراتيجي وطويل المدى، لأن هذا التفاؤل مبنّي على وعي علمي للنزعات الموضوعية الكامنة في الحركة الاجتماعية بحد ذاتها بوصفها حركة تمتلك الدوافع الداخلية «التناقضات الداخلية» للتطور إلى الأمام - لتطوّر البشرية إلى حال أفضل، وترتبط الإرادة بدورها ارتباطاً جليلاً مع العقل في هذا

الصد، لأن العقل الثوري على مستوى التنظيم «العقل» للحقائق الموضوعية، يشحن بدوره العناصر العاطفية في روح البشر المنخرطين في إطار النضال الجماعي، إنه «التفاؤل يعدي» وكلما كان مؤسساً على فهم أفضل للحقائق والظروف الواقعية، كلما كان موضوعياً أكثر في فهم نقاط القوة والضعف معاً، وفي تشخيص الظروف الخاصة والملموسة كما في استيعاب الميل التاريخي العام، كلما كان أمضى في شحذ الإرادة الإنسانية للمناضلين وتصليب إيمانهم بالانتصار. وهناك حركة بالاتجاه الآخر أيضاً تلعب دورها، ويمكن أن نتلمسها على سبيل المثال في مقولة «القابضين على الجمر» الشهيرة، فمادام يعني ذلك؟ إن القابض على جمر مبادئته والمتمسك بالإخلاص لقضيته يمكن أن يصد في ذلك حتى في تلك الفترات التاريخية التي تبدو في الظروف الموضوعية الملموسة المؤقتة تاريخياً ظروفاً «معاكسة»، ظروف انحسار أو تراجع في الحركة الثورية، وهنا نجد تفاعلاً مهماً بين القوة النفسية والروحانية «قوة الإرادة» للصامدين من جهة وبين تفاؤل عقلم، حيث تساعد قوة الإرادة في تثبيت التوازن النفسي والعقلي، وبدوره يلعب ارتفاع مستوى الوعي وشحذه وترقيته أكثر فأكثر عبر التنقيف الثوري والعلمي للمناضلين بشحذ الإرادة كلما كنت.

إن هذا الديالكتيك بين العقل والإرادة عملية في غاية الأهمية في خوض معارك النضال الثوري، وفي مقاومة الأسلحة المركبة والحرب الهجينة المعقدة التي يستخدمها أعداء التقدم الإنساني وأعداء الشعوب اليوم، بقيادة الإمبريالية الأمريكية والحركة الصهيونية. حيث يتم الدمج بين أساليب الحرب الفيزيائية والنفسية، ولذلك لا بد أن تكون مقاومتها وشنّ الهجوم المضاد عليها مركباً أيضاً، ولا شك أن للعوامل المعنوية والنفسية أهمية كبرى في هذا الصدد.

هل كانت مجرد كوميديا سوداء؟

فتح الهجوم على لبنان من خلال تفجير أجهزة الاستدعاء «Pager» الأعين على عدة فضايا، واستدعى النقاش حولها بكثافة بين الناس وعلى وسائل التواصل والإعلام.

■ إيمان الأحمد

استدعى المشهد المؤسف والصادم، مقارنة بين ما حصل على الأرض وبعض ما أنتجته هوليوود من أفلام ومسلسلات، من بينها فيلم «كينغزمان: الاستخبارات السرية» إخراج ماثيو فون، ففي المشهد الأخير من الشريط الصادر عام 2014، والذي كان يُنظر إليه على أنه نوع من الكوميديا السوداء أو يصنف في خانة المبالغة والخيال العلمي، تؤدي إشارة عالمية مُرسلة عبر شرائح الاتصال «SIM» إلى تفاعلات متسلسلة عنيفة ومترابطة، وتسفر عن انفجار رؤوس الناس. إضافة إلى كمية ضخمة من الدمار المتخيل كافية لإدخال الناس ليس فقط في حالة من الصدمة، بل حالة من الذهول والشعور بالإحباط والعجز وعدم القدرة على التفكير المنطقي والتصرف على هذا الأساس.

استدعى ما حدث واقعياً في لبنان تساؤلات عديدة محقة، يتعلق جزء كبير منها حول مدى سهولة استغلال التكنولوجيا المتطورة التي نستخدمها بشكل يومي ونعتمد عليها، لأغراض شنيعة، واستخدامها لقتل الناس وترويعهم فضلاً عن إحداث دمار هائل مفاجئ ومنسق؟ خاصة بعد أن عكست الأجواء المروعة على الأرض بعد الحدث مباشرة

حالة من الفوضى السريالية كان قد صورها الفيلم المذكور، حيث تحولت أجهزة الاتصال العادية إلى أدوات قتل وإجرام. واستخدمت أجهزة تبدو غير مؤذية «شرائح الاتصال» في الفيلم وأجهزة الاستدعاء في لبنان» كسلاح من بعد. وأشار ذلك قلقاً سياسياً ومجتمعياً عميقاً، فما كان يُنظر إليه سابقاً على أنه مبالغة سينمائية لا يمكن حدوثها، أصبح الآن واقعاً يمكن حدوثه وتوقعه، مما يفتي

الخطوط الفاصلة بين الخيال والواقع. ثمة خوف واسع النطاق ظهر سابقاً بعد الحرب العالمية الثانية واستخدام الولايات المتحدة الأمريكية حينها القنبلة النووية في هيروشيما وناغازاكي، والنتائج المفجعة والمأساوية التي تبعت ذلك، خوف يزداد ويتعمق كلما بدأت حرب في مكان ما. لقد أثار المشاهد المفجعة لآثار الهجوم على لبنان نقاشاً حول نقاط الضعف في العصر الرقمي، وهشاشة أنظمة الاتصالات الحديثة حيث يمكن فيها للتكنولوجيا التي جعلنا نتواصل مع بعضنا أن تنقلب ضدنا بسهولة

نفسها. لم يكن فيلم «كينغزمان» الوحيد فقد ذكر الهجوم كثيرون بمسلسل Black Mirror الشهير أيضاً، وتوالت التعليقات على منصات التواصل الاجتماعي حول الشبه بينهما، وأشار بعضهم إلى أن «المطابخ التي أنتجت هذا المسلسل هي ذاتها التي تفكر في ارتكاب أمور مماثلة في الحياة الحقيقية». لم يرغم الحدث المفجع في لبنان الناس على التفكير بكيفية مواجهة الجانب المظلم للتكنولوجيا فقط، بل أدى إلى التفكير حول مواجهة من يستفيد من استغلالها أيضاً.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



استمرت مجزرة صبرا وشاتيلا بين 16 و 18 أيلول 1982. هي مجزرة ارتكبتها القوات اللبنانية وجيش لبنان الجنوبي، بغطاء ودعم من قوات الاحتلال ضد اللاجئين الفلسطينيين في مخيم صبرا وشاتيلا، راح ضحيتها 1300 فلسطيني



الجنوب في قلب «المدينة»

انطلقت سلسلة عروض مسرحية وموسيقية وغنائية احتفالاً بالعيد الثلاثين لـ «مسرح المدينة» في بيروت تحت عنوان «موطني» في موسمها الجديد لعام 2024-2025، وحسب منظمي المهرجان فإن البرنامج سيتضمن عرضاً مسرحياً بعنوان «رسائل»، والعرض الراقص «نوم الغزلان»، كما سيكون الجمهور على موعد مع الجنوب الصامد بصوت بعض شعرائه، إضافة إلى باقة من أشهر أغنيات الشيخ إمام، وسيستضيف المسرح أحد ممثلي «الأمم المتحدة للغة العالمية» الذي سيتحدث عن تجويع الاحتلال الصهيوني للممنهج للشعب الفلسطيني، وسيكون هناك نقاش حول الإمكانيات الفضلى لمساعدة القانون الدولي والتقارير المصورة عن واقع الشعب الفلسطيني. كما أن المسرح سيستضيف «كورال المشرق العربي» وعملاً مسرحياً من إنتاج «مسرح شغل بيت». ويؤكد المنظمون أنه رغم الحرب المستمرة في جنوب لبنان والإبادة الديموية المستمرة في غزة، والأزمات الاقتصادية والأمنية المتتالية، لكن الحياة تبقى مستمرة في الحرب أو السلم. والناس متحفزون من أجل مواصلة حياتهم ومعيشتهم ومن أجل القدرة على الاستمرار. هذا وستستمر الفعاليات حتى شهر آذار 2025.

نهب متاحف وأثار في السودان

حدّرت منظمة «اليونيسكو» من أن تهديد الثقافة في السودان بسبب الحرب قد وصل إلى مستوى غير مسبوق في الأسابيع الأخيرة، فقد أسفرت تداعيات الحرب في السودان عن نهب المتاحف والآثار، حيث تم رصد العديد من القطع الأثرية التي تُعرض للبيع على الإنترنت، إضافة إلى ورود تقارير عن نهب المتاحف والمواقع التراثية والأثرية والمجموعات الخاصة. ونقلت وكالة «فرانس برس» عن مديرة المتاحف في «الهيئة القومية للآثار» ورئيس «لجنة استرداد الآثار السودانية»، إخلص عبد اللطيف، قولها: «نعم، تعرّض متحف السودان القومي لعملية نهب كبيرة»، مضيفاً أنه قد تم رصد عبر الأقمار الصناعية «خروج شاحنات كبيرة محملة بكل القطع الأثرية المخزّنة في المتحف عن طريق أم درمان متجهة نحو الغرب». وأشارت إلى أن هذه المسروقات تباع في المناطق الحدودية، موضحة أن «مخازن المتحف القومي تعدّ مستودعاً رئيساً لجميع آثار السودان». ولم يجر التأكد بعد من حجم القطع المنهوبة أو قيمتها لصعوبة وصول المسؤولين إلى المتحف بسبب الحرب.

في لقاء النقيضين: حول وهم «التقارب»



المرحلة الراهنة بما تمثل من انتقال نوعي من واقع «حضارة» تتحول إلى حالة بربرية تعبر عن توصيف إنجلس بكونها مرحلة ما قبل التاريخ» إلى واقع آخر «حضارة صناعة التاريخ» فيها ملامح نوعية، من الضروري استمرار تحديدها والتعمق في مضمونها، ما يسمح مثلاً بتعريف المقولة المؤامراتية بـ«تقارب واتفاق» القوى المتصارعة عالمياً.

■ د. محمد المعوش

في مقولة «التقارب والاتفاق»

يتغير المزاج العام، وتحديدًا في منطقتنا، بسبب من حدة وتكثف الصراع العالمي «الانتقالي» فيها بين موقف «التهليل والنشوة» لقوة المقاومة وضرباتها للكيان، على اختلاف مصادر تلك الضربات وقواها، كالفلسطيني والعراقي واللبناني واليميني، وبين موقف يطرح فكرة «التقارب والتسوية والتنازل» بين القوى المتصارعة. ومن اللافت أن أصحاب الموقفين هم الأشخاص أنفسهم «أو القوى نفسها». هذا الانتقال واضح وفاق، ويزداد مع كل ارتفاع للتوتر، ويعكس إرباكاً سياسياً ناتج عن الإرباك «المعرفي»، ويمكن تكثيف قاعدة هذا الإرباك في فهم فكرة «النصر»، وبالتالي فهم طبيعة التناقض الحامل للصراع، حيث تشكل الحرب «العسكرية» التعبير المباشر عنه، ولا تختصره ولا تختزله. وطبيعة التناقض أخذت ولا تزال وستأخذ الكثير من التحليلات، ولكن صار من الواضح، حتى ضمن الأوساط الغربية، أنه انتقال حضاري، عالمي الطابع، وبالتالي فهو مترامز ليس فقط بالمعنى الجغرافي، بل مترامز ما بين المستويات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والوعي...

حول الانتقال الحضاري مجدداً

الانتقال الحضاري هو تجاوز المجتمع الطبقي الذي استنفد هوامش مناورته التاريخية، وصار النموذج الحالي من المجتمع الطبقي، أي الرأسمالي مدمراً للطبيعة والإنسان معاً بالمعنى العملي، كما تنبأت كلاسيكيات الماركسية نظرياً. وتتبع القوى التي تحاول الحفاظ على هيمنتها نموذجاً تدميراً هجيناً، بإضافة إلى الحرب، التي وبسبب التوازن العالمي، تحصل مكبوة، فإن هذه القوى تدفع باتجاه نموذج ما بعد المجتمع وما بعد الإنسان، بأنينة ذلك على أزمة العقل والمجتمع على قاعدة تفكك وتعطل آليات

الرأسمالية وانغلاق أفق الحل، منتجة نموذجاً من اللاعقلانية في نفي العقل ونفي موضوعه، أي الواقع الموضوعي، والعقل المقصود العقل الاجتماعي، والواقع هو المجتمع نفسه، أي البشر صانعي مستقبلهم بنشاط مشترك إبداعي تطوري لسيطرتهم على واقعهم، وضمناً أنفسهم والطبيعة. ولهذا فإنها تتراجع عن كل المنجز الحضاري الإنساني تاريخياً، وضمناً منجزات العصر الثوري وما ظهر معه من دول ومستويات تنظيم اجتماعي، والمنهج العقلي والنفسى والأخلاقي والسياسي لتلك المرحلة كأعلى مستوى وصل إليه التنظيم الاجتماعي، كاختراق لحدود الرأسمالية على قاعدة القطع مع الاستعمار المباشر ضمن إجراءات اشتراكية على اختلاف جذريتها في البلدان المختلفة.

المبادرة بين موقعين

إذا كانت القوى التي تحاول الحفاظ على هيمنتها تبادر إلى الحرب والتدمير، وهذا هو سقفها الأعلى، فإن القوى في الموقع النقيض لها مبادرتها، والتي تتسع هوامشها وتتطور لتطال مستويات جديدة من الصراع. ولكن لم تصل بعد إلى السقف الأعلى للجوهر التاريخي للانتقال كانتقال حضاري يتطلب تجاوز الانقسام الاجتماعي من خلال تجاوز الاقتصاد البضاعي والسوق وتقسيم العمل بين ذهني

وعقلي. ولهذا فإن مبادرة القوى التي تواجه التدمير، وحاملها الأساس روسيا والصين كوريثتين للتجربتين الأكثر جذرية والأكثر بالمعنى الجيوسياسي، بدأت بالتطور من النجم العسكري للتدمير، في توظيف للمنتج التحريزي في القرن الماضي كالردع النووي والسلاح الصاروخي بشكل خاص، ربطاً بالحفاظ على جهاز الدولة وإدارة المجتمع. هذا الجهاز نفسه هو نتاج للمرحلة السابقة الثورية نفسها والحفاظ على المجتمع يتطلب الحفاظ على هذا الجهاز، وتطويره ربطاً بالأمن الغذائي والصحي

والطائفي لتلك الدول. ولكن، المبادرة تلك لا تحمل فقط طابعاً دفاعياً صافياً، بل هجومياً أيضاً. وهذا يتمظهر في توسيع الوزن السياسي والاقتصادي والعسكري عالمياً، وضرب الهيمنة الاقتصادية والعسكرية والسياسية للإمبريالية. وهذا التطور لم يحصل بين ليلة وضحاها بل أخذ عقدين من الزمن منذ تسجيل اندفاع روسيا مع مطلع القرن الحالي. وهذا التطور الذي يعتبره البعض «بطيئاً» هو سريع نسبة للتاريخ بشكل عام، وهو يتسارع مع كل تصاعد في الأزمة، ويتطور في عمق واتساع طابعه الهجومي. ولكنه يصبح أصعب مع اقترابه من جوهر الانتقال لأن الإجراءات المطلوبة تتطلب تحولات في تلك الدول نفسها. وهذا التوتر بين الانتقال الداخلي وبين الحفاظ على التماسك الاجتماعي وحماية جهاز الدولة في ظل الهجوم الإمبريالي الهجين يجعل من عملية تطور الهجوم تأخذ هذا الشكل المعقد و«الحذر» والعقلاني والاستيعابي.

هذا التعقيد مع الدقة والتوازن بين التحول على مستوى الداخل والمستوى العالمي أخذاً بعين الاعتبار نضج القوى الحاملة له بالمعنى الذاتي، على مستوى التنظيم والوعي، وليس

الظروف الموضوعية المطلوبة فقط، وهذا هو الشرط الحاسم، يجعل الصراع يحمل طابع «الصبر الاستراتيجي» الذي يهزأ منه البعض.

لقاء المتناقضات

ومن الممكن أن نضيف نقطة منهجية تحتاج للبحث اللاحق ألا وهي أن اندماج التناقضات التي ذكرت في مواد سابقة، أي اندماج المستوى الإنساني العقلي مع الجسدي مع السياسي والاقتصادي-الاجتماعي والطبيعي والتكنولوجي، إلخ، وتقاربها من بعضها بعضاً على مستوى ضرورة حل تلك التناقضات بشكل مترامز يقتضي أن النقيضين التاريخيين «اللاطيفي-الطبيقي» اقتربا بعضهما من بعض بشدة. هذا الاقتراب يحصل ضمن الوحدة، وبشكل أدق، لأن النقيضين يحضران في داخل كل مجتمع وكل دولة وكل جهاز سياسي واجتماعي وكل عقل، ولذلك فإن هذا التماثل يؤدي إلى وهم ظاهري حول «تعاونهما التسويوي» في الصراع، بينما في الجوهر هناك صراع حياة أو موت، بمعزل عن البرنامج المعلن لدى الأجسام السياسية والاجتماعية الفاعلة. ولكن كل تلك الأجسام هي تحت ضرورة التطور.

تطوير الهجوم

إن كل من ينتقد المشهد الراهن عليه أولاً وأخيراً الدفع في تطوير الهجوم من خلال تطوير المستويات المعرفية والوعي والتنظيم والسياسة، من أجل توفير ظروف الانتقال الحضاري القادرة وحدها على وقف الواقع البربري والهجوم البربري المبني عليه، وليست فكرة الجبهة الحضارية إلا العنوان الكبير لذلك الجهد. أما النواحي والتباكي من موقع «المبدئية الطهرانية» فهو موقع العاجز من خارج التاريخ ومن خارج دينامية الصراع. وهذا مفهوم طالما أن وعي الاغتراب ليس قائماً وليس حتى مطروحاً أمام القوى التي تتكلم على تغيير الواقع، إذ كيف يمكن لتلك القوى تجاوز واقع الاغتراب الذي هو نفسه جوهر عملية الانتقال الحضاري ومشروع ماركس كله؟! وعلى العكس من التفكير والفعل الحي الإبداعي «في تطوير الهجوم»، يقوم المنتقدون بتحويل الظواهر والقوى إلى وقائع مطلقة لا حياة فيها ولا صراع داخلياً يحكمها. وللمنتمكين يمكن القول: ونعم العقل الجدلي الذي تحملون!

إن كل من ينتقد المشهد الراهن عليه أولاً وأخيراً الدفع في تطوير الهجوم من خلال تطوير المستويات المعرفية والوعي والتنظيم والسياسة من أجل توفير ظروف الانتقال الحضاري القادرة وحدها على وقف الواقع البربري والهجوم البربري المبني عليه